

الفصل الثاني

مشكلة البطالة

ماهيتها :

لكل مجتمع عادات وتقاليد يستنهاو يقتضيها وجوده ، ويسير وفقاً لها أعضاؤه ؛ كما أن له قوانينه التي يتواضع عليها الناس فيه ، والتي ترد الحقوق إلى ذويها . وأقدس ما أمرت به تلك القوانين ما يصون حرية الفرد ، ويكفل له سبيل العيش باعتباره متضامناً مع الجماعة التي يعيش فيها ، كما تضمن له ثمرة جهوده فيما ينتج ، على أن ثمرات الإنتاج لا توزع إلا على من اشتركوا في إنتاجها ؛ فالأفراد الذين يكونون المجتمع مطالبون بالمساهمة في العمل لصالح الجماعة كل في دائرة اختصاصه ، والجماعة من جانبها تعني بهم كوحدات لها ، فهي " للفرد سبيل العمل ليحق له أن يشترك في الناتج ، ولا يكون نصيب المقصر في أداء واجبه إلا حرمانه من المساهمة في خير الجماعة ، وعندئذ تهون عليه كرامته ، فيلتمس الرزق من مبرات هذه الجماعة نفسها ، وإن مجرد اعتماد الشخص على الإحسان يخرج من عداد الكتلة العاملة ، ويجعله خاملاً لا يستفاد منه ، ويصبح أسير عادة الاستجداء السيئة فلا يستطيع أن يتخلص منها في المستقبل . وكأننا والحالة هذه قد أسأنا إليه من حيث أردنا به الخير . لأن عاطفة البر الساذجة والإحسان غير المنظم ضررها أكثر من نفعهما . وليس غرضنا هنا إسعاف العامل المتعطل بتنظيم طرق الإحسان إليه ، وإنما غرضنا إيجاد مورد للكسب لكل فرد قادر على العمل مجد يريد كسب عيشه من طريق المشروع . ولو أن أسباب البطالة وعلاها

لا تزال بعيدة الغور ، إلا أنه قد تناول البحث الحديث كشف جزء من أسرارها وإزاحة الستار عن بعض عللها ، وعلينا لكي نعالج مشكلة البطالة أن نضطلع بما يأتي :

أولاً : بحث النظام الاقتصادي القائم وما يحمله في طياته من مساوئ نشأ عنها فساد التوازن أو اختلال النسبة بين عرض العمال وطلبهم .

ثانياً : ألا نعني في بحثنا هذا بالأفراد القلائل الذين طوحت بهم المقادير ، فأصبحوا متعطلين بلا عمل يرتزقون منه ، بل نعني بالبطالة كعلة من علل المجتمع خطيرة غاية الخطورة في نتائجها . ولهذا فغير مجد وصف علاج وقتي ملطف ، وإنما الفرض تعرف المرض ومعرفة أسبابه المباشرة والعمل على استئصالها بقاتاً ، كي لا ينتكس المجتمع المريض ثانية فيعاوده الداء ، وعندئذ يكون الخطر أشد والبرء عسيراً . ولن ينقذ المجتمع من هذا الداء علاجات مرتجلة لا طائل يرجى منها ، كقوانين الفقر التي سنتها بريطانيا من قبل والتي ظلت معمولاً بها ردحا من الزمن ، والمعاهد الخيرية على اختلاف أنواعها . ولن نهتدي إلى الدواء الناجع إلا إذا استعرضنا حالة الصناعة عامة ، واستقصينا ظروف العمل لكل الطبقات . وليس أول ما يخطر على بال الباحث المدقق في مشكلة البطالة أن يسائل نفسه عما أعده المجتمع للعامل المتعطل من وسائل ، وما يتخذه من حلول لتخفيف حدة البطالة ، وإنما الأحرى به أن يسائل نفسه عن العامل المتعطل وعن الأسباب التي تؤدي إلى تعطله ، وعلى ضوء تلك الأسباب نعالج مشكلة البطالة .

العمل :

العمل هو الجهد العقلي أو العضلي ، أو هما معاً ، الذي يبذله الإنسان في وقت معين لفرض الحصول على شيء مرغوب فيه . وكفاية العمال ونشاطهم يتفاوتان

تبعاً لنوع العمل الموكول إليهم . أما البطالة ^(١) فلا يمكن تحديدها بنفس الدقة الملحوظة في تعريف العمل . فإذا كان المقصود منها معرفة عدد ساعات العمل التي لا يشتغلها العمال خلال مدة معينة كان ذلك خطأ يئناً ، لأن تلك الساعات تشمل أوقات النوم والراحة . ونرى أن أوضح تأويل للبطالة يتوقف بداهة على معرفة المتعطّل ، وهو من لا عمل له ، ومع ذلك لديه الرغبة الصادقة في العمل مع توافر الأمور الآتية :

١ — تحديد ساعات العمل اليومية .

٢ — وضوح مستوى الأجور .

٣ — حالة العامل الصحية .

فأما من جهة الأمر الأول فيمكن أن يقال إنه إذا كان عدد ساعات العمل السائدة في مصنع ثمانى ساعات ، ويوجد عامل يرغب في أن يشتغل تسع ساعات وتساعد صحته على ذلك ؛ فهذا العامل لا يعد متعطّلاً أثناء الساعة التاسعة . وللوقوف على مدى البطالة نستطيع أن نقول : لو أغلق مصنع أبوابه ثلاثة أيام في الأسبوع ، أو جعل ساعات العمل اليومية أربعاً بدلاً من ثمان ؛ فإننا نعزو التعطل إلى السبب الأول ونسميه بطالة لا محالة .

(٤) وأما من جهة الأمر الثانى فـرغبة العامل في العمل يجب أن يفهم منها الرغبة في العمل بالأجر المتبع في المؤسسات التي لا شأن لها بالمنازعات الصناعية . وعلى هذا لا نعتبر العامل متعطّلاً إذا ما رفض الأجر العادى وقدره عشرون قرشاً راجعاً في أجر يزيد عليها ، كما لا يعتبر العامل متعطّلاً إذا ما رفض أن يشتغل بعشرة قروش (أجره العادى في بلده) بحجة أن نظراءه من العمال في البلاد الأخرى

(١) البطالة : نقبض العمالة . ويقال بعطّل الأجير من العمل تعطل (راجع القاموس المحيط والمصباح النير) .

يحصلون على اثني عشر قرشاً ، كذلك الحال بالنسبة للعامل الضعيف الذي يرفض أن يشتغل بتسعة قروش بحجة أن الأجر العادي للعامل الكفء عشرة قروش . وأما من حيث الأمر الثالث فرغبة العامل متوقفة على حالته الصحية . وعلى هذا لا يعتبر متعطلاً الراغب في العمل وقعد به المرض عنه . وهنا تجب التفرقة بين حالتين :

- ١ — حالة عامل قادر على العمل وراغب فيه ولا يجد عملاً يرتزق منه خلال مدة معينة تقصر أو تطول وفق الظروف ؛ ويسمى « متعطلاً » .
 - ٢ — حالة عامل قادر على العمل وراغب فيه ، ولكن العمل الذي يزاوله بطبيعته غير مستمر . فهناك أعمال وقتية أو أعمال إضافية ملحقة بأعمال أخرى يصبح العامل بعد إنجازها متعطلاً ويسمى « شبه متعطّل » .
- فإذا ما زالت فترة التعطل لديه فإنه يتعرض لشُرور البطالة كالمتعطل بسواء بسواء .

والخلاصة أن عدد العمال المتعطلين في أى وقت هو عبارة عن عدد الأشخاص الراغبين في العمل والقادرين عليه ، والذين تتوافر فيهم الشروط السابق لنا التكلم عنها ، مطروحاً منه عدد العمال المستخدمين فعلاً . ولا ريب أن عملية إيجاد بيان صحيح عن الفرق بين هذين العددين من الصعوبة بمكان بسبب وجود بعض الأفراد الذين لا يرغبون في العمل بالمعنى المشار إليه ، ومع ذلك فهم معدودون كأنهم راغبون في العمل . ومعلوم أن عمال الطوارئ أو الصدفة في الغالب لا يعملون أكثر من ثلاثة أو أربعة أيام في الأسبوع .

وعلى هذا نرى أن البطالة هي حالة خلو العامل من العمل مع قدرته عليه ، بسبب خارج عن إرادته ولا سلطان له عليه .

اختلال التناسب بين عرض وطلب العمال :

لا جدال في أن مشكلة البطالة نتيجة محتومة لاختلال التناسب بين عرض وطلب العمال كافة . ولا جدال كذلك في أن عرض العمال في بلد ما إنما يقدر بعدد السكان القادرين على العمل ، وأن عددهم يكاد يكون محدوداً بصرف النظر عن شتى الاحتمالات الطارئة كالهجرة من البلد وإليها ، وفضلاً عن ذلك فإن لتقاليد والعادات ، التي يسير الناس عليها في أعمالهم منذ أمد بعيد ، أثراً كبيراً في تحديد عدد السكان . أما طلب العمل فيتكون من مجموع آلاف الطلبات الواردة لعمال مشتتين من جهات مختلفة في وقت معين . ويتوقف هذا الطلب إلى حد ما على تلك التغيرات الفنية الطارئة المستخدمة في الإنتاج ، فتارة يزيد وطوراً ينقص تبعاً لكساد ورواج الصناعة عامة ، ومبلغ نجاح رجال الأعمال المتنافسين وحسن تقديراتهم ومقدرتهم المالية خاصة .

وإن الرأي القائل بأن مجال العمل في الجماعة الحرة فيه متسع لكل فرد قادر عليه منقوض من أساسه ؛ إذ ليس في طبيعة النظام الرأسمالي الحر ما يؤيد هذا الرأي فيجعل مسألة التوازن بين طلب العمال وعرضهم أمراً ميسوراً ؛ على أنه في الإمكان تحقيق هذا التوازن إذا كان العمل من نوع واحد ودرجة واحدة . فمتى اكتظت المهنة أو الحرفة بالراغبين فيها وضافت بهم ذراعاً هرعوا إلى أخرى طلبها أكثر ، ولكن هذا الإجراء لا يتسنى حدوثه ولا يمكن تحقيقه بالنسبة للعمل بصفة عامة ؛ أو بعبارة أخرى بالنسبة للأعمال المتباينة . وهل هنالك ما يمنع زيادة عرض العمال واطرادها ، حتى تربي على طلبهم أو ما يمنع نقصان الطلب عن العرض حتى يصبح أقل منه ؟ ألم يحدث هذا أو ذاك في الماضي أو جار حدوثه في الوقت الحاضر . وإذا صح هذا فلسنا بحاجة إلى كبير عناء في البحث عن أسباب البطالة وعليها ، وحينئذ فلا أمل لنا في إيجاد علاج حاسم لها إلا بتقدم الصناعة وازدهارها ، أو بتحديد عدد السكان بوسائل تمنع تكاثرهم .

وقبل أن نعالج هذا الموضوع ونستقصيه ، يتعين علينا معرفة العلاقة التامة بين عدد السكان وحالة الصناعات عامة . ولن ترجى الفائدة المنشودة من الإحاطة ببعض حالات البطالة ، إذ البحث في مثل هذه الحالات يتضمن اختبار الظروف الاجتماعية واتجاهاتها المختلفة . ولا ريب أن « العمل » سلعة تباع وتشتري ، فهو خاضع لقانون العرض والطلب أسوة بباقي السلع الأخرى . والعوامل الاقتصادية التي تفضي إلى توازن العرض والطلب على العمال في المدى البعيد هي نفس العوامل التي تطبق على السلع الأخرى ، وإن عرض العمال في أية جهة ما يتأثر لحد ما بحالة الطلب عليهم .

مشكلة السكان :

إن الأصل في الجنس البشري أن يتزايد عدده على توالى الأيام ، إلا إذا حدث ما يحول دون ذلك . وقد ازداد عدد السكان في نهاية القرن الثامن عشر في فجر الثورة الصناعية ، وبذلك تم التوافق ما بين عرض وطلب العمال . ولو أن مطابقة عرض العمال للطلب أمر يمكن تحقيقه في الأجل الطويل كما أشرنا ، إلا أنه يجوز لنا أن نلاحظ أن العكس صحيح في الأجل القصير . فطلب العمال يتوقف على عرضهم لا محالة ، لأن قصور عرض العمال عن مساجلة حاجة الطلب يؤدي حتما إلى رفع سعر العمل أى أجره : وهذا بلا ريب يدعو إلى زيادة نفقات إنتاج السلعة ومن ثم يقل الطلب عليها ، فيؤدي ذلك إلى نقص الإنتاج وتحديد كميته ، أو يعمل من ناحية أخرى على تشجيع استخدام المستحدثات الآلية في الإنتاج بدلا من الأيدي العاملة ، ومن ثم يقل الطلب على العمال . وفي خلال ذلك تعمل خفية بعض العوامل ، حتى يطابق عدد المطلوب من العمال عدد المعروض منهم ، ولكن من جهة أخرى إذا تجاوز عرض العمال الطلب عليهم انخفض الأجر ، وهذا الانخفاض بدوره قد يدعو إلى كثرة استخدام العمال ، وقد يدعو

أيضاً إلى أن يرغب المنتجون عن استخدام بعض المستحدثات الآلية فيزيد طلبهم على العمال حتى يطابق العرض .

وما ينطبق على الطلب بالنسبة للعمل كما ونوعاً لا ينطبق عليه بصفة عامة فحسب ؛ بل ينطبق عليه أيضاً بالنسبة لتوزيعه على مختلف الأعمال . وفضلاً عن ذلك فإن قصور طلب المستهلكين وعجزهم عن شراء كل ما يستطيع المجتمع إنتاجه لا ينهض دليلاً قاطعاً على عدم إمكان تحقيق التوازن بين العرض والطلب للعمال في الأمد البعيد . لأن مجموع طلب هذه المنتجات من جانب المشتريين غير محدود بالمرة أو هو على الأقل قابل للزيادة المطردة

ولا يظن ظان أن حاجات الإنسان تقف به عند حد ، فطلب حاجة تستتبعه الرغبة في شيء آخر وهكذا دواليك : حاجات الإنسان مرتبط بعضها ببعض على أن مجرد بحث العمال المتعطلين عن عمل يدل على أن إنتاج بعض السلع لم يصل بعد إلى الحد الذي يشبع عنده كل طلب المستهلكين . وعلى ذلك فإن تعطل بعض العمال من آن لآخر لا يقوم حجة على وجود إفراط في الإنتاج وإنما ينشأ عن اختلال مؤقت بين طلب وعرض العمال .

ولو أنه من الجائز جداً أن يحدث إفراط في إنتاج سلعة معينة ؛ ولكن من الخطأ القول أيضاً بأنه يحدث الإفراط في إنتاج السلع عامة ، إذ حاجات المرء مما سلك بعضها ببعض ؛ فإشباع رغبة معينة يبرز غيرها ، وهكذا باستمرار . والمشهد أن مستوى الرفاهية من لا نهاية له ، فما يعتبر بالنسبة إلينا من الكماليات قد يعتبره سوانا من الضروريات .

والقواعد الاقتصادية العامة لها مكانتها في بحثنا هذا ، إلا أن مجال تطبيقها ضيق النطاق ، وذلك لأنها تعنى ببحت ظواهر التوازن الاقتصادي خلال الأمد البعيد المدى ، على حين أن المسألة التي نحن بصدد حلها تمس أحوال التوازن خلال الأجل القصير . ويرجع عدم إمكاننا تطبيق القواعد الاقتصادية العلمية على بحثنا

هذا إلى الحقيقة الآتية وهي : إن طلب السلع لا يعنى به طلب العمل لذاته وإنما يعنى به طلب ما أنتجته عوامل الإنتاج المتضامنة معاً وهي « العمل — الطبيعة رأس المال — التنظيم » . ومن المقرر الثابت أن طلب سلع الاستهلاك غير محدود بصفة قاطعة ، ولكن طلب أى عامل من عوامل الإنتاج السابقة يمكن زيادته فى حدود الكميات الموحدة من العوامل الأخرى . ولا فائدة ترجى من تضامن أى عامل مع العوامل الأخرى إلا إذا كان اشتراكه معها بنسبة تتفق وظروف الإنتاج الفنية . وكل ما جاوز هذه النسبة يعتبر فى الحقيقة زيادة عديمة الفائدة . ولنبحث الاحتمالين الآتين على سبيل التمثيل .

أولاً : بلد يكتظ غاية الاكتظاظ بسكانه أكثر مما تتحملة غلات أرضه .
ثانياً : بلد يكتظ غاية الاكتظاظ بسكانه على حين أن رأس المال المعد للاستثمار فيه قليل .

الاحتمال الأول — قد شغل الناس موضوع تزايد السكان بدرجة مزعجة جعلت التفكير فيه جدياً والتعمق فى بحثه عظيماً فى نهاية القرن الثامن عشر على أثر ظهور كتاب « توماس مالتوس » عن مسألة السكان ، فتكلم فيه عن حركة نمو السكان وعلاقة هذا النمو برفاهية البشر . وقد أدهش تزايد سكان إنجلترا بسرعة « مالتوس » وجعله يتشائم من سوء الحالة فأنذر العالم بكارثة عظيمة ، فلم تكن خيارات الأرض كافية لمعاشها ، لأن الأرض محدودة ولم تكن قد تقدمت الصناعة ، ولم تظهر بعد الاختراعات الحديثة التى كانت سبباً فى ظهور موارد جديدة للثروة ، كافية لأن تعيش منها إنجلترا على الرغم من ازدياد السكان زيادة عظيمة . فتبدل الاعتقاد الذى ساد فى زمن « مالتوس » أو على الأقل لم يحن بعد الوقت الذى تحدث فيه هذه الزيادة التى أقلقنا بال المفكرين فى عصر « مالتوس » ؛ ولم يعد يساور الاقتصاديين الحديثين أدنى شك من جهة تكاثر السكان وقلة الموارد الكافية للناس ، بل على النقيض من ذلك تدل الإحصائيات

على أن الأرزاق اليوم أصبحت وافرة ، بل وفي ازدياد مستمر . فإذا جاز لنا أن نسائل أنفسنا في هذا المقام : ماذا نقصد بكثرة السكان في بلد ما وما أثر ذلك فيه ؟ فإن قصد بذلك الحالة التي يكون فيها السكان فوق ما تستطيع وتوسع له مساحة البلد وتكون الموارد التي في متناول جميع الناس أقل من أن تكفيهم . وكيف تبدو هذه الظاهرة ؟ فالجواب عن ذلك كما يراه الاقتصاديون أن ازدياد السكان بعد حد معين يؤدي حتماً إلى سريان مفعول قانون تناقص الغلة على العمل ، ومعنى هذا أن استخدام كل عامل جديد سيؤدي إلى ازدياد الناتج الكلي إلا أن إنتاج ذلك العامل سيكون أقل مما أنتجه العامل السابق . وهكذا يجد كل عامل جديد رزقه وعمله على حساب الموجودين ، وبذلك يأخذ متوسط دخل العامل الواحد من السكان في التناقص تدريجاً وينخفض معه مستوى المعيشة ، وتبعاً لذلك تنقص القوة الإنتاجية للأمة فتسوء حالها . لم يحصل شيء من هذا في بريطانيا العظمى ، بل على النقيض من ذلك زاد عدد سكانها وزادت ثروتها ، بل وزادت قوة الفرد الإنتاجية . وذلك لأن موارد البلد أصبحت تستغل على أحسن وجه ممكن وقدر « السير روبرت جيفن » وغيره من الإحصائيين الدخل الأهل في بريطانيا عام ١٨٦٧ بمبلغ ٨١٤٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وكان عدد السكان وقتئذ ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ نسمة وكان نصيب الفرد من هذا الدخل ٢٧ جنيهاً كما قدر الدخل الأهل عام ١٩٠١ بمبلغ ١٧٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وكان عدد السكان في تلك السنة ٤٢٠٠٠٠٠٠٠ نسمة ونصيب الفرد منه ٤٠ جنيهاً . ولا ريب أن حالة السكان في تلك السنة قد تحسنت بهذا الرخاء وزاد معها دخل الأفراد ٥٠٪ تقريباً وتبعاً لذلك زادت كمية ما يستهلكه الفرد من سلع الاستهلاك كالقمح والشاي والسكر والدخان والأرز الخ . وكذلك زادت مقدرة الفرد الإنتاجية في بعض السلع كالقمح والحديد والصوف وصناعة بناء السفن خلال الخمسين السنة الواقعة بين سنة ١٨٥٥ — ١٩٠٧ .

كما سبق يتضح لنا أن فكرة تكاثر السكان التي هالت « مالتوس » ومعاصريه لم تتحقق بعد ، بل خابت ظنونهم وأصبح لا يقام لها وزن في الوقت الحاضر ، إذ تغيرت الظروف بقيام نشاط التجارة الدولية فعمت الأرزاق أرجاء المعمورة . ولا غرابة إذا كانت بريطانيا اليوم لا تشكو جوعاً وأن فيها من الموارد ما يكفيها ، وفيها من الأرض منسج لا كثر من سكانها الحاليين . هذا مع افتراض اطراد التقدم الحالي في جميع نواحيه وتحسين وسائل الإنتاج وتقدم المواصلات وسهولة تصريف منتجاتها في بقاع أخرى لكي تحصل على ما تحتاج إليه من المواد الغذائية لسكانها من الخارج .

ولهذا يرى كثير من الكتاب أن ازدياد السكان في بلدا لا ينهض دليلاً على كثرة التمثل فيه ؛ وحجتهم في ذلك ما حدث في الولايات المتحدة ، إذ كان بها قبل عام ١٩٢٩ عدد من العمال المتعطلين لا يزيد على القدر المعتاد في الظروف العادية ، ثم زاد فجأة هذا العدد زيادة كبيرة دون أن تقابل ذلك زيادة ملحوظة في عدد السكان فيها . وتعليل كثرة المتعطلين خلال تلك الفترة يرجع إلى ما أصاب العالم من كساد صناعي بسبب الأزمة التي بدأت في أوائل عام ١٩٣٠ . من هذا نرى أن وجود عمال متعطلين ليس دليلاً قاطعاً على أن البلاد مكتظة بالسكان

الاحتمال الثاني — بقي علينا أن نبسط الاحتمال الثاني وهو عدم كفاية رأس المال وقصوره عن التعاون وعوامل الإنتاج الأخرى ، والذين يؤيدون هذا الرأي يفترضون أن تضامن العوامل الأربعة في الإنتاج لا يكون دائماً بمعدل واحد ، فقد تكون نسبة أحد العوامل الأربعة أقل من نسبة باقي العوامل الأخرى فلا يكون مساوياً لها في الوحدات ، ومع ذلك فقد يساويها في الإنتاج . وقد رأينا هذه الظاهرة في حالة الأرض باعتبارها عاملاً من عوامل الإنتاج ، ولاحظنا أيضاً أن الأرض باعتبارها مصدراً للثروة في بلد مكتظ بالسكان كبريطانيا لا تكفي وحدها لإنتاج كل ما يحتاج إليه الشعب البريطاني من خامات ومواد غذائية . ولذا كان حتماً

مقضيًا أن تجعل جل اعتمادها على الواردات من الخارج للحصول على حاجياتها من هذه الناحية ، وأن تعتمد إلى الإمعان في استخدام رأس المال الصناعي والعمل ، وأن تعمل على إحلالها مكان الأرض لإنتاج مختلف السلع التي هي في حاجة إليها . ولهذا السبب قد تضاءلت أهمية الأرض في الإنتاج باعتبارها منبت أقوات الناس وكسدت سوقها على حين زادت أهمية رأس المال الصناعي والعمل . فكان هذا باعثًا على تحويل بعض الأراضي الزراعية في بريطانيا إلى رءوس أموال صناعية تكون أكثر إنتاجًا منها في الحالة الأولى . فهل يحدث للعمل باعتباره عاملاً من عوامل الإنتاج ما حدث للأرض ؟ وهل يتعرض نصيبه في الإنتاج للتناقص مثلها ؟ إنه مع التسليم بأن الإنتاج يزيد بنسبة أكبر من تزايد عدد السكان إلا أن نسبة زيادة السكان أكثر من نسبة استخدام العمل . ولا يوضح هذا نقول إن العامل الذي يستخدم آلة جديدة ومن طراز حديث يكون أكثر إنتاجًا من عاملين يشغلان بأيديهما فقط . وحينئذ لا ينهض نماء الثروة وزيادة قوة الفرد الإنتاجية المترتبة على ذلك دليلًا على كثرة استخدام العمال ، وإنما يعتبر ذلك دلالة قوية على تفوق رأس المال وإحلاله محل العمال في الإنتاج فيصير عدد كبير من السكان بلا عمل يرتزق منه ، فتكثر البطالة لا محالة . وهذه صيحة طالما نادى بها العمال في فجر الانقلاب الصناعي ، وسرى صداها في كل مكان ، وندد بها كثير من أنصار العمال ، وعزوا كل حيف يقع على الطبقة العاملة إلى سوء النظام الاقتصادي القائم بحجة أنه السبب المباشر في إقصاء العمال عن العمل وتشريد جماعات تهيم على وجهها باحثة عن العمل لاستقرارها ، ولو أن الكثير من الشواهد تؤيد هذا الرأي وتتفق وزيادة قوة الفرد الإنتاجية إلا أنها لا تتمشى ولا تستقيم مع حقيقة ارتفاع أجور العمال . لأنه إذا كان لاستخدام المستحدثات الآلية في الصناعة أثره في كثرة العمال المتعطلين بصفة عامة لا على وجه التخصيص ، كان ولا بد أن تكسد سوق العمل وينخفض أجره ، ولكن حدث أن كان أجر العامل في ارتفاع وأثمان السلع في

انخفاض ، أو على الأقل إذا مالت إلى الارتفاع كان هذا بطيئاً . والجدول الآتي يبين لنا الموازنة بين الأجور والأسعار خلال الثلاثين سنة في المدة الواقعة ما بين ١٧٨٩ و ١٩٠٧ :

السنوات	الأجور						أسعار الجملة
	صناعة البناء	مناجم الفحم	الأعمال الهندسية	المنسوجات	الزراعة	متوسط عام	
١٨٨٧-١٨٧٨	٨٥ ر ٤٥	٦٣ ر ٦٦	٨٩ ر ٣٢	٩١ ر ٥٤	٩١ ر ٤٢	٨٤ ر ٢٨	١١٩ ر ٥
١٨٩٧-١٧٨٨	٨٩ ر ٦٥	٧٦ ر ٥٤	٩٣ ر ٥٦	٩٥ ر ١٥	٩٢ ر ٩٦	٨٩ ر ٥٧	٩٨ ر ٣
١٩٠٧-١٨٩٨	٩٩ ر ٨٠	٨٧ ر ١٤	١٠٠ ر ٣٠	١٠١ ر ١٠	٨٥ ر ١٠٠	٨٣ ر ٩٧	٩٧ ر ٨

ونلاحظ هنا أن مستوى الأجور في الصناعات الأساسية المذكورة قد ارتفع من ٨٤ ر ٢٨ ٪ إلى ٩٧ ر ٠٣ ٪ أي بمعدل ١٦ ٪ تقريباً ، على حين أن أسعار بعض السلع قد انخفضت من ١١٩ ر ٥ ٪ إلى ٩٧ ر ٨ ٪ وليست لدينا بيانات كافية ترشدنا عن القيمة السوقية للأرض أثناء تلك المدة ، وكل ما لدينا يدل على أن الأرض قد فقدت أهميتها باعتبارها أحد عوامل الإنتاج الرئيسية ، تلك التي كان لها شأن كبير من قبل ، ولا أدل على هذه الظاهرة من انخفاض ثمنها ، بيد أن العمل لا يزال محتفظاً بمكانته كسلعة ذات قيمة . وهناك اعتباران يؤيدان حقيقة ارتفاع الأجور أكثر مما يبدو من قائمة الأجور الاسمية . أولها : انخفاض نفقات العيشة كما قدرته الإحصائيات والبيانات الرسمية البالغ قدرها ١٧ ٪ خلال المدة الواقعة ما بين ١٨٧٨ و ١٨٨٢ و ١٨٩٢ و ١٩٠٢ ، وإنه وإن كان هذا الانخفاض قد سائر الانخفاض في أسعار الجملة إلا أن أسعار الجملة لا تعتبر دليلاً كافياً على هذا الانخفاض . وإنها وإن دلت فإنما تدل مع سابقتها على ارتفاع قيمة النقود وازدياد قوتها الشرائية لدى الأفراد . ثانيهما : ظاهرة انتقال العمال من الحرف ذات الأجور المنخفضة إلى الحرف ذات الأجور المرتفعة مثل صناعات البناء والتعدين . إذ كان

بهذه الصناعة أكبر عدد من العمال المشتغلين خلال المدة ما بين ١٨٨١ و ١٩٠١ .
وقدر باولى Bowley الإحصائى ارتفاع الأجور المرتفعة فى مثل هذه الصناعات
بحوالى ١٦٪ تقريباً ، ولكن قد يوجه إلى هذه البيانات نقد باعتبار أنها تمثل
فقط معدلات الأجور فى بعض الصناعات ولا تبين دخل العمال أو ما يتقاضونه
فعلاً . ألم يكن من الجائز أن ترتفع الأجور فى بعض الصناعات فى الوقت الذى
لا يجد فيه عمال بعض الصناعات الأخرى التى لا نقابات أعمالها عملاً ؟

وإلى هنا يجب علينا أن ندع البحث النظرى جانباً ونلجأ إلى ما هو جار فى
الحياة العملية للسببين الآتين :

أولاً : لم يكن ارتفاع معدلات الأجور مقصوراً على فئة العمال الماهرين أو
هؤلاء الذين ينتمون إلى نقابات تشد أزهم فى المساومة مع أرباب الأعمال للحصول
على الأجر المناسب ، بل شمل ذلك الارتفاع أيضاً العمال الزراعيين ، وهؤلاء لم
تشملهم الحركة النقابية ولم يكن للمساومة الإجماعية أثرها فى رفع أجورهم ، وكذلك
العمال الشبهون بالفنيين الذين لم يكن للمساومة الإجماعية إلا أثر طفيف فى
ارتفاع أجورهم .

ثانياً : ليس هناك ما يؤيد ازدياد البطالة ، بل تدل كافة الشواهد دلالة صريحة
على تقيض ذلك ، وما التجارب القاسية التى عاناها العمال أثناء سنى الكساد فى
١٩٠٤ إلى ١٩٠٨ ، إلا مماثلة لما حدث خلال ١٨٩٣ و ١٨٩٤ و ١٨٨٦ و ١٨٨٩
وما قبلها حينما كان عدد سكان بريطانيا زهاء الثلث أو النصف مما كان عليه عام
١٩٣١ حيث كان نظام إغاثة المعوزين والفقراء منتشرأ ، وكانت البطالة شائعة
بين العمال .

ويجمل بنا بعد هذا العرض الموجز أن نقرر أن البطالة كعلة من علل المجتمع
لا ترجع دائماً إلى حالة عدم التوازن بين عرض العمال وطلبهم ، لأنه إذا افترضنا
أن سوق العمل قد كسدت أو هى فى كساد مستمر ، نقصت الأجور حتماً . ولكن

المشاهد في الحياة العملية خلاف ذلك ، إذ الأجور في ازدياد مطرد سواء اعتبرنا العمل وحدة مستقلة عن باقي العوامل الأخرى أو اعتبرناه متضامناً معها في الإنتاج . وقد كان الرأي السائد يقول إن نطاق العمل في جميع الأعمال محدد تحديداً ثابتاً ، فهو أشبه بكرة من حديد يتنافس العمال داخلها كفاحاً للعيش مدفوعين بغيرية البقاء . فإذا انفسح مكان لأحدهم وحظى بنصيب أوفر من غيره كان ذلك على حساب الآخرين ، وكلما زاد عدد العمال داخلها ساء مصيرهم إلى الأبد . ولكن الرأي الصحيح هو أن ميدان العمل مرن أشبه بكرة من المطاط قابلة للانساع كلما اشتد كفاح من بداخلها ، وبما أن كل واحد من هؤلاء يزاحم جاره في مكانه ، والكل سواسية يزاحم بعضهم بعضاً في حيز من الفراغ محدود النطاق ، فإن انفساح المجال لأحدهم نتيجة جهاده مع غيره يفسح المجال للجميع . ولا يظن ظان أن امتداد نطاق الأعمال على نحو ما أسلفنا شيء يمكن أن يرى أو تدل على صحته الأرقام ، بل هو سرخفي ، وسيبقى خفياً على الناس لا يعرف كنهه ، ولا يحدث بانتظام ، ولا يمكن حصره ، ومع ذلك فسيأتي وقت تفقد فيه كرة المطاط هذه مرونتها ولا تلين بعدئذ لضغط من فيها ، ويظل كل واحد منهم في مكانه لا يبرحه ، ويقنع بما قسم له . ومعنى هذا أن البلد قد أصبح مكتظاً بسكانه ، ونقص عائد العامل أو نصيبه ، وانحط تبعاً لذلك مستوى معيشة الطبقة العاملة عامة . فإذا ظل عدد السكان يتزايد ولم تبدل محاولات لوقف عددهم أو الحد من تلك الزيادة تعست حالهم وضائق مساكنهم وساءت تغذيتهم وعمت الفوضى بينهم وزاد الإجرام ورجعوا إلى ما كان عليه الحال في فجر الانقلاب الصناعي . ولكن هذا الانقلاب المشار إليه لم يحن الوقت بعد لتحقيقه وليس في الأفق ما ينبئ عن ظهوره ، بل يكاد يكون مجرد أمر خيالي . ومع ذلك فميدان العمل في بريطانيا بوضعها

الحالى ، وبشعبها الطموح ، لا يؤثر عليه تكاثر السكان فيها لدرجة تجعل بريطانيا تثنى من هذا العدد . وما ينطبق على بريطانيا فى هذه الحال ينطبق على مصر وغيرها ، إذ فيها مرافق ومشروعات كفيلة بمواجهة كل زيادة فى السكان متى نفذت تلك المشروعات . والحقيقة أن حالة الصناعة فى بريطانيا تستطيع أن تنهض دون عناء بهذا العدد ، وفى إمكانها مواجهة كل زيادة مستقبلية ، وعلى الرغم من هذا الرخاء الذى تبدو آثاره فى جميع النواحي فلا تزال نسمع الشكوى يتردد صداها فى كل مكان من جانب العمال المتعطلين الذين لا يجدون عملاً ، وبجانب هذا نرى فئة المحظوظين منهم تجسد عملاً بلا انقطاع وبأجر مرتفع . ومع هذا فلا أمل مطلقاً فى القضاء على ظاهرة البطالة قضاء مبرماً فى ظل النظام الاقتصادى الرأسمالى .

وكثير من الذين يعتقدون بنمو الصناعة وازدهارها ووفرة الأعمال وارتفاع مستوى المعيشة فيها الذى يهيئ للطبقة العاملة فرصة الحصول على سلع ما كان ميسوراً لهم شراؤها من قبل ، ينكرون ألبتة وجود ظاهرة البطالة لأن اتساع نطاق بعض المنشآت الصناعية وقيام صناعات جديدة يؤدى حتماً إلى تشغيل الكثير من العمال ، فإذا جاز أن يكون مع هذه الحال متعطلون ، فإنما يرجع تعطلهم إلى أنهم غير أهل للقيام بأى عمل .

وتوجد ثلاث حالات تدل على عدم التوازن بين طلب وعرض العمال .
الحالة الأولى الدالة على عدم التوازن بين طلب وعرض العمال — هى أنه فى الوقت الذى نرى فيه حالة الصناعات تنمو وتزدهر باطراد ، نرى بعض صناعات معينة يعترىها الانحطاط والانحلال أو قد يحدث تغيير هام فى طرائق الإنتاج ونظمه المتبعة . وطبيعى أن العمال الذين قضوا زهرة العمر فى ممارسة أعمال أو فى أداء أجزاء معينة من صناعات معينة بطرق معينة ، لا يجدون عملاً يرتزقون

منه ويصبحون متعطلين إذا ماضعت صناعاتهم وكسدت ، وهم في هذه الحالة لا يستطيعون شق طريق جديد لأن زمن الشباب قد ولى بنشاطه المجهود . وفي هذا المعنى يقول جون استوارت ميل : ليس في شريعة الإنصاف من هم أحق بحماية وزعاية المشرع من هؤلاء الذين ضحوا بأنفسهم من أجل أبناء وطنهم والأجيال المقبلة .

الحالة الثانية : هي أنه كثيراً ما يتجلى عدم التوازن بين طلب وعرض العمال خلال اضطراب النشاط الصناعي وكساده في مناحيه المختلفة . فكم يرى من صناعات تخضع بانتظام لتناوب أوقات الكساد والرواج من وقت لآخر تبعاً للتغيرات الموسمية أو نتيجة لسلوك معين يتواضع الناس عليه واعتادوه في حياتهم العملية مثلاً ، الوقت الملائم لصناعة البناء هو الخريف والصيف في بعض البلاد التي تكثر فيها الأمطار . وفي إبان ازدهار الصناعة في بريطانيا كانت الظروف مواتية لسكانها حيث وجدوا مجالاً لهم في ميدان الأعمال المختلفة في هذه الصناعة في الشتاء . ولكن هناك حالات لا يتحقق فيها ، وعلى العكس من ذلك صناعة طلاء الجدر والخشب تنشط في الشتاء وتكسد في الصيف .

على أن ظاهرة الرواج والكساد تحدثان بانتظام في كل الأعمال والمهن . فحركة العمل في الموانئ والمرافئ والأحواض تنشط وتركد تبعاً لحركة الصادرات والواردات . مثلاً ميناء لندن تنشط فيها الأعمال كلما ورد إليها من الخارج بضائع كالخشب تارة والفاكهة والشاي تارة أخرى ، وكذا إذا صدر منه مواد كالقمح والحديد والمنتجات الصناعية . وكذلك تنشط حركة العمل في ميناء الاسكندرية في مواسم تصدير القطن والبصل ، وعند استيراد القمح والحديد وغيره من الواردات . وفضلاً عن هذه التقلبات الموسمية التي تصيب الصناعات بدرجات متفاوتة

فهذا الكساد الدورى الذى يحدث بصفة دورية ، والذى شوهد فى سنى ١٨٦٨ و ١٨٧٩ و ١٨٨٥ و ١٨٩٣ و ١٩٠٤ ، وبالتناوب حدث الرخاء فى فترات متقطعة فى سنى ١٨٧٢ و ١٨٨١ و ١٨٨٩ و ١٨٩٠ و ١٩٠٠ . والملاحظ أنه إبان الكساد تشل الحركة الاقتصادية وتصاب الأسواق بالوهن والضعف وتضطرب الأسعار ويتذبذب دولا ب العمل ويختل التوازن الاقتصادى وتسير الأمور بلا ضابط ، الأمر الذى يؤدى إلى خفض الأجور وانتشار البطالة وتفاقمها كلما طال الكساد وامتد به الزمن .

الحالة الثالثة : تلك حال العمال الاحتياطيين ، فى الصناعات المختلفة نرى أن ضرورة العمل فيها تقضى بأن يكون هناك عمال احتياطيون لمواجهة الطوارئ الناشئة من تقلبات الإنتاج . ولا غنى عن وجود هؤلاء الاحتياطيين فى جميع الأعمال . وهؤلاء الاحتياطيون لا تستقر حالهم فيخضعون لحالة تذبذب سوق العمل من آن لآخر ، وسبب هذا عدم تركيز الطلب على العمال لكل صناعة . والنتيجة المباشرة لذلك وفرة العمال واكتظاظ السوق بهم ، ويترتب على تلك الوفرة أن تكثر البطالة ما بين آونة وأخرى وتتفشى بين أولئك العمال المشتغلين . وتلك الحالات الثلاث التى استعرضناها ، إنما نعزى إليها بحق تفشى البطالة بين العمال .

أسباب البطالة

١ — التقلبات الموسمية

يندر في الحياة العملية أن تسير حركة الأعمال في بعض الصناعات سيراً مطرداً وبانتظام وعلى وتيرة واحدة طوال السنين ، بل تخضع بعض الأعمال لتقلبات موسمية تحدث أثرها فيها فتتركها ضعيفة كاسدة في أوقات معينة على حين أن الرواج يعمها في أوقات أخرى . فصناعة البناء تنشط في الصيف في بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وأمريكا (وكذا معظم البلدان التي تهطل فيها الأمطار) وتتراخي في الشتاء ، ولكن في بلد كمصر تكاد تسير حركة العمل في هذه الصناعة سيراً منتظماً إبان الشتاء والصيف . ولو أنها أكثر نشاطاً في الصيف منها في الشتاء . وكذلك صناعة التعدين تزدهر في الشتاء في بريطانيا وتتراخي في الصيف ، وتبدأ صناعة الخليج في مصر من أكتوبر حتى مارس تبعاً لحركة تصريف المحصول داخل البلاد ، كما أن صناعة حياكة الملابس أيضاً تنشط في بداية كل موسم وتتراخي بقية الشهور . ومن هذا نرى أن التقلبات الموسمية من حيث انتظامها ومداهما وأثرها تؤثر على حركة البطالة في الصناعات المختلفة . ففي زمن النشاط يكثر استخدام العمال ، ويقل العطل ، ويحدث العكس زمن الكساد .

والمشاهد أن تناوب التقلبات الموسمية على الصناعات وجميع الأعمال لا ينجم عنه بطالة حادة كما نظن وذلك للأسباب الآتية :

(١) لأن التقلبات الموسمية ربما لا يترتب عليها إخراج العمال دفعة واحدة وإقصاؤهم عن عملهم ، وكل ما يحق بالعمال من ضرر من جرائها قد لا يتعدى

نقصان عدد الأيام التي يشتغلها العامل ، كما يحدث بالنسبة لعمال المناجم خلال فصل الصيف ، على حين أنه يظهر أثر التقلبات الموسمية في نقصان ساعات العمل من ٥٥ ساعة في الصيف إلى ٤٤ ساعة في الشتاء كما في صناعة البناء مثلاً ، والواقع أن عدد المتعطلين في فصل الشتاء يمثل نسبة ضئيلة لا تذكر .

(ب) اختلاف وقوع أوقات الكساد بالنسبة لمختلف الأعمال يهيء الفرصة لبعض العمال الذين قضت الضرورة بإقصائهم عن أعمالهم أن يجدوا عملاً يرتزقون منه في الصناعات التي ظل رواجها على حاله . فعمال البناء والمشتغلون في صناعة الطوب الأحمر يتيسر لهم الاشتغال في مرافئ السفن والأحواض أو في أعمال الغاز والكهرباء مثلاً أثناء الشتاء ذلك الفصل الذي تركد فيه صناعاتهم الأصلية . كذلك يتيسر لعمال محالج القطن في مصر أن يجدوا مرتزقاً لهم في الأعمال الزراعية أثناء الصيف . وهكذا يجد العمال في مثل هذه الأعمال المساعدة التي يزاولونها عندما يحل الركود في صناعاتهم الأساسية خير ملطف لهذه البطالة التي يكونون معرضين لها . ولكن يلاحظ أن فائدة تلك الأعمال المساعدة التي يلجأ إليها العمال قسراً تكاد تكون ضيقة النطاق ومقصورة على فئات العمال غير الفنيين . إذ ليس من المستساغ أن يكون العامل نجاراً في الخريف ، بناء في الصيف ، وصفاً حروف الطباعة في الشتاء . لأنه إن جاز ذلك فلن يتصف ذلك العامل بالمهارة ، ولن يعتبر في عداد الفنيين . حقيقة قد يكون العامل ماهراً في حرفته حاذقاً في عمله ، ويرفض أن يزاول عملاً آخر لا يرغب فيه ، ولكن مهارة ذلك العامل وحذقه تجعلانه يتقاضى أجراً مرتفعاً يدخر منه إبان اشتغاله لأوقات تعطله . على أننا نرى العامل غير الماهر يتقاضى دائماً أجراً منخفضاً لا يمكنه من الإدخار . وعلى ذلك تدفعه الحاجة إلى قبول أعمال أخرى حتى لا يتعرض لشروط البطالة .

(ح) لما كانت التقلبات الموسمية ظاهرة مألوفة في الحياة العملية فإن بعض نقابات العمال تواجه مثل هذه التقلبات بأن تدفع لعمالها أجوراً خلال فترة الكساد التي تمر بهم ، وهناك نقابات لا تتخذ مثل هذه التدابير لعمالها في فترة الكساد التي تمر بهم فيصبحون مثل العمال الذين ليس لهم نقابات تقوم بإسعافهم ، وهؤلاء تقضى الضرورة عليهم أن يدبروا لأنفسهم سبل الارتزاق .

والمشاهد كثيراً أن معاودة التعطل التي يتعرض لها العمال في أوقات الكساد يكاد يكون ضررها في الغالب مقصوراً على العمال غير الفنيين ، والعمال الذين يقومون بأعمال متقطعة غير منظمة ، تلك الأعمال التي يكون أصحابها دائماً عرضة للتعطل . وحيث إن التقلبات الموسمية مألوفة في النظام الصناعي الحديث فلا سبيل لحماية هؤلاء الذين يتعرضون لأخطارها إلا بادخار ما ينفعهم وقت تعطلهم ، وذلك بقصر مشترياتهم على ضروريات الحياة ، واتباع سياسة القصد ؛ ولا يتيسر هذا للعامل إلا إذا كان أجره يسمح بادخار جزء منه لاستخدامه وقت الحاجة . أما إذا كان أجره منخفضاً فإنه يتعذر عليه أن يعمل الاحتياط الذي يحميه من شر الوقوع في هاوية البطالة . ولذا نرى أنه كلما كان أجر العامل قليلاً ، وليس له موارد خاصة يستعين بها على شراء حاجاته ، كان أكثر عرضة لشرور التعطل من العامل الذي أجره مرتفع . ولهذا يشاهد أن معظم العمال الذين يكثّر تعطلهم هم أولئك الذين يعيشون في حدود أجورهم الضئيلة .

تناولنا فيما سبق التقلبات الموسمية وأثرها في تعطل العمال ، وما كان تعطل العمال أهم ما تحدثه من آثار ، وإنما أثرها على الأجور أكثر أهمية ؛ ولم تعد مشكلة التقلبات الموسمية مشكلة بطالة فحسب ، ولكنها أصبحت مشكلة الأجور في الصميم . لأنه من الوجهة الاقتصادية البحتة لا يمكن لصناعة ما أن تقوم

وتزدهر دون أن تسمح حالتها بدفع أجور كافية لعمالها تبقى بمطالبهم ، لا في وقت
اشتغالهم فيها فحسب ، بل أيضا في أثناء تعطيلهم ، ولهذا يمكننا القول بأنه إذا كان
تكرار التقلبات الموسمية سنة بعد أخرى في أية صناعة ينجم عنه أزمة حادة للعمال
تشردهم ، قطعنا بأن مستوى الأجور فيها منخفض لدرجة لا تسمح لهؤلاء العمال
بادخار شيء لمواجهة الطوارئ في كل وقت وكانوا عرضة للعطل .

« يوسف أيها الصديق أفتنا في سبع بقرات
سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلت خضر
وأخر يابست لعل أرجع إلى الناس لعلهم
يعلمون * قال تزرعون سبع سنين دأباً فما
«صدم فذروه في سنبله إلا قليلاً مما تأكلون *
ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن
ما قدمتم لهن إلا قليلاً ما تحصنون * ثم يأتي من
بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون .»
[قرآن كريم]

كانت الدورات الاقتصادية ، وما زالت ، موضوع بحث الكثير من
الاقتصاديين الذين وضعوا ، وما زالوا ، يضعون مختلف النظريات لتغيير حدوثها
وبيان أسبابها ووصف طرق علاجها .

ولا يهمنا في بحثنا هذا أن نتناول بأسباب تلك النظريات ، وإنما يهمنا أن
نقرر أنها حقيقة واقعة لم ينجح النظام الرأسمالي في القضاء عليها والتخلص من
آثارها ، وكأن العالم والحال هذا ، مقضى عليه ألا ينعم بالاستقرار والثبات ، وأن
يعانى ما يعانى من تلك الاضطرابات .

وما الإنتاج إلا تضامن بين عوامله المختلفة على إنتاج أدواته في صور شتى ،
كالسكك الحديدية والبواخر والسفن والآلات والعدد ، أو في إتمام السلع نصف

١ — « دأباً » أى دائبين مجدين .

٢ — « فذروه في سنبله » أى اتركوه .

٣ — « سبع شداد » أى سبع سنين تفحطون فيها فلا تخرج الأرض نباتاً .

٤ — « فيه يمات الناس وفيه يعصرون » أى ينزل لهم الغيث ويرزقون ما يعصر من الثمار
كالعنب والزيتون وغيره .

المصنوعة ، أو استخراج المعادن من باطن الأرض ، أو في تهيئة سلع الاستهلاك أو في صورة خدمات على اختلاف أنواعها . وهنا نتصور أن الإنتاج يتخذ شكل تيار من السلع والخدمات يتدفق مستمراً من المصانع صوب المخازن والتاجر لتستقر فيها مؤقتاً ، ريثما تباع هذه المنتجات إلى راعيها . فهذه التاجر والمخازن مستودعات تتلقى المنتجات من منتجيها ، ومن الطرف الآخر لهذه المستودعات يوزع بعض هذه المنتجات على المستهلكين ، ويحتفظ المنتجون بالباقي لاستهلاكه أو استخدامه في الإنتاج ، وإعطاء جميع الأفراد الذين استهموا في الإنتاج ولهم حقوق فيه . ويتكون هذا التيار من أنصبه عوامل الإنتاج المختلفة فيأخذ مالك الأرض ريعاً ، وصاحب رأس المال فائدة ، والمنظم ربحاً ، والعامل أجراً .

فإذا كانت على هذا النحو حركة الإنتاج وتدفق سيل المنتجات إلى أربابها يجرى بنسبة واحدة وبسرعة واحدة وبمقدار واحد ، توافر استقرار الحياة الاقتصادية . ولكن هذه الحالة فرضية نادر حدوثها ، ففي أغلب الأحيان نجد التباين بين سرعة التيارين وقوة اندفاعهما وحجميهما ، وهذا التباين إنما ينشأ عن التقلبات الاقتصادية التي سوف نتناولها بإيجاز في بحثنا هذا ، إلا أن ما لها من عظيم الأهمية وكبير الأثر يقتضى دراستها في بحث خاص . وهذا التفاوت بين حالة التيارين مرجعه الأسباب الآتية :

أولاً — التغير العام الذي يؤثر في عوامل الإنتاج . فقد يزيد عدد السكان زيادة مطردة تؤدي إلى زيادة التيار الخارجى ، وقد يزيد التقدم الفنى في صورة عدد وآلات أو لظهور اختراعات جديدة تزيد في كمية الإنتاج ، مما يؤدي إلى زيادة التيار الداخلى للسلع ، وقد يوجد هذان العاملان معاً ، ولكن ليسا بنسبة واحدة ، فيطغى العامل الثانى وهو التقدم الفنى فيتضخم التيار الداخلى ولا يناسبه التيار الخارجى ، مع العلم بأن الحركات الطويلة المدى التي تؤثر على عوامل الإنتاج ،

وبالتالى على الإنتاج ، لا يتيسر قياسها إلا بعد دراسة الإحصائيات الماضية دراسة مستفيضة ، وهذا يتطلب وقتاً طويلاً يتناسب وطول الدورة ، وترجع هذه الحركة فى الغالب للتقلبات الطارئة على قيمة النقود ، ويختلف وقع الدورات الاقتصادية باختلاف أنواع المواد والسلع ، فالمواد الأولية والأساسية تتأثر تأثراً كبيراً بها وبخاصة المعادن من نحاس وحديد وصلب . أما المواد الاستهلاكية فبعضها يتأثر كثيراً بالحركة الدورية ، كما أن بعضها لا يتأثر إلا قليلاً وربما لا يتأثر .

ويمكن أن نستخلص هنا أن اضطراب التوازن الاقتصادى ينجم عنه التغير الذى يطرأ على حركة الاستثمار ، فإذا حدث هذا التحول وراجت الصناعات الإنتاجية ، ففى الغالب يؤثر على الصناعات الاستهلاكية أيضاً . ونشاهد أنه خلال الرواج تبدو ظاهرة النشاط فى الصناعات الإنتاجية جلية بارتفاع أثمان الخامات والمواد الأولية اللازمة لتلك الصناعات ، كما أنه أثناء الكساد يظهر تقلص محسوس فى إنتاجها مصحوباً بانخفاض أثمان خاماتها . وزيادة الطلب على السلع الإنتاجية يدعو إلى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج المختلفة ، الأمر الذى ينشأ عنه زيادة دخل الأفراد النقدية ، على حين قد تظل الصناعات الاستهلاكية على حالتها أو تأخذ فى الانتعاش مسيرة حالة هذا الرواج . كما أن نقصان الطلب على السلع الإنتاجية يستتبعه انخفاض أثمان موادها الأولية . وتبعاً لذلك يقل دخل الأفراد ، لركود الإنتاج فى تلك الصناعات . وتكاد تكون ظاهرة مألوفة فى دوائر العمل أنه إبان الرواج يحفز التفاؤل أرباب الصناعات الإنتاجية على توسيع نطاق أعمالهم ، فيزيد طلبهم على العمال . كما أنه أثناء الكساد تهبط حركة الأعمال فيها ، ويضطر منظموها إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال وتتفشى البطالة بينهم . ولهذا يرى المفكرون أن خير وسيلة لمعالجة البطالة هو القيام بالمشروعات العامة خلال سنى الكساد حتى تستوعب أكبر عدد من المتعطلين .

ثانياً — الحركات الموسمية ، ويقصد بها التغيرات التي تحدث خلال عام واحد على الإنتاج ، وهي ليست عامة في كل فروع الصناعة ، ولكنها مهمة في بعضها ، غير مهمة في البعض الآخر ، مثل صناعة البناء في بريطانيا ، وشركات الفنادق وصناعة حلج القطن في مصر .

ثالثاً — التقلبات الدورية ، وهي التي تأخذ شكل موجات قصيرة المدى ، تتابع بعضها إثر بعض خلال مدد قصيرة من الزمن لا تتجاوز سبع سنوات ، وتشمل جميع الصناعات ، وهي ما اصطلاح الناس على تسميتها بالدورة الاقتصادية . ولو أن الدورات الاقتصادية تتشابه في اتجاهاتها العامة ، وفي أن جميعها ناجم عن انتفاوت في القوى الإنتاجية في المجتمع ، إلا أن هنالك اختلافا بين الدورات المتتابعة من حيث قوتها في موجات صعودها وهبوطها . ولو كان تغير القوة الإنتاجية الكسبية في الأمة ناجماً عن تغير مستمر في عدد السكان مع التقدم الفني أو العلمي ما أثر هذا على التوازن والاستقرار ، أما لو تغيرت القوة الإنتاجية ولم تناسب عدد السكان فإن هذا يحدث تأثيراً في النسبة المتعطلة من القوة الإنتاجية وبالتالي يحدث إخلالاً بالتوازن ، واضطراباً في الحياة الاقتصادية . ولا يتيسر دراسة جميع ما يتعلق بالدورة الاقتصادية إلا بعد استيفاء الإحصائيات الخاصة بها . وقد يكون الاعتماد على أحد المقياسين التاليين مفيداً لنا في بحثنا هذا :

(أ) إحصائيات الإنتاج .

(ب) إحصائيات البطالة .

ونلاحظ أن أساس المفاضلة بين المقياسين أسبقية تاريخ أحدهما لتاريخ الآخر . ويجب ملاحظة الدقة المتناهية في أخذ الإحصائيات واستقرائها . وقد لوحظ في إنجلترا أنه لا توجد إحصائيات للإنتاج كافية يصح الاعتماد عليها . فإن هذه الإحصائيات لا ترجع إلى زمن بعيد . هذا بعكس الحال بالنسبة لإحصائيات البطالة . لهذا يفضل استخدام إحصائيات البطالة والاعتماد عليها في

قياس وطأة الدورة الاقتصادية . ومع ذلك يجب ضبط إحصائيات الانتاج إذا أردنا الاعتماد عليها ، لأن عدم التريث في تصحيحها قد يبين حالة رواج ظاهري ، على حين أنها بعد الفحص تدل على حقيقة كساد واقعي . وكذلك لا تحو إحصائيات البطالة من بعض النقص لأنها قد تهمل تسجيل الزمن الذي لا يشتغله العامل في أوقات الكساد . كما أنها لا تحسب حساباً للزمن الذي يشتغله العامل فوق ساعات العمل العادية ، ولا أوقات التعمّل التي يتعرض لها العمال أثناء الإضراب . وإنا لنسأل : هل إحصائيات الإنتاج والبطالة تتفقان أم أن هناك اختلافاً بينهما . فلورسم خطان أحدهما يمثل الإنتاج ؛ وثانيهما يمثل البطالة ، لتبين لنا بوضوح أن إحصائية الإنتاج تبالغ في ارتفاعها أثناء فترة الرواج ، ولكنها في مدة الكساد تكاد تتخذ شكل خط أفقي يميل إلى الهبوط تدريجياً ، وهذا راجع إلى أنه في أوقات الكساد يبذل المنتجون ما في استطاعتهم من جهد ، لتحسين طرق الإنتاج وإدخال المستحدثات الآلية ، لخفض نفقات الإنتاج تخفيفاً لحدة الأزمة ، كذلك يبذل العمال من جانبهم جهداً مضاعفاً وبخاصة إذا ما كانت أجورهم تدفع على أساس القطعة . ولا نكون مغالين إذا قلنا إن إنتاجية العامل (مقدرته على الإنتاج) في بعض الصناعات لا يعترىها النقصان كثيراً إبان الكساد ، بل قد تزيد أحياناً كما أشار إلى ذلك « إفتاليون » ، فقد بين مستعيناً بالإحصائيات أن إنتاجية العامل في مناجم الفحم والحديد أقل في زمن الرخاء منها وقت الكساد ، وذلك راجع إلى أن العمال يعملون جاهدين لتعويض ما أصابهم من نقص في أجورهم بسبب الأزمة .

مميزات الدورة الاقتصادية :

(١) وقوع الأزمات بصفة دورية . فتحدث بالتوالي في فترات متقاربة

تطول أو تقصر على حسب شدتها ؛ وقد شوهد أن الدورة الاقتصادية تقع كل عشر سنوات أو اثنتي عشرة سنة ، وهذا ما حصل في نهاية كل من القرن الثامن

عشر والتاسع عشر ، وبداية القرن العشرين . وتكاد تكون في انتظامها أشبه بأمواج البحر ، فترة ارتفاعها خمس أو ست سنوات ، وهبوطها خمس أو ست كذلك . فإذا ما طبقنا هذا على حركة البطالة في معظم الصناعات في إنجلترا من سنة ١٨٦٠ إلى سنة ١٩١٤ نجد أن هذه الموجات تكاد تكون متساوية في اتساعها ومداه .

(ب) سرعة تفشيها وسريانها . أصبح اليوم للدورة الاقتصادية صفة دولية . فقد تصيب دولة واحدة وسرعان ما يمتد أثرها إلى الدول الأخرى ؛ وكثيراً ما يشيع أمرها بين الدول كافة في وقت واحد أو أوقات متقاربة كما حدث في سنوات ١٨٧٢ و ١٨٨٢ و ١٨٩٠ و ١٩٠٠ و ١٩٠٧ و ١٩٢٩ في إنجلترا وألمانيا وفرنسا وأمريكا على السواء .

(ج) الدورة الاقتصادية عامة . ونقصد بذلك أنها لا تقتصر على صناعة واحدة ، بل تلحق جميع الصناعات في وقت واحد وفي اتجاه واحد . فإذا ما حدث رواج مثلاً ، فإنه يصيب جميع الصناعات إلا أنه يختلف في قوته باختلاف الصناعات . فقد يزيد الإنتاج في صناعة ما على أثر الرواج بنسبة ٦٠٪ تقريباً وقد يزيد في غيرها بنسبة ١٠٠٪ تقريباً وفي البعض الآخر بنسبة ٢٠٪ تقريباً ، فيكون المتوسط العام هو ٦٠٪ لحالة الرواج السائدة ، ويختفي شبح البطالة إبان الرواج في الوقت الذي يظهر بجلاء في وقت الكساد .

(د) قوة الدورة . تتأثر بعض الصناعات بالدورة بدرجة أكبر من غيرها . أو بمعنى آخر لا يكون هناك توافق في وقعها وسيرها . ففي الصناعات الإنشائية مثل الأعمال الهندسية والبناء تكون فترات الرخاء والكساد فيها أطول منها في الصناعات الاستهلاكية . ويتميز عهد الرخاء بوفرة رؤوس الأموال المثمرة في فروع الإنتاج ، فقد سبق أزمة ١٨٢٥ عهد رخاء ونشاط استمر ثلاث سنوات ، وكان أكثر ظهوراً في شمير رؤوس أموال ضخمة في مناجم المكسيك وكثير من

صناعات أمريكا الجنوبية مما أدى إلى ارتفاع قيم أسهم الشركات الصناعية فيها ارتفاعاً ملموساً هبط فجأة على أثر ذلك الكساد الذي ابتليها في سنة ١٨٣٣ و ١٨٤٦ . وكذلك الرواج الذي سبق أزمة سنة ١٨٤٧ في إنجلترا على أثر تلك الحركة الواسعة النطاق في إنشاء السكك الحديدية . وكذا أزمة سنة ١٨٥٧ و ١٨٦٠ و ١٨٦٩ . أما أزمة « بارنج » الدولية فقد سبقها إقبال عظيم على استثمار رؤوس الأموال في إنشاء السكك الحديدية بالأرجنتين . وكذلك شاهد فجر القرن العشرين حركة إقبال واسعة على إنشاء المشروعات الكهربائية في ألمانيا والولايات المتحدة أعقبها أزمة بدأ ظهورها في الولايات المتحدة بهبوط قيم أسهم السكك الحديدية فيها هبوطاً كبيراً . ولم تكن حركات الرواج هذه مقصورة على السكك الحديدية والمشروعات الكهربائية وحدها ، بل شملت أيضاً معظم الصناعات الإنتاجية على اختلاف أنواعها كصناعة آلات الغزل والنسيج والسفن التجارية وغيرها .

نشوء الدورة الاقتصادية :

لم نعتمد في بحثنا لقياس تقلبات الدورة الاقتصادية إلا على إحصائيات البطالة لأنها أدنى المقاييس إلى الدقة والضبط وأقلها خطأ ، وعرفنا أنه في حالة الرواج يزداد عدد المشتغلين بالصناعات عامة ، وتزداد أجورهم الحقيقية في مجموعها بفرض ثبات الأشياء الأخرى على حالها ، وفي أوقات الكساد يتناقص عدد المشتغلين ويتناقص معه مجموع الأجور وذلك وفقاً لحالتى الطلب والعرض على العمال .

طلب العمل :

هو عبارة عن كمية العمل مقدرة بعدد من ساعات العمل التي تطلب فئات معينة من الأجور الحقيقية ، وثمن الطلب هو الأجر الذي يدفع عن الوحدة الحدية

من العمل ، والذي يرى رب العمل أنها تتناسب وإنتاجية العامل أو مع القيمة الصافية التي تنتجها هذه الوحدة الحدية من العمل .

عرض العمل :

هو عبارة عن كمية العمل مقدرة بعدد من ساعات العمل التي تعرض على أساس فئات معينة من الأجور الحقيقية ، وثمن العرض هذا هو مجموع السلع والخدمات التي يحصل عليها العامل . وتتحدد أجرة العامل عند تقاطع خطى العرض والطلب ، وكذلك يتحدد عدد المشتغلين في أية لحظة ما . فإذا فرضنا أن طلب العمل قد زاد عن العرض ، فإن عدد المشتغلين لن يتغير ، ولكن مجموع الأجور لابد أن يزيد . ولكن إذا تغير أحد المنحنيين أو تغير المنحنيان بنسب مختلفة أى إذا تغيرت المشقة التي يعانيها العمال في أداء كمية من العمل ، أو تغيرت كمية الإنتاج الفعلية التي يسفر عنها بذل هذه الكمية من العمل ، أو تغيرت رغبة العمال في الحصول على ثمرة هذه الكمية المعينة من العمل ، فإن التوازن الاقتصادي لابد أن يتعرض للاختلال .

ولكى نطبق هذه القواعد على طلب وعرض العمل — في الحياة العملية — يجب علينا :

أن نفرض أن جميع العمال يشتغلون في صناعة معينة أو أنهم يشتغلون في إنتاج سلع مختلفة ، ولكن بنسب متساوية . في هذه الحالة نجد أن عرض العمل هو عبارة عن وحدات من العمل تعرض في السوق مقابل مقادير من السلع المنتجة .

وطلب العمل عبارة عن الوحدات من العمل التي تطلب مقابل كمية من السلع المنتجة تعادل ما ينتجه العامل الحدى . ولكن لو أمعنا قليلا لرأينا أن

الحال في الحياة العملية تختلف في كثير من الوجوه عن هذه الحالة الافتراضية .
وأهم وجوه الاختلاف ما يأتي :

١ — لا توجد صناعة واحدة يشتغل فيها جميع العمال ، بل هناك صناعات كثيرة . وعلى ذلك لابد من تقسيم العمال إلى طوائف يتخصص أفرادها في مزاولة أعمال معينة .

٢ — أن ثمن العرض عبارة عن مجموع السلع التي يحتاج إليها العامل ويتقاضاه مقابل عمله ، ويجب في هذه الحالة أن نبحث عن مقياس حقيقي للأجور ، وأن يكون هذا المقياس شاملاً لكل السلع والخدمات التي يستخدمها العمال في حياتهم اليومية ، ويمكن إيجاد هذا المقياس بجعل الأجور أجوراً حقيقية عينية .

٣ — أن ثمن الطلب عبارة عن القيمة التي ينتجها العامل الحدى بعد احتساب الخصم الناشئ عن المدة اللازمة من بدء الإنتاج إلى نهايته . وحينئذ يقدر ثمن الطلب في كل صناعة بكمية السلع على اختلاف أنواعها ، التي تنتجها الصناعات المختلفة . وتبعاً لذلك نجد أن جدول الطلب على العمل سيختلف بالنسبة لكل صناعة باختلاف المنتجات ، ولا ريب أنه لا يمكن جمع جداول الطلب في كل الصناعات المختلفة ، وإذا توصلنا إلى جدول عام للطلب في الصناعات المختلفة ، لثلأ صدق تمثيل تقلبات الدورة الاقتصادية ؛ وتسهيلاً لذلك يتحتم علينا اتخاذ مقياس عام مشترك بين الصناعات كلها كما في حالة العرض ، وذلك برد أجور العمال إلى جميع السلع والخدمات التي يستهلكها العمال ، لا إلى السلع التي ينتجها كل فريق منهم في الصناعات المختلفة ، بل إلى السلع والخدمات التي يستهلكها العمال في حياتهم اليومية ، فنقدر ما ينتجه العامل الحدى في صناعة ما كصناعة المنسوجات القطنية بكمية من السلع التي يستهلكها العامل ،

وبهذه الطريقة نستطيع تكوين جدول طلب خاص بكل صناعة على أساس مشترك عام ، كما يتيح لنا تكوين جدول عام للطلب على العمال كما عملنا في حالة العرض . ويكون لدينا إذاً جدول عام للطلب وآخر للعرض . كل منهما يقيس الأجر على أساس المجموعة العامة للسلع التي يستهلكها العمال .

يستخلص مما سبق أن الدورة الاقتصادية تنشأ من انحراف جدول طلب العمال عن الاتجاه العام للطلب ، وهذا الاتجاه العام قد يتغير سيره . فإما أن يكون مستقيماً وإما أن يكون منحنيًا .

ولكن كيف يحدث الانحراف ، في خط الطلب عن اتجاهه العادي ، وما هي العوامل التي تؤدي إلى هذا الانحراف والتي يتسبب عنها حدوث الدورة الاقتصادية ، ومن ثم تحدث البطالة ؟ . وللإجابة على ذلك يجب ملاحظة الأمرين الآتيين :

(أ) زيادة أو نقص كفاءة العمال الإنتاجية مما يدعو المنظمين إلى زيادة أو نقص الطلب على العمال .

(ب) انخفاض سعر الفائدة في السوق يشجع أيضاً المنظمين على زيادة الطلب على رؤوس الأموال ، مما يدعو بدوره إلى زيادة الطلب على العمال . ومن الواضح أنه إذا تضاعفت كفاءة العمال الإنتاجية ، فإن النتيجة تكاد تكون معادلة لهبوط سعر الفائدة في السوق إلى النصف . فلو فرضنا مثلاً أن رب العمل يدفع أجراً قدره عشرة قروش ويحصل على منتجات قيمتها عشرة قروش أيضاً ، ثم تبين له أن كفاءة العامل الإنتاجية قد تضاعفت أي أصبح ينتج مقابل أجر عشرة قروش ما يعادل عشرين قرشاً ، فإن هذا يدعو رب العمل إلى زيادة الطلب على العمال . كذلك الحال إذا ظلت كفاءة العمال الإنتاجية كما هي مع انخفاض سعر الفائدة في السوق إلى النصف . فإذا كان سعر الفائدة في السوق ٦٪ مثلاً ثم انخفض إلى ٣٪ فإن هذا يشجع رجال الأعمال على مضاعفة رأس المال دون

زيادة النفقات ، وكل زيادة في الناتج دون زيادة في النفقات تدعو إلى الزيادة في طلب العمال . وتحدث زيادة الطلب على العمال لسببين :

١ — تغيير وجهة نظر المنتجين بالنسبة للمستقبل يدعوا إلى التفاؤل أو التشاؤم تبعاً لظروف الحال ؛ غير أننا يمكننا إغفال هذا العامل النفسى فى المدى القصير ، لأن تحول أفكار المنظمين من ناحية إلى أخرى لا يحدث بسرعة ، ولهذا يجب أن تكون المدة من الطول بدرجة كافية لإحداث هذا التغيير فى أفكار المنظمين .

٢ — زيادة دخل المنظمين زيادة تحضهم على زيادة الطلب على العمال . على أنه لا يمكننا أن نفصل بين زيادة الدخل التى تنجم للمنظمين وبين زيادة كفاية العمال الإنتاجية التى تؤدى إلى زيادة الطلب عليهم ، لأن كلا هذين العاملين مرتبط بغيرهما ببعض . ولا ريب أن زيادة الكفاية الإنتاجية تؤدى حتماً إلى زيادة دخل المنظمين ، وهذه بدورها تعمل على زيادة كفاية العمال الإنتاجية . ولكن لا بد لنا أن نتساءل عن أى العاملين يعتبر أساسياً فى إحداث الدورة الاقتصادية .

اختلف الكتاب فيما بينهم فى هذا الصدد ، ففريق منهم يزعمه « ثوجان بارنفسكى » يرى أن زيادة دخل المنظمين هى التى لها الأثر الأكبر فى زيادة الطلب على العمال ، وفريق آخر على رأسهم Pearsons يرى أن نظرية Barnovsky ليست صحيحة وأن الذى يدعو إلى زيادة الطلب على العمال هو ثقة أرباب الأعمال فى زيادة الكفاية الإنتاجية للعمال . ومن المهم هنا تتبع مناقشة الطرفين لتظهر لنا الحقيقة .

فبارنفسكى يرى أن زيادة دخول المنظمين تمثل تياراً من سلع الاستهلاك تتجمع بكميات كبيرة شيئاً فشيئاً خلال الكساد ، فإذا ما وصلت إلى حد معين من الكبر حدث تحول يشبه الانفجار ، فيرى المنظمون عند ظهور فجر الرواج أن

الفرصة سانحة لاستخدام هذه الثروة المتجمعة في الإنتاج ودفع أجور العمال الذين يستخدمون في الصناعات الإنتاجية . وهذه الحالة على حد تعبيره أشبه بالبخر الذي يتجمع في مرجل القاطرة البخارية تدريجاً حتى إذا ما بلغ حده الأقصى فلا بد أن يدفع الضغط مكبس القاطرة ، فينفتح ويتسرب البخر وبذلك يجري النشاط في القاطرة ويخف ضغط البخر شيئاً فشيئاً حتى يكاد البخر يختفي وتكاد القاطرة تقف ليتجمع البخر في مرجلها من جديد ، وهكذا دواليك . ففي أوقات الكساد تتراكم السلع شيئاً فشيئاً لعدم تصريفها حتى تكتظ بها السوق إلى درجة لا يستطيع معها المنتجون صبراً ، فيضطرون إلى تحويل تلك الثروة المعطلة إلى رؤوس أموال منتجة بوسائل شتى ، فيدعو ذلك إلى زيادة عدد المشتغلين، حتى إذا ما انضب المعين حدثت الأزمة من جديد .

ولكن كيف يحدث تجمع سلع الاستهلاك هذه ؟ يحدث تجمع سلع الاستهلاك على نحو ما أشرنا إليه سابقاً من أن الإنتاج يتخذ شكل تيار مستمر يتجه صوب المخازن وتجار الجملة ، ومنها إلى تجار التجزئة يستقر فيها وقتاً ما على حسب الظروف والأحوال . ومن هذه المخازن يتجه تيار جديد من سلع الاستهلاك إلى هؤلاء الذين اشتركوا في عملية الإنتاج جزاء لهم على ما بذلوه من جهد وتضحية . فيتقاضى العمال أجراً ، وأصحاب رؤوس الأموال فائدة ، وملاك الأراضي ريعاً ، والمنظمون ربحاً . وتتوقف مدة بقاء السلع في مخازن التجار على موازنهم بين عاملين :

١ — إرضاء الحرفاء يقضى على التجار استبقاء لعلاقاتهم بأن يحتفظوا بأكثر كمية ممكنة من السلع تحت الطلب لمعاينتها في كل وقت .

٢ — ضياع جزء من الفائدة على رأس المال المعطل ، المثل في السلع

المحتفظ بها . لأن مصلحة هؤلاء التجار تقتضى سرعة تصريف السلع المخزونة لديهم حتى لا يظل رأس المال معطلاً ؛ ولهذا ترى أنه خلال أوقات الرواج تفيض مخازن التجار بالبضاعة توقعاً للطلبات المتزايدة ، كما أنه في أوقات الكساد تنضب المخازن من البضاعة لقلة الإنتاج بسبب ضعف الطلب ومحاولة التجار تصريف ما لديهم منها .

وإذا فرضنا أن حجم وسرعة التيار الداخلى من السلع إلى مخازن التجار ظل ثابتاً على حاله دون تغير ، وكذا لو فرضنا أن حجم وسرعة التيار الخارجى بقى على حاله أيضاً ، فإن كمية السلع فى أى وقت لدى تجار الجملة والتجزئة تبقى ثابتة ، ولا يمكن أن يحدث هذا إلا إذا كانت الأحوال والظروف الاقتصادية ثابتة أيضاً . والمشهد أن الأحوال الاقتصادية فى تغير مستمر . وعلى فرض أنها استقرت قليلاً فسرعان ما تتغير . وعلى كل حال يمكننا أن نقدر كمية السلع الموجودة لدى تجار الجملة والتجزئة فى وقت ما لو عرفنا مدة بقاء أى وحدة من هذه السلع فى المتوسط فى هذه المخازن . فلو فرضنا أن أى وحدة من السلع فى هذا المخزن الذى تصورناه تمكث مثلاً حوالى أربعة أشهر فإن الكمية التى فى هذا المخزن فى أى وقت ما هى عبارة عن مقدار ما يحمله التيار الداخلى إلى المخزن خلال أربعة أشهر ، أى أن الكمية المخزونة فى أى وقت ما تعادل ثلث الإنتاج السنوى . ويلاحظ مما تقدم أن كمية المخزون من البضائع لدى التجار لا تبقى ثابتة . بل تتغير . فنجد فى بداية عهد الكساد أن حجم وسرعة التيار الخارجى يتناقصان تدريجاً ، وذلك بسبب نقص أجور العمال من ناحية ونفشى البطالة من ناحية أخرى . وإذا قيل إن العمال المتعطلين قد يتقاضون إعانات من الحكومة أو من نقاباتهم فإن هذه الإعانات لا يمكن أن تسد النقص الناشئ عن بطالتهم .

أما بخصوص التيار الداخلى ، وهو التيار الذى يحمل الإنتاج إلى داخل
الخازن ، أو بعبارة أخرى كمية المنتج من السلع . فإن النقص لا يمكن أن
يحدث من أول الأمر حتى يتم تنفيذ الطلبات السابقة التى أمرها بصنعها فى
الماضى ، والتى تأخذ وقتاً طويلاً حتى يتم إنتاجها ، وبعدئذ يمتنع التجار
عن إصدار أوامر جديدة لإنتاج سلع جديدة . وعلى هذا نرى أنه إبان الكساد
تزداد كمية المخزون من السلع لزيادة كمية التيار الداخلى على كمية التيار الخارجى ،
وتستمر هذه الزيادة كلما اشتدت الأزمة . والعكس فى بداية عهد النشاط
يأخذ التيار الخارجى فى الزيادة دون أن تقابله زيادة تذكر فى كمية التيار
الدخلى ، لأن انضمام العمال المستجدين فى ميدان العمل لا يظهر أثره فى الحال
فى كمية الإنتاج ، ولا بد من مرور وقت ريثما يأخذ إنتاجهم فى الزيادة والظهور
بشكل محسوس ، ولهذا نجد أن المخزون من السلع عند التجار يتناقص فى عهد
النشاط لسرعة تصريفها .

هذا موجز لرأى « توجان بارنفسكى » فيما يتعلق بالعوامل التى تدعو لحدوث
الدورة الاقتصادية التى تستند إلى وجود دخل فى شكل تيار من سلع الاستهلاك .
ولكن يرد على ذلك بأن المشاهد فى الحياة الاقتصادية غير ذلك للأسباب الآتية :

١ — يجتهد التجار جهد طاقهم أن يقللوا من البضائع المخزونة لديهم إبان
الكساد ، ويلغون طلباتهم السابقة ، ويمتنعون ، إلى حد كبير عن إعطاء أوامر
جديدة للمنتجين ، ويلبون طلبات العملاء من المخزون لديهم ؛ ولهذا نرى أنه
فى بداية النشاط يكون المخزون من السلع قليلاً جداً ، على حين أنه إذا استمر
عهد الرواج يتفاهل التجار وينشطون فى إصدار طلبات من المنتجين ، لا رغبة منهم
فى سد الطلبات الحاضرة فحسب ، بل يطلبون تلك الكميات الكبيرة توقعاً لزيادة
الطلبات المستقبلية مؤملين أرباحاً طائلة أو لسكى يحموا أنفسهم من ارتفاع الأسعار

في المستقبل . ويؤيد هذا الرأي أنه في أثناء الكساد تدل الإحصائيات على أن معدل الإنتاج لا يساغل معدل الاستهلاك في حين أنه في عهد الرواج يفوق الإنتاج حاجة المستهلكين .

وهناك حجة أخرى لدحض آراء بارنفسكي وهي :

٢ — لو فرض أن هذا الرأي صحيح فانه في بداية النشاط لا بد وأن يكون المخزون من السلع كبيراً جداً ، فيهبط مستوى الأسعار ، وكذلك سعر الفائدة ، على حين أنه في بداية الكساد لا بد وأن ترتفع الأسعار وكذلك سعر الفائدة ، ولكن الشواهد تدل على غير ذلك . ففي عهد الرخاء ترتفع الأسعار ويرتفع سعر الفائدة ويحدث العكس إبان الكساد . والخلاصة أن تغير الطلب على العمل لا ينشأ عن وجود دخل كبير يتطلب الاستثمار في شتى مرافق الإنتاج ، وإنما ينشأ ذلك التغير نتيجة لما يتوقعه أرباب الأعمال من التغير في الكفاية الإنتاجية للعمل أو لعوامل الإنتاج الأخرى .

العوامل الحقيقية التي تؤثر في آراء رجال الأعمال بشأن الصناعة :

هناك ثلاثة عوامل أساسية تؤثر في اتجاهات أرباب الأعمال ، تتلخص في

الآتي :

أولاً : عوامل حقيقية مقطوع بها ، وهي عبارة عما حدث من تغير في سير مجرى الحوادث الاقتصادية ، أو على وشك أن تحدث في الأحوال الصناعية .

ثانياً : عوامل نفسية تجيش في نفوس رجال الأعمال تغير من وجهات نظرهم وتفكيرهم حيال الأعمال التي يقومون بها .

ثالثاً : عوامل تتعلق بالحالة العامة للنقود والأثمان .

والآن نبحث في العوامل الحقيقية التي تؤثر بدورها على الدورة الاقتصادية

وبالتالى على حركة البطالة . ويعزو الأستاذ « بيجو » حدوث الدورة الاقتصادية إلى كل العوامل الآتية أو إلى أحدها بمفرده وهى :

- ١ — التغير فى غلة المحصولات الزراعية .
 - ٢ — الاختراعات الحديثة والأساليب الفنية التى تزيد من الإنتاج .
 - ٣ — كشف المناجم واستغلالها .
 - ٤ — وجود المنازعات الصناعية .
 - ٥ — ما يطرأ على ميول المستهلكين من تحول إزاء سلعة ما .
- وجدير بنا قبل أن نفيض فى بيان أثر كل من تلك العوامل أن نراعى الأمور الآتية :

- (أ) ماهية التغير الذى حدث ومداه .
 - (ب) هل التغيرات التى حدثت كبيرة وقوية الأثر ؟
 - (ج) هل لديك إحصائيات تؤيد النتائج التى استخلصناها أو تدحضها ، وذلك يبحث العلاقات المشتركة أو الروابط بين الدورات الاقتصادية التى حدثت فى الماضى ، وبين كل من العوامل الحقيقية التى أسلفنا ذكرها ؟
- اثر التغير فى المحصولات الزراعية :

من المقرر والثابت أن المحصولات الزراعية خاضعة للتقلبات الجوية التى ينجم عنها عجز فى تلك المحصولات أو زيادة فيها . فإذا كان الإنتاج الزراعى وافراً أدى بدوره إلى رواج صناعات ؛ لأن رخاء المزارعين يزيد فى مقدرتهم الشرائية فتنهال طلباتهم على السلع الأخرى أو يزيد طلبهم على الإنتاج الصناعى بمعنى أعم ؛ وهذه الحالة مشاهدة فى البلدان الزراعية إذا جاءت غلة المحصولات الرئيسية وافرة وبيعت بأثمان مرتفعة ينعم بسببها المزارعون برخاء يحض المنتجين الصناعيين على زيادة إنتاجهم لتلبية طلبات المزارعين المتزايدة . وذلك لأن قيمة

إنتاج العامل الحدى فى الصناعة تزد بالنسبة لجميع السلع والخدمات . وبديهي أن يزد مقدار ما يحصل عليه إنتاج العامل الحدى فى الصناعة من السلع الزراعية وبذلك تكون وفرة الإنتاج الزراعى سبباً مباشراً فى وفرة الإنتاج الصناعى لكى يستفيد المنتجون الصناعيون من الأرباح الناشئة . ولكن يجب التفرقة بين الطلب المرن وغير المرن فى الإنتاج الزراعى . فإذا كان الطلب غير مرن على المحصولات الزراعية وكان الإنتاج وافراً فلا ينتج عنه رواج صناعى . وذلك لأن ما يحصل عليه العامل الحدى فى الصناعة من الإنتاج الزراعى يكون أقل قيمة ، هذا بفرض زيادة الإنتاج الصناعى زيادة تساير الزيادة فى الإنتاج الزراعى . أما لو كان الطلب مرناً على المحصولات الزراعية ، وجد المنتجون الصناعيون فرصة لزيادة إنتاجهم ، لأن الغلة التى يغلها العامل الحدى فى الصناعة بفرض زيادة الإنتاج ، تساوى كمية أكبر من السلع الزراعية ، وهذه لها قيمة أكبر بالنسبة لجميع السلع والخدمات على العموم . كذلك لا بد لنا أن نفرق بين أنواع السلع الزراعية السريع العطب منها ، والسلع الأخرى التى يمكن تخزينها ؛ ففي الحالة الأولى لا يساجل الإنتاج الصناعى سير الإنتاج الزراعى فى زيادته . أما فى الحالة الثانية فإن هناك مجالاً للإنتاج الصناعى أن يغير سيره تبعاً للظروف والمدة التى يجب أن تمضى قبل حدوث ذلك التغير .

ويتوقف طول تلك المدة وقصرها على مقدرة السوق فى تحديد الكمية المعروضة .

ويؤيد هذا رأى الأساتذة « جيفر ومور وأندرو » . فقد لاحظ هؤلاء أن هنالك ارتباطاً وثيقاً بين الإنتاج الزراعى والصناعى . ولو أن هذا التوافق لا يحدث فى وقت واحد ؛ بل هنالك فترة من الزمن يسبق فيها الإنتاج الزراعى الإنتاج الصناعى . إلا أنه قد لوحظ أن عهد النشاط الصناعى يسبقه دائماً نشاط

زراعى تفصل بين المهدين فترة تطول أو تقصر على حسب الظروف . كذلك لاحظ هؤلاء الأساتذة أن الكساد الصناعى يسبقه غالباً عهد تسوء فيه غلة المحصولات الزراعية ؛ وفى الحوادث التاريخية خير شاهد على ما نقول . فوفرة المحصولات الزراعية عام ١٨٧٠ تبعها وفرة الإنتاج فى الحديد عام ١٨٧٢ و١٨٧٣ ؛ كذلك كانت وفرة المحصول الزراعى عام ١٨٧٩ و ١٨٨٠ مصحوبة بزيادة كبيرة فى إنتاج الحديد عام ١٨٨٢ . وسبقت وفرة الإنتاج الزراعى عام ١٨٨٤ تلك الوفرة الهائلة التى حدثت فى إنتاج الحديد عام ١٨٨٦ .

وبرغم هذا التوافق الظاهر بين الزراعة والصناعة ، كما أسلفنا ، نرى أن هذا التوافق ليس قاعدة مطردة . فقد لاحظ « توجان بارنفسكى » أن فترة الرواج الصناعى فى إنجلترا من عام ١٨٢٠ إلى ١٨٢٣ كانت فترة ساءت فيها غلة المحصولات الزراعية بآء المزارعون فيها بنحسران كبير . وكذلك كان الرواج الصناعى الذى حدث فى عام ١٨٤٥ حتى ١٨٤٧ مصحوباً بسوء المحصولات الزراعية . وعلى الرغم من ذلك فإن المحصولات الزراعية تلعب دوراً هاماً يؤثر تأثيراً كبيراً على تمنيات رجال الأعمال وتوقعاتهم ، وعلى ما يضعونه من خطط لسير الإنتاج أى أنها تلعب دورها فى حدوث الدورة الاقتصادية .

أثر الاختراع و تقدم الأساليب الفنية فى الدورة الاقتصادية :

بمحدثنا تاريخ الثورة الصناعية بأن المخترعات الحديثة لم تحدث انقلاباً عاماً شمل الصناعات جميعها ، بل سارت سيراً حثيثاً فى بعض الصناعات ، على حين أن بعضها لم يتأثر بالمستحدثات الفنية إلا بعد زمن طويل . ففى الوقت الذى نرى فيه بعض الصناعات قد تتمتع باختراعات عملت على زيادة الإنتاج ، نرى صناعات أخرى تسير سيرتها الأولى مستخدمة معداتها الفنية العتيقة ، فلم يزد إنتاجها عما هو عليه ، وساءت حالها لركود منظمتها ، وعدم أخذهم بالأساليب الحديثة فى

الإنتاج وتفكيرهم في تلك المخترعات التي تؤدي إلى نقص تكاليف الإنتاج مما يزيد في أرباح هؤلاء المنظمين ، ويدعم تلك الصناعات ويمكنها من الأسواق. ولا يهملنا في بحثنا هذا تلك المخترعات التي تنفرد بها بعض الصناعات الأخرى التي لا يكون فيها الاختراع عاماً شاملاً تنتفع به جميع الصناعات على السواء، لأن العبرة بالنتيجة العامة لا بالنتيجة الجزئية ؛ وعلى هذا إذا حصل تقدم في صناعة ما بسبب الأساليب الحديثة ، وأدى هذا التقدم في تلك الصناعة إلى زيادة كفاية الإنتاج وزيادة إنتاج كل عامل فيها مما يؤدي إلى زيادة إنتاجها الكلي — إذا حصل هذا في صناعة ما وأدرك المنافسة بين منتجي الصناعات الأخرى ، رغبة منهم في الانتفاع بالمزايا الملموسة التي عادت على الصناعة التي استخدمت المعدات الحديثة — فإننا لا نعتبره اختراعاً شاملاً. ويتبين مما تقدم أن المخترعات الحديثة إذا لم تشمل جميع الصناعات دفعة واحدة ، فإن أثر تلك المخترعات على الدورة الاقتصادية ليس إلى الحد الذي أشار به الاقتصاديون. ولكن شذ عن هذا الرأي ما حدث من المخترعات العظيمة التي تناولت السكك الحديدية في فجر القرن التاسع عشر ، والتي كان لها أكبر أثر في إحداث الانقلاب الهائل في الصناعات الآلية في إنجلترا وألمانيا وأمريكا والتي استفاد منها العمال أعظم فائدة ، وكذلك كان للكهربة أعظم أثر عم جميع الصناعات ، ثم إن بعض المخترعات كتحويل الحديد المصبوب إلى فولاذ قلب الصناعة رأساً على عقب ، وأوجد عمالاً لآلاف من العمال كانوا متعطلين ، إذ استخدم الفولاذ مكان الخشب في كثير من الصناعات .

وعلى هذا يمكننا القول إجمالاً بأنه إذا كان الاختراع عاماً شاملاً غير وقف على صناعة بالذات ، بل تناول جميع الصناعات ، كان له أثر كبير في إحداث الدورة الاقتصادية .

أثر المنازعات الصناعية :

تعتبر المنازعات الصناعية ، من أهم العوامل التي تزعزع أركان الحياة الاقتصادية وتشل حركة العمل . وكلما كانت دائرة النزاع واسعة النطاق تشمل عدداً كبيراً من العمال ، أثرت على الصناعات تأثيراً كبيراً ، ونقصت أرباح المنتجين ، وكسدت الأعمال . وإذا كان النزاع محدود النطاق بأن كان يشمل عدداً قليلاً من العمال فإنه لن يكون له أثر يذكر على سير الأعمال . وهناك بعض الآراء تقلل من أهمية هذا العامل متخذة الإحصاءات دليلاً ، إذ لاحظ هؤلاء المؤلفون أن البطالة التي تحدث من جراء المشاكل الصناعية التي تنشأ بين أرباب الأعمال والعمال لا تتجاوز $\frac{1}{4}$ ٪ سنوياً من القوى العاملة في بلد كبريطانيا ، في الوقت الذي فيه البطالة التي تنجم بسبب الدورة الاقتصادية تتراوح من ٥ ٪ إلى ٧ ٪ . وفضلاً عن ذلك فإن البطالة الناشئة من هذه المشكلات لا تعدو أن تكون موقوتة بأجل قصير تلك المنازعات . ويمكن للصناعات التي كانت ميداناً لتلك المنازعات أن تعوض ما فقدته إبان بقية العام ، فيسمى المنظّمون جهد طاقمهم لبذل أقصى مجهود كي يعوضوا الخسارة التي لحقتهم من وقف دولاب العمل . هذا إذا حدثت تلك المنازعات في مستهل الشهور الأولى من السنة ، أما إذا حدثت في آخر العام ، فلا سبيل لتعويض تلك الخسارة في العام نفسه .

وقد لوحظ من الإحصائيات أنه لا ارتباط بين مشكلة البطالة والمنازعات الصناعية ، وكل ما لوحظ أن المنازعات كثيراً ما تحدث في زمن الرخاء ، إذ يجد العمال الفرصة مواتية لطلب زيادة الأجور لأنهم يرون أن أرباب الأعمال يمنحون أرباحاً طائلة يود العمال لو شاركوهم فيها عن طريق رفع أجورهم ، ويرى أرباب الأعمال أن هذا من حقهم ، وحقهم وحدهم ؛ وهنا تقع المنازعات بين الطرفين . أما في أوقات الكساد فلا يحاول أرباب الأعمال تخفيض الأجور ، وإنما يعمد

هؤلاء المنتجون إلى تضيق نطاق إنتاجهم بتسريح عدد من العمال . وقلما يعتمد هؤلاء إلى تخفيض أجور الفئة الباقية ، خوفاً من التعرض لخسائر أكبر يكونون أكثر عرضة لها إبان الكساد ؛ اللهم إلا إذا دعت الظروف إلى تخفيض أجور العمال إذا ما اشتدت وطأة الكساد وطال أمده ؛ وحتى في مثل هذه الحالة ، فإن العمال لا يعمدون إلى إثارة المنازعات التي قد تؤدي بالكثير منهم إلى التعطل . وعلى فرض أن أرباب الأعمال قد حاولوا تخفيض الأجور النقدية إبان الكساد ، فإن ازدياد القوة الشرائية النقدية تهيء للعمال الحصول على نفس الدخل الحقيقية التي كانوا يحصلون عليها قبل حلول الكساد ، فلا يصيب العمال من جراء تخفيض أجورهم النقدية ضرر كبير . وعلى كل فليس لدينا ما يؤيد أن المنازعات الصناعية لعبت دوراً هاماً في الأزمنة الحديثة في إحداث الدورات الاقتصادية ، يستثنى من ذلك حوادث الإضراب التي تقع في بعض الصناعات الأساسية ، كالنجم والنقل ، التي تشل الحركة الصناعية وتقضى على كثير من مطامح رجال الصناعة ، ويعطل بسببها دولاب الإنتاج ، وتتفاقم البطالة وتزيد حدتها . إلا أن هذا أمر قليل وقوعه ، نادر حدوثه ؛ ولذلك نستطيع أن نقرر أن تلك المنازعات ليست لها أهمية كبرى كعامل من عوامل حدوث الدورات الاقتصادية .

أثر تغيير أذواق وميول المستهلكين :

تلعب الأهواء والأذواق دوراً يمس الكيان الاقتصادي من قريب أو بعيد . فإن لتحول ميول المستهلكين عن سلعة أو لسلعة ما آثاراً تتوقف أهميتها على تفاعلها مع الطلب على تلك السلع ، فإذا ما زاد الطلب عليها زيادة محسوسة مرموقة فإن هذا يشجع القائمين بإنتاجها لكي يساجلوا الزيادة التي جددت طمعاً ورغبة في الحصول على أرباح أكبر مما كانوا يحصلون عليها . وعلى ذلك فكل تحول يرتقى بأذواق المستهلكين مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها من شأنه أن يثير حماس

المنتجين ، ويزيد في نشاطهم الصناعى بصفة عامة ، إلا أن ذلك التحول العام في ميول المستهلكين وأذواقهم قلما يقع ، ومن ثم لا يتسبب عنه نشاط عام اللهم إلا نادرا .

والمشاهد في الحياة الاقتصادية أن رغبة بعض المستهلكين عن سلعة يصحبه رغبتهم في سلعة أخرى ، ومن ثم يقابل النشاط الجديد في الطلب على السلعة الأخرى النقص الذى طرأ على طلب السلعة التى رغب المستهلكون عنها . فإقبال الناس على استعمال الحرير الصناعى بدلا من الحرير الطبيعى أو القطن مثلا زاد المستهلك من الحرير الصناعى زيادة قابلها نقص في كمية المستهلك من الحرير الطبيعى . وحالة كهذه ما ترتب عليها ولا يترتب عليها انقلاب اقتصادى ذو شأن . أما إذا حدث تغير في ميول المستهلكين نحو سلعة ولم يقابله نقص في طلب سلعة أخرى ، فإن هذا لا بد أن يحدث نشاطا في الصناعة ، ولا سيما إذا كانت هذه السلعة عظيمة الأهمية ، لأن الزيادة من تلك السلعة الجديدة إنما تنشأ عن مقدرة الأفراد الشرائية . ولا ريب أن زيادة نشاط فريق من المنتجين يثير حماس الآخرين ، فيسرى النشاط من صناعة إلى أخرى . وهكذا تم ظاهرة النشاط في المناحى الاقتصادية مع مراعاة أن الطلب على تلك السلعة مرن . ومع هذا فالترفيات على اختلافها (موضوع تغير الأزياء والأذواق) لا تشغل إلا نسبة ضئيلة من الإنتاج العام ، وهذه فرنسا التى تعتبر بحق مصدر الأزياء والترفيات ، نرى أن إنتاج هذه السلع فيها يبلغ $\frac{1}{3}$ من الإنتاج الكلى . ومع ذلك فهناك نوع من الأهواء والأذواق فريد في بابه ، ومعنى به ذلك التحول في الميول الذى يصحب نشوب حرب واسعة النطاق كالحرب العالمية الأولى والثانية ، إذ جهود الناس لا تنصرف إلى الأعمال الحربية من عدد وعتاد فحسب ، بل إلى صنع جميع السلع والمواد التى يحتاج إليها الجنود وجمهور الناس من غذاء

ومسكن وما كل بكميات لا تحصى ولا تعد . وبجانب هذه تنشأ صناعات وأعمال إنشائية جديدة واسعة النطاق تدر أرباحا طائلة على القاعمين بها سواء ما كان منها لأغراض حربية بحمت أو غير حربية . ولا ريب أن هذه فترة رخاء من شأنها أن تثير حماس المنتجين وتنشط في الوقت ذاته حركة الأعمال الصناعية في شئون الحرب ومطالبها وتستنفذ المتعطلين وتطلب المزيد من غيرهم من الأعمال الأخرى فترتفع أجورهم كما حدث خلال الحرب العالمية الأخيرة ، وكذا تنشط الأعمال الزراعية . ولكن لا يغيب عنا أنه بمجرد أن تضع الحرب أوزارها تحدث مشكلات لا يمكن التكهن بها ، وفي مقدمة هذه المشكلات مصير مئات ألوف من العمال أوجدت لهم ظروف الحرب ومقتضياتها أعمالا من الطبيعي أن تنهى بانتهاء هذه الظروف ومقتضياتها . حقاً إنه يصحب انتهاء الأعمال الحربية عادة أعمال الإنشاء والتعمير والتجديد ، وهذه تطلب عدداً من العمال غير قليل ، ومن ثم تخفض من حدة البطالة وتوجد أعمالا لكثيرين .

أثر تغير الطلب الخارجى :

تكون بلدان العالم كلها وحدة مرتبطة لا تنفصم عراها ، ولهذا ليس من السهل على بلد أن يقف بمعزل عن البلدان الأخرى ، فكثيراً ما تؤثر فيه العوامل الخارجية بدرجة محسوسة وبخاصة إذا كان بينه وبين جيرانه معاملات تجارية . فإذا أنت غلة الأرض بمحصول وافر مثلاً أو منيت بعجز فيه في بلد تربطه بآخر معاملات فإن الأثر يتعدى إلى الثانى كما لو حصلت فيه تلك العوامل بالفعل . وشبهه بهذا إذا زادت رغبة المستهلكين الأجانب فى سلعة فى البلد الآخر زادت أرباحها ، وزادت كمية المنتج بنفس النسبة كما لو كان هذا التغير فى الميول قد حدث من جانب المستهلكين فى هذا البلد نفسه . وربما كان الأثر الخارجى ظاهرة ملحوظة فى بلد كبريطانيا جل اعتماده على الغذاء والخامات الأجنبية ،

ولا يتيسر لها أن تمون نفسها إلا عن هذا الطريق ، مع العلم بأن توقعات رجال الأعمال وحركة النشاط الصناعى فى بلدا متأثر إلى حد كبير بكل تغيير يحدث فى التعريف الجركية .

والخلاصة أنه لا يتيسر لنا أن نضع تلك العوامل مرتبة كل بحسب أهميته وأثره فى إحداث الدورة الاقتصادية ، لأن كل عامل منها يحمل بين طياته عاملاً ذاتياً قد يجعله أحياناً أكثر أهمية ، وأعظم أثراً بالنسبة لغيره من العوامل الأخرى ، وفى حين آخر قد تقلل من أهميته . فنشوب حرب عالمية له أثره على الكيان الاقتصادى ، يفوق أثر التغير فى المحصولات الزراعية تلك التى تشغل مكاناً علياً بين العوامل التى تحدث الدورة الاقتصادية . وكذلك قد يبدو ظهور الاختراعات وقيام المنازعات الصناعية وهو قليل الأهمية إذا لم تكن عامة شاملة . أما لو حدث وكانت تلك الاختراعات عامة ، وكانت تلك المنازعات فى صناعات رئيسية واستغرقت زمناً طويلاً فإنها تفوق الكثير من تلك العوامل فى أهميتها .

أثر العوامل الحقيقية فى إحداث الدورات الاقتصادية :

تؤثر العوامل الحقيقية على جماعة المنتجين من ناحيتين : أولاًها — التأثير الداخلى الذى يتعلق بحالة المنتجين أنفسهم ، وذلك بسبب زيادة كفايتهم الإنتاجية أو زيادة رغبتهم فى استهلاك منتجات غيرهم . وثانيتهما — التأثير الخارجى الذى يحدث بسبب زيادة الكفاية الإنتاجية فى الصناعات الأخرى أو زيادة طلب تلك الصناعات على منتجات أية صناعات معينة — وقد رأينا فيما سبق أن زيادة الرغبة فى استهلاك بعض المواد ليست بذات شأن يذكر فى حدوث النشاط أو الكساد الصناعى — وعلى ذلك سنقصر بحثنا هنا على اعتبار الكفاية الإنتاجية من العوامل الرئيسية فى حدوث الدورات الاقتصادية .

ولكى يكون بحثنا أكثر وضوحاً وبياناً نفرض أن جماعة المنتجين الصناعيين ينقسمون إلى فريقين (أ) و (ب) كل منهما يتكون من عدد من المنتجين متشابهين في جميع النواحي ، ولنفرض أنه قد زاد إنتاج الفريق الأول دون أن يكون للكفاية دخل في تلك الزيادة كما هي الحال بالنسبة للمنتجين الزراعيين ، فقد يزيد إنتاجهم دون أن يكون لكفائتهم علاقة بتلك الزيادة ، ولو فرضنا أن الفريق (أ) كان يستخدم عشرة آلاف عامل ، وأن الفريق (ب) كان يستخدم أيضاً مثل هذا العدد ، وأنه قد زاد إنتاج (أ) بنسبة عشرين في المائة فإن من المنتظر أيضاً أن يزيد إنتاج الفريق (ب) بنفس النسبة ، وتبعاً لذلك يزداد عدد المشتغلين في (ب) بمقدار ألفين من العمال ، هذا بفرض أن طلب (ب) على منتجات (أ) من جداً مع بقاء عدد عمال (أ) على ما هو عليه ، وحينئذ تقدر الزيادة في عدد عمال الفريقين المشتغلين بألفين .

أما لو فرضنا أن إنتاج الفريق (أ) زاد بنسبة عشرين في المائة نتيجة لزيادة الكفاية الإنتاجية ، فإن هذا سوف يؤدي إلى زيادة إنتاج فريق (ب) بنفس النسبة أيضاً إذا ما كان طلب كل فريق على منتجات الآخر مرناً لأقصى حد ممكن . وعلى ذلك فإن عدد العمال لدى الفريق (أ) سوف يزداد بمقدار ألفين ، وكذلك عدد الفريق (ب) . وعلى هذا فإن الزيادة الإجمالية في عدد عمال الصناعة كلها سوف تكون أربعة آلاف عامل . ولو أن ذلك المثل الذي أشرنا إليه يبين لنا مدى الأثر الذي يمكن توقعه من فعل بعض العوامل الحقيقية ، إلا أنه يجب علينا أن نعرزها بما هو جار في الحياة العملية ، وذلك بمراعاة الآثار المترتبة على التغيرات التي تطرأ على المحصولات الزراعية ، وقد قام بهذا البحث « واى وكنج » ، وقد فحص « واى » بحثه بمقارنة مجموع الإنتاج الزراعى في الولايات المتحدة من ١٨٧٩ إلى ١٩٢٠ بنحو اثني عشر محصولاً زراعياً في

هذه الدولة ، وقارن هذه الإحصائيات بغلة كل فدان من كل من هذه المحصولات فوجد أن هناك ارتباطاً بين هاتين الظاهرتين . كما وجد أن أقصى قيمة بلغها الإنتاج الزراعى سنة ١٨٨٠ لهذه المحصولات هى ١١٠ر٨ وأن أقل قيمة هى ٨٦ر٨ فى سنة ١٨٨١ ، فاستخلص من ذلك أن التغير فى المحصولات الزراعية لا يمكن أن يتجاوز ١٠٪ زيادة أو نقصاً ، أى ٢٠٪ من الإنتاج الأهلى فى الولايات المتحدة كما قدره الأستاذ « كنج » سنة ١٩١٠ بحوالى ٢٢٪ من الإنتاج الأهلى ، وأن أثر أى تغير فى المحصولات الزراعية على النشاط الصناعى لا يتجاوز ٦ر٥ ٪ ، هذا بفرض أن الطلب على الحاصلات الزراعية مرن جداً ، ولا يمكن أن يزيد هذا التغير عن ٣ ٪ صعوداً أو هبوطاً . وهذه الحدود السابقة تعتبر حدوداً قصوى لأى تغير فى الإنتاج الزراعى وفى النشاط الصناعى على السواء . فإذا ما أمعنا فى البحث فانه لابد أن يراعى مرونة الطلب على المحصولات الزراعية ، فالزيادة فى الإنتاج الزراعى قد تكون نتيجة زيادة محصولات الطلب عليها غير مرن ، وقد تكون نتيجة محصولات يوصف الطلب عليها بالمرونة ، مما يجب أن يراعى فى اعتبارنا أن مرونة الطلب على المحصولات الزراعية تتوقف على مناطق الإنتاج هى عامة أم خاصة . فإذا ما كان الإنتاج مركزاً فى منطقة واحدة فإن الطلب يحتمل أن يكون غير مرن . أما لو كان الإنتاج موزعاً على مناطق كثيرة فان الطلب على منتجات أية منطقة يكون مرناً كما هو حاصل بالنسبة للبن ، مع ملاحظة أن مرونة الطلب على منتج أية منطقة يتوقف على ما تشغله تلك المنطقة فى الإنتاج العالمى لهذه السلعة . فطلب القمح أقل مرونة من الطلب على القطن ، ولكن الولايات المتحدة تنتج نسبة كبيرة من القطن العالمى ، على أن ما تنتجه من القمح نسبة قليلة ، وعلى ذلك فان الطلب على القطن الأمريكى أقل مرونة من الطلب على قمحها .

فهل يمكننا بعدئذ أن نحدد بالدقة درجة مرونة الطلب على المحصولات الزراعية؟ لا ريب أن هذه المسألة تحوطها الصعاب ، ومع ذلك فقد حاول البعض من الباحثين كشف الارتباط بين غلة القدان من المحصولات الزراعية المختلفة في عدد من السنين وبين كمية المحصولات المنتجة ، وقيمة هذه المحصولات ، فوجدوا أن الزيادة أو النقص في غلة القدان بالنسبة للمحصولات الزراعية تكاد تكون منتظمة .

ومن هذا يتبين لنا أنه إذا حدثت زيادة في إنتاج المحصولات الزراعية في أية سنة فإنها تشمل المحصولات الزراعية كافة فلا تقتصر على تلك التي يتصف طلبها بالمرونة أو التي يكون الطلب عليها غير مرن . وبالحلقة أن أثر التغير في المحصولات الزراعية بالزيادة أو النقصان لا يترتب عليه تغير كبير في الإنتاج الصناعي إذ لا يتعدى ٣٪ تقريباً بالزيادة أو بالنقص ، وأن أثر العوامل الحقيقية في إحداث الدورة الاقتصادية أثر ضعيف ، ولكن هذه العوامل الحقيقية لها آثار تبعية أقوى بكثير من الآثار المباشرة ، وهي تعمل باعتبار أن الصناعة مكونة من وحدات مستقلة كل منها يختص بعمل صناعي معين ، ويتفق هذا وتقسيم «باجهوت» للصناعة ، لأن الرواج الذي يحدث في ناحية منها لا بد أن ينتشر ويمتد إلى النواحي الأخرى ، وأن كل كساد يصيب إحداها ينتقل إلى غيرها وهكذا دواليك حتى يعم جميع الصناعات الأخرى . وتمشياً مع هذه الفكرة ، وهي التضامن بين الصناعات جميعها ، يمكننا أن نتبين بجلاء مدى الآثار التبعية للعوامل الحقيقية إذا سرنا في بحثنا على النهج الذي اتبعه «باجهوت» . إذ قسم الصناعات إلى وحدات مستقلة ، كل وحدة منها قائمة بذاتها تختص بإنتاج سلعة معينة ، وكل وحدة من هذه الوحدات تنتج سلعة تامة الصنع . فإذا رمزنا لهذه الوحدات بالحروف ا — ب — ج — إلخ وكل وحدة تعتمد في حصولها على المواد الخام والآلات والعدد على صناعات أخرى تبعية يرمز لها برموز شبيهة بالوحدة التابعة لها . فالصناعات التبعية للصناعة الأولى — أ — نعنيها

بالرموز ١-٢-٣ أو مثلها ١-٢-٣ وهكذا ١-٢-٣ وكل صناعة من هذه الصناعات التبعية بدورها تعتمد في الحصول على مواردها الأولية وعلى الآلات على صناعات أخرى تابعة لها يرمز لهذه الصناعات التبعية برموز ١-٢-٣ مع العلم بأن هذا التقسيم يسرى على كل من الصناعات الأخرى ب-ج-د . فإذا فرضنا أنه قد زاد طلب الصناعة (أ) على منتجات الصناعة (ب) ، فلا ريب أن هذا يشجع الصناعة (ب) على زيادة إنتاجها لكي تغتنم هذه الفرصة المواتية لها .
العوامل النفسية وأثرها في إحداث الدورة الاقتصادية :

تؤثر العوامل النفسية تأثيراً ينفذاً في مجرى الحياة الاقتصادية ، وسبب ذلك ما يتطلبه النظام الصناعي الحديث من تعقد عمليات الإنتاج وطول فتراته ، تلك الفترات التي تمضي ما بين عملية الإنتاج ونهايتها . ولو أمكن هؤلاء القائمون بأمر الإنتاج أن ينجزوا أعمالهم في وقت قصير بحيث لا تمضي فترة طويلة بين عمليتي الإنتاج والاستهلاك ، لما كان هناك مجال لوقوع أخطار كبيرة تنجم عنها أخطاء خطيرة ، لأن طول الفترة الإنتاجية يحدو بالمنتجين إلى تقدير إنتاجهم تقديراً تتفاوت دقته ، وهو عرضة لأخطاء لا يسهل كشفها ولا تلافيها في ظل النظام الاقتصادي الحالي الذي طابعه التخصص ، والإنتاج الكبير .

وهذا التقدير يفسح المجال للعوامل النفسية التي تؤثر في محور أفكار المنتجين ومن ثم تؤثر على سياساتهم ، وتلبسها طابع تفكيرهم الخاص الذي لا يقتصر أمره عليهم وحدهم ، بل ينتقل بدوره ويشيع بين غيرهم من المنتجين . فقد يتفاهلون لا لظهور أسباب حقيقية ، ولكن لمجرد اعتقادهم بأن هناك ما يدعو إلى التفاؤل ، وقد يكون هنالك أيضاً من الأسباب الحقيقية ما يدعو لتفاؤلهم . وفي كلتا الحالتين يوسعون نطاق إنتاجهم ، وهذا يتطلب زيادة في الطلب على الأيدي العاملة ،

ومن ثم زيادة على منتجات الصناعات الأخرى التى تعمل على مقابلة الزيادة فى الطلب بتوسعة أعمالها هى الأخرى . وهكذا يشيع التفاؤل بين رجال الأعمال ، فلا يعمل الواحد منهم بدافع من عنده بل يعمل متأثراً بعمل غيره ، غير أن القليل من رجال الأعمال وقادتهم من لا يخضعون لمثل ذلك التأثير ، ولا تسرى إليهم عدواه بل يظلون يعملون مترقبين ما تتمخض عنه الحوادث ، مثلهم كمثل من يلزم الصمت والهدوء ورباطة الجأش فى وسط جمع حاشد صاخب . والحقيقة أن رجال الأعمال يتأثرون بالظروف المحيطة بهم فيقدمون على إنشاء مشروعات جديدة ، ويوسعون نطاق أعمالهم إذا ما رأوا أن موجة التفاؤل قد عمت غيرهم من المنتجين . وانقياد رجال الأعمال على هذا النحو ومجاراة بعضهم بعضاً وسريان هذه العدوى بينهم ، إنما أساسه تضامن رجال الأعمال ، فهم باثعون ومشترون فيما بينهم ، وبائعو القطاعى هم الذين يتعاملون مباشرة مع جمهور المستهلكين . فصانع الحديد والصلب يبيع منتجاته إلى صانع الآلات وهذا بدوره يبيعها إلى تجار الجملة ثم إلى الوسيط وهذا الأخير يبيعها إلى تاجر التجزئة ، وكل واحد من هؤلاء يعتمد ويعمل حسابه على ما يشتريه منه غيره ، إلا إذا كان اعتماداً على رؤوس أموال طائلة أو ثقة عظيمة وهذا من القليل النادر الذى لا حكم له ، والتأثير المباشر الذى يلحقه يأتيه ممن يتعاملون معه مباشرة ، وهم فى الحقيقة سلسلة يحالها الإنسان منفصلة عن الأدوار الصناعية والتجارية ولكنها فى الواقع سلسلة متضامنة أجزاؤها مرتبطة حلقاتها .

تأثير الوسطاء :

ويقصد بهم تجار الجملة والسمارة وتجار التجزئة ، وهؤلاء جميعاً لهم شأن عظيم فى إحداث الدورة الاقتصادية ، فهم المشترون مباشرة من المنتجين ، وهم الذين يتوقف سير الإنتاج على طلباتهم المثلة فى العقود التى بينهم وبين أرباب الأعمال . فإذا ما زادت طلباتهم وأكثروا من شرائهم أحسن المنتجون بروج الأعمال وأنهم

مقبلون على عهد رخاء جديد ، وإذا ما أحجموا عن الشراء كان ذلك نذيراً لرجال الأعمال بأنهم مقبلون على عهد الكساد . ونجاح هؤلاء إنما يتوقف على الأثمان التي يبيعون بها ، ويختلف تقديرهم للأثمان عن تقدير المستهلكين لأن المستهلكين يشترون قليلاً إذا ما ارتفعت الأسعار ويستزيدون من مشترياتهم إذا ما هبطت الأثمان ، ولكن تقدير الوسطاء يختلف عن تقدير هؤلاء ، ولو أنه مبني على تقدير طلبات المستهلكين فإنه يتأثر بحالة السوق المستقبلية ، تلك التي يعلمون من أمرها أكثر مما يعلمه المستهلكون فيكثرون من الشراء قبيل ارتفاع الأسعار وفي سير ارتفاعها إذا ما اعتقدوا دوام ذلك الارتفاع ، ويحجمون عن الشراء في اللحظة التي يتغير ظنهم ويحسبون أن الأثمان مصيرها إلى الهبوط . وتمشيًا مع اعتقادهم فالأسعار تميل إلى الارتفاع في الحالة الأولى . وإلى الهبوط في الحالة الثانية ، فيكثرون من بضائعهم المخزونة أملًا في بيعها بأثمان مرتفعة فيعظم ربحهم أو لأجل أن يحرموا أنفسهم من ارتفاع الأسعار في المستقبل . ثم سرعان ما ينتاب الحياة الاقتصادية ذعر واضطراب ، وعندئذ يدرك هؤلاء أن الأمور تسير من سيء إلى أسوأ فيلغون طلباتهم القديمة بقدر ما في استطاعتهم ، ولا يقدمون على طلبات جديدة ، ويكتفون في أعمالهم سواء أكانت بيعاً أم شراءً بالقدر اليسير لسير أعمالهم . ولكن قريباً أو بعيداً ، وبعد انقضاء عهد التردد والتشكك والكساد ، يقع حادث جديد يكون فاتحة عهد جديد كظهور محصول جيد أو تحسن في التجارة الخارجية مما يؤدي إلى وقوع أرباح غير منتظرة لرجال الأعمال . وهنا يظهر الوسيط ويرى أن الوقت قد حان للشراء ثانية وللاستفادة من هبوط الأسعار التي يأمل في ارتفاعها فيزيد من مشترياته فتجيش الآمال في نفوس رجال الأعمال وتنشط حركة الأعمال وترتفع الأثمان ، وفي هذه الدفعة يكون ارتفاعها أكثر سرعة لأن الكل يعتقد بأنها سوف ترتفع فيشترون تبعاً لهذا الاعتقاد ، وبذلك تزداد

البضائع وتتكدس في المخازن في فترة الارتفاع ، وتنفذ في زمن الهبوط ، وتكون النتيجة أن يكثر العرض في الحالة الأولى ويقل في الحالة الثانية ، ويتنوب على مخازن الوسطاء الوفرة والقلّة . ففي خلال الكساد الصناعي تصبح المصانع نصف معطلة ، فلا تعمل كل أجزاءها دفعة واحدة ، ويؤدى الوسطاء والتجار عملهم بتراخ وبطء شديد ، وانتقاصهم لمشترياتهم يدفع المنتجين إلى الإقلال من الإنتاج فلا يستخدمون أقصى طاقة في مصانعهم الإنتاجية ويقللون من استخدام العمال ويجبرون على تسريح عدد كبير منهم فتكثر البطالة .

وتقسيم العمل والتخصص يستلزم أدواراً كثيرة للحصول على المنتجات في شكلها النهائى ، وهذا يتطلب فترة زمنية طويلة بين الأدوار الأولى للإنتاج وبين تهيئة السلع للاستهلاك ، وينشأ عن ذلك خطأ في التقدير وعدم تناسب بين الإنتاج والاستهلاك . وهذا الخطأ في التقدير يصعب ملاقاته . وتظهر تلك الأخطاء ويتفقم أمرها كلما تقدمت الفنون الصناعية . ومنذ الانقلاب الصناعى ظهرت الأزمات الصناعية في نطاق واسع وبشكل مخيف وخاصة في البلدان الصناعية الكبيرة ، وكلما كان رأس المال المخصص للإنتاج كبيراً زاد احتمال وقوع أخطاء جسيمة . ومن أهم العوامل التي تؤثر بدرجات متفاوتة على تقديرات رجال الأعمال هي : —

أولاً — عدم التوافق بين عملية الإنتاج وعملية البيع والاستهلاك وعدم استقرار الحياة الاقتصادية . فالمنتجون على اختلافهم لا يقومون بالإنتاج على أساس طلبات فعلية تصلهم من المستهلكين مباشرة ، ولكنهم يقومون بالإنتاج على أساس 'تقديرات طلب المستهلكين ، تلك التي تصلهم عن طريق الوسطاء الذين تخضع تقديراتهم للحدس والتخمين . وكلما كان الوسيط صادق الحدس كان أقرب إلى الصواب في تقديراته . وهذا الحدس في التقدير لا يخص سلع

الإستهلاك ، بل يحدث أيضاً بالنسبة لسلع الإنتاج ؛ و سلع الاستهلاك غالباً تأخذ وقتاً قصيراً حتى تظهر في الأسواق وتكون في متناول المستهلكين ، على حين أن إعداد سلع الإنتاج يحتاج إلى فترة أطول . وقد يقوم المنتجون أنفسهم بمهمة تقدير الطلب على سلعهم مسترشدين بخبرتهم ومراهم في معرفة ميول وأهواء المستهلكين ، أو قد يكون التقدير آتياً من جانب تجار الجملة والتجزئة والوسطاء الذين يصدرون أوامرهم إلى المنتجين كما سبق لنا بيانه . أما من جهة سلع الإنتاج كالآلات والعدد والسفن ومعدات السكك الحديدية مثلاً ، تلك التي لا يمكن إنتاجها جزافاً ، وتتطلب وقتاً طويلاً في سبيل إنجازها ، فإنما يحدث تقدير المنتج منها تبعاً لرغبة مستهلك هذه السلع (الرأسمانية أى شركات السكك الحديدية وشركات المنسوجات على اختلافها وشركات البواخر) . على أنه إذا سارت الأحوال سيراً طبيعياً ، وتميزت الحياة الاقتصادية بالثبات والاستقرار ، قلت أخطاء رجال الأعمال وضاق نطاقها وأمنوا شر المفاجآت التي تعترى سير الحياة الاقتصادية .

ثانياً — كفاية رجال الأعمال الذين يديرون دفة الصناعة ، ويوجهون سير الإنتاج ، تحدد مدى الأخطاء ونطاقها . فكلما كان هؤلاء ذوى عقول راجحة ، وعبقريات ممتازة ، كان مجال الخطأ الذي يقعون فيه صغيراً ؛ وكلما كان القائمون بالصناعة وعلى أمرها من طراز عادي كان الخطأ الذي يتعرضون له كبيراً .

ورجال الأعمال بثقافتهم وبعد نظرهم وبآرائهم الحصيفة يتنبأون بظروف المستقبل ويبنون حكمهم على خبرتهم ومراهم الطويل . والزعامة الصناعية ليست مسألة كفايات ممتازة وعقول فذة فحسب ، بل أيضاً مسألة تماس الأخلاق والأمانة في الضمير . فالضمير الحى خير وازرع للانسان يسمو به إلى العلا ويجعله يترفع عن كل ما يشين . وربما كان إنشاء شركات المساهمة بحك القائمين بأمرها ، إذ أن جمهور المثمرين لا يعرف في قليل أو كثير طبيعة العمل الذي تقوم به أغلب

الشركات التي يوظفون فيها أموالهم. والقائمون على أمر هذه الشركات هم وكلاء المستثمرين يوجهونهم حيث يريدون ، فإما أن يقودهم إلى الطريق السوى وإما أن يغرروا بهم كما إذا كان المشروع المزمع إنشاؤه غير جدى وغرضهم الاحتيال وتبديد أموال الناس . والمؤسسون مسئولون ، كالمديرين ، يسألون عن تعويض ما يصيب المساهمين أو الدائنين من ضرر تسبب عن إهمالهم أو خطئهم فى تأسيس الشركة ، وقد احتاط بعض المشرعين لهذه الأضرار فنص على منع غير المتعلمين من الجمهور من الاكتتاب فى الشركات الجديدة . وتمشياً مع هذه الرغبة جعلوا للمصارف هى التى تقوم وتتولى تمويل شركات المساهمة فى مستهل إنشائها . وحكمة هؤلاء المشرعين فى هذا الصدد ظاهرة ، وهى أن المصارف لحسن إدارتها وطول خبرتها وسمعتها الطيبة ، وكونها لا تبشر إلا بالأعمال التى تثق من جديتها ، أقدر على حماية مصالح الناس من غيرها . والجمهور المصرى أحوج إلى سن مثل هذه القوانين التى تدفع عنه وسائل الغش والتدليس الفاشية فى سوق المال والأعمال .

ثالثاً — المعلومات المتعلقة بحال السوق :

إن من أهم الأمور الواجب توافرها فى الأسواق المنظمة إحاطة المتعاملين بالأخبار الحقيقية عن حال السوق ليكونوا على بينة من أمرهم ، ولتيسر لهم وضع تقديراتهم على أساس أقرب إلى الدقة ، لأن جمع البيانات والإحصاءات والمعلومات الموثوق بها وإذاعتها بالنشرات والمجلات والصحف من بواعث الإطمئنان فيقدم المتعاملون على التعامل وهم على علم تام بما يجرى حولهم فتزول أو تتضاءل المخاطرة التى يتعرضون لها إذا لم تتح لهم فرصة الإلمام بحالة السوق . والمتجربون لى يجعلوا الإنتاج موافقاً لحاجة الطلب الحالية والمستقبلية يسترشدون بمعرفتهم التامة بحالة

الأثمان ، و يوازنون بين نفقة إنتاج السلعة وثمنها في السوق ، ومقدار الطلب عليها وكمية المخزون منها . فإذا ما ارتفع الثمن كان هذا مشجعاً على زيادة الإنتاج ويكون من نتيجة ذلك دخول منتجين جدد حلبة الإنتاج لجنى الربح ، وهكذا يظل الربح باعثاً على زيادة الإنتاج إلى أن يحدث التوازن بين العرض والطلب . ولكن لتقدم الحياة الاقتصادية وتعقد أساليب الإنتاج وتعدد الحاجات أصبح عسيراً على المنتجين التنبؤ بحالة الطلب المستقبلية . وكلما طال أمد الزمن المرتقب زادت الصعوبة . ولا ريب أن من أهم الأمور التي يتوقف عليها نجاح المنتجين إيمان الفكر ، وتمحيص الأمور بدقة ، واستقصاء الأخبار والاسترشاد بالبيانات الصحيحة . ومعظم رجال الأعمال يبنون تقديراتهم المستقبلية ويضعون سياستهم الإنشائية تبعاً لحكمهم الشخصي على الأمور بناء على خبرتهم ومرائهم الطويل . فإذا لم يكن المنتج بصيراً بالأمور لا يقدم على عمل إلا بعد إعمال الروية كان فريسة لدعاة التضليل . والمثل الأعلى لرجل الأعمال من كان قادراً على تفسير الحوادث الحالية مستنبطاً منها رأياً صحيحاً صائباً . وجلهم ينظرون إلى المستقبل ويعدون عدته أكثر مما ينظرون إلى الحال ، تلك التي مارسوها وعرفوا أسرارها .

رابعاً — سر المهنة :

يوجد ضرب من المعلومات التجارية ، يطلق الناس عليه « سر المهنة » ، لا يصح إذاعته ومعرفته في ظل النظام القائم ، المبني على المنافسة الحرة ، لأن كل منتج إنما يعمل مستقلاً دون أن يعرف ما يعمل به غيره من المنتجين ، معتمداً على جهوده الشخصية ، وبهذه الطريقة ينال الغنى ويتحمل الغرم نتيجة تصرفات هو المسئول عنها وحده ، ولا سبيل لملاقاتها . فإذا قدر أحدهم أن الطلب على سلعته

قد يزيد ، وفي سبيل تحقيق تقديره عمل على زيادة الإنتاج دون أن يلم بما يعمله منافسوه ، ولا شك أن نفس المخاطر الذي خطر له قد يحول بمخاطر منافسيه في الصناعة . وعلى ذلك نجد أن إنتاج السلع التي هي موضع التنافس بين المنتجين تزيد زيادة تفوق حاجة الطلب . وما يحدث في أوقات التفاؤل يحدث مثله خلال التشاؤم فيقل إنتاج السلع دون حاجة الطلب . ولكن لو يتيسر لكل منتج أن يعرف تماماً دخائل أمور منافسيه ويقف على ما يعمله سائر المنتجين لما حدث إفراط في الإنتاج ولا تقريط ، ولا استقرت الأحوال الاقتصادية وتفادى المنتجون شر الدورات وما سينجم عنها من رواج مفتعل شديد يعقبه كساد أشد تتعطل بسببه الأعمال ويتعرض الكثيرون لشرور البطالة .

خامساً — ارتباط رجال الأعمال وتفشي الأخطاء بينهم :

يقضى نظام الصناعة الحديث بالتخصص في الإنتاج وتعاقب عملياته وتعدد أساليبه ، ولم يعد المصنع يقوم بجميع العمليات الصناعية على اختلافها ، بل أصبحت هنالك وحدات قائمة بذاتها تقوم ببعض العمليات الصغيرة ، ولكن كل وحدة من هذه الوحدات إنما تعتبر مرتبطة بالوحدات الأخرى تمام الارتباط ، لأن طلب كل وحدة على منتجات الأخرى يعتبر عرضاً من جانب الثانية ، ولما كانت تلك الوحدات المنفصلة في عملياتها تكاد تقوم بإنتاجها على حسب تقديرات القائمين بأمرها ، فأى خطأ تقع فيه وحدة ما ، يتبعه خطأ ثان وثالث وهكذا في الوحدات الأخرى فتتجمع الأخطاء وتفشى بينها . وطبيعى أن رجال الصناعة الذين يقومون بمشروعات كبرى كالمقاولين مثلاً والموردين لبعض المواد ، يبرمون عقوداً يتعهدون بمقتضاها إنجاز ما اتفقوا عليه بعد أجل معين ، ولكي يقوم رجال الأعمال بتنفيذ تلك العقود نراهم يضطرون إلى إبرام عقود مع المنتجين الذين يمدونهم بما يحتاجون

اليه ويشترطون فيها أن تسلم اليهم المواد اللازمة بعد أجل معين ، وتأميناً لما قد يصيبهم من خسارة خلال هذا الأجل المسمى أو حماية لأرباحهم يبرمون هم الآخرون عقود شراء آجلة ، ولكن هنالك سلعا ليست موضع التعامل الآجل وكذا عقود العمل . وفي هذه الحالة يخضع الإنتاج أو تخضع تقديراتهم لتكاليف ماتعهدوا بانجازه في المستقبل إلى الحدس والتخمين . ولا ريب أن مثل هذا الإجراء لا بد وأن ينشأ عنه خطأ في التقدير . وقد لوحظت هذه الظاهرة خلال الحرب العالمية الأولى ، فان الحكومة البريطانية تعاقدت مع بعض مصانع الذخيرة لتسليم كميات معينة من العتاد الحربي ، وقد تعاقدت معها هذه المصانع مع أن ما تعاقد عليه كل فوق طاقته ، ولكنه يأمل أن يعهد بجزء مما تعاقد عليه إلى مصانع أخرى صغيرة ، وما أمله مصنع أمله الآخر ، فأصبح من غير الممكن تحقيق ما تعاقدوا عليه مع الحكومة ، ونتيجة ذلك أن نقصت الكميات المتعاقد عليها . مصادر أخطاء رجال الأعمال هذه :

تعزى تلك الأخطاء التي يقع فيها رجال الأعمال إلى مصادر كثيرة نخص بالذكر منها ما له أهمية كبرى .

أولها : أن رجال الأعمال على اتصال بعضهم ببعض ، ومعرضون للعدوى النفسية ، يتأثرون بالظروف المحيطة بهم ؛ والشعور بروح التفاؤل لا بد وأن يسرى بينهم إذا كان هنالك ما يدعوا إليه ، وكذلك حال التشاؤم . وكلما كان رجال الأعمال الذين يضمهم عمل واحد على مقربة بعضهم من بعض وعلى اتصال وثيق ، كان لهذا العامل النفسي أثره الكبير فينقاد بعضهم إلى بعض .

ثانيها : تضامن رجال الأعمال يرتكز على أساس أنهم بائعون ومشترون فيما بينهم ، فزيادة إنتاج جماعة لا بد أن تؤدي إلى زيادة طلبها على منتجات

الجماعات الأخرى ، وهذا بدوره يحثهم كي تساجل تلك الزيادة الطلب ، فإذا ما أخطأ فريق وكان تفاؤله على غير أساس أخطأ بالتالى الآخرون وبنوا تقديرهم على غير أساس كذلك .

ثالثها : يجري رجال الأعمال فى شئونهم ، وترتكز الحياة الاقتصادية فى سيرها الحالى على الائتمان . فكل واحد منهم دائن ومدين ، والعلاقة بينهم (المداينة) . فالمنتج الصناعى مدين لمورد المواد الخام ودائن لتاجر الجملة ، وتاجر الجملة دائن بدوره لتاجر التجزئة . وهكذا يحرص رجال الأعمال على سداد ما عليهم فى ميعاد استحقاقه ، وإلا فقد مركزه فى دوائر العمل وتعرضت الثقة بهم إلى الإنهيار .. فإذا لم يدفع دين تجارى فى ميعاده وتكرر مثل ذلك الحادث فإن الذعر ينتشر بين رجال الأعمال ، لأن كل واحد منهم يعلم أن ميعاد دينه آت لا محالة ، وقد يساوره الشك وينتابه الخوف من عجزه عن السداد كغيره من رجال الأعمال . وهذه الإلزامات المتبادلة بين رجال الأعمال يعظم شأنها إذا ما كثر عدد المخلين بالوفاء ، ويسود السوق الاضطراب ، ونوا اعتمد كل منتج على أمواله الخاصة لما حدث مثل ذلك الاضطراب . ولكن هذا نادر ، فالتفاؤل الشديد إذا ما جاوز الحد اللازم انتهى الأمر به إلى خلق جو من الجزع يشتد شيئاً فشيئاً بسبب تلك العلاقة المتبادلة بين رجال الأعمال ، تلك العلاقة التى أساسها نظام الائتمان . ولا شك أن كل منتج شعر بمخرج فى مركزه لابد وأن يبذل قصارى جهده فى التخلص من هذا المأزق أملاً فى الخروج منه عن طريق الإستدانة . وكثيراً ما وجد كثير من هؤلاء أنهم مضطرون لأن يقذفوا بأموال جديدة فى سبيل إقراض أموالهم ، ولكن كثيراً ما يحدث أن تصبح تلك المحاولات عبثاً لا تجدى نفعاً ، ولا تتمشى مع تحسن حال المنتجين ، بل ربما زادت الحالة

سوءاً بسبب كفاح رجال الأعمال وتوظيفهم جانباً كبيراً من الأموال دون القيام بعملية التصفية والتجديد .

ويتصل بالمعلومات المتعلقة بحالة السوق مصادر الأخبار عن الأسواق .

وتنقسم المصادر التي تستقى منها الأخبار إلى نوعين :

١ — المصادر الرسمية .

٢ — المصادر غير الرسمية .

المصادر الرسمية :

تعمل جميع الدول في هذا العصر على نشر الدعوة لمحصولاتها ومنتجاتها الصناعية في الأسواق الأجنبية بطرق شتى . فأحياناً تبعث بالموظفين إلى البلاد الأجنبية يقومون بدراسة حالة الأسواق ومقدرتها الإنتاجية ، ويتعرفون منها ميول المستهلكين وأهواءهم . ومن ذلك ما قامت به البعثة البريطانية التجارية Goodwill mission المرسلة إلى مصر ، والتي وصلت في أواخر شهر نوفمبر سنة ١٩٤٥ .

وأحياناً أخرى قد تعتمد الدول على قناصلها في البلاد الأجنبية في دراسة الأسواق ومقدرتها الاستهلاكية ، وأى السلع التي تلقى رواجاً من غيرها . فيرسلون تقارير دورية تشمل على بيان الحالة التجارية والصناعية والمالية للدولة التي يقيمون فيها ، مدعمة بالبيانات والإحصاءات . وبالاختصار يعمل هؤلاء القناصل على ترويج محصولات بلادهم في البلاد التي يمثلون دولتهم فيها ، بكل الوسائل الممكنة . ومن أهم المصادر الرسمية عن حالة الأسواق ما تقوم بنشره حكومة الولايات المتحدة ، من التقارير السنوية عن الحالة التجارية والصناعية والمالية .

المصادر غير الرسمية :

توجد بجانب المصادر الرسمية ، مصادر غير رسمية ، تقوم بها المؤسسات التجارية الكبرى على اختلاف أنواعها . فينشأ بها قسم مهمته جمع المعلومات المتعلقة بمصادر إنتاج السلع وأسواق تصريفها . وتعتمد هذه المؤسسات في جمع معلوماتها على الإحصاءات الحكومية . وأحياناً أخرى تنشئ المصارف الكبرى إدارات خاصة مهمتها : جمع المعلومات القيمة والإحصاءات التي تسترشد بها في أعمالها .

ولا ننسى الفائدة التي تعود على التجارة والصناعة والزراعة من بعض المجلات التي تصدر أسبوعية أو شهرية ، حافلة بالموضوعات المختلفة التي تهتم الباحثين والمشتغلين في جميع مرافق الاستثمار ، وكذا بعض الصحف التي تخصص جانباً من صفحاتها عن حالة المحصولات الزراعية على اختلاف أنواعها ، والمنتجات الصناعية ، والأسهم والسندات ، وحركة تداول النقود ، والحالة التجارية بصفة عامة . وتوجد في غالب الأحيان مكاتب تنشأ خصيصاً لأنواع معينة من السلع ، فتكون مثلاً للمحصولات الزراعية مكاتب تتولى جمع المعلومات المفيدة عن مصادر إنتاج كل محصول ، ومقدار العرض والطلب عليه ، وأسواق تصريفه في الداخل والخارج ، وترشد المنتجين عن الوسائل الفعالة وتهدئهم لأحسن الطرق . وفي الولايات المتحدة من هذه المؤسسات كثير مثل « مكاتب الأسواق لإحصاء المحصولات الزراعية » ومكاتب لإحصاء تعداد السكان .

وتعني هذه المكاتب بجمع كل ما يهم المنتج والمستهلك وسائر الوسطاء ، وبكمية العرض والطلب ومستوى الأثمان في الأسواق المختلفة ، وتبين كمية الاستهلاك المحلي من كل سلعة ومقدار المصدر وما يتبقى منها ، وبهذه الطريقة

يستطيع المتعاملون الإلمام التام بكل ما يتعلق بإنتاج السلع وتسويقها . ويوجد من هذه المكاتب عدد كبير منتشر في أنحاء الولايات المتحدة . ومن أهم المصادر عن المحصولات الزراعية في العالم أجمع ما تقوم به « بورصات البضائع » في تقاريرها السنوية ، كذلك تقارير معهد الزراعة الدولي بروما ، والتي كانت تصدرها لعهد قريب .

ولا توجد بالولايات المتحدة الأمريكية ، مصادر رسمية خاصة بالمنتجات الصناعية كما هي الحال بالنسبة للمحصولات الزراعية ، لأنها من عمل الأفراد والشركات .

وقد كان المشاهد قبل الحرب العالمية الثانية أن ألمانيا كانت من أولى الدول إن لم تكن أسبقها في دراسة الأسواق الأجنبية دراسة دقيقة ، وكانت تصرف الأموال بسخاء لنشر الدعوة لتجارتها في أنحاء العالم . وقد فطنت جميع الدول لهذه الحقيقة ، فرى البريطانيون والأمريكيون في الوقت الحاضر يعملون جاهدين على تحقيق هذا الهدف . وهذه الظاهرة تكاد تكون مشاهدة في كل دولة في الوقت الحاضر الذي اشتد فيه التنافس الدولي .

حالة الأسواق العامة :

يهم رجال الأعمال قاطبة ببحث حالة الأسواق العامة ويتقربون الأخبار الخاصة بكل سلعة ، من جهة مصادر إنتاجها واستهلاكها ، ومستوى الأثمان ونفقات الإنتاج . والفرض من معرفة ذلك أن يكون المتعاملون ملين بما يجري في دوائر أعمالهم الحاضرة والمستقبل .

وأهم الأمور التي يعنون ببحثها ومعرفة ما هي :

(١) الحالة العامة لجميع الصناعات الأساسية ، وتشمل الحديد والصلب

والأخشاب وملحقاتها .

(٢) الحالة المالية : سوق النقود والتجارة الدولية وحركة تداول الذهب والقضه ومستوى الأثمان .

(٣) أسواق الاستثمار : وتشمل أسعار الأسهم والسندات ، وإحصاءات المحصولات على اختلاف أنواعها . وإيرادات السكك الحديدية ، وبيان حركة البضائع والركاب . والحالة الاجتماعية العامة وتشمل الحركة العالية والمهاجرة .
المراقبة على أخبار السوق :

يتوقف مجهود المنتجين والتجار والمستهلكين على مقدار صحة الأخبار التي يتلقونها من مصادرها المختلفة ، وعلى هذا يجب أن تكون هذه المعلومات صحيحة وموثوقاً بها ليكون المتعاملون على بينة من حالة السوق الحقيقية ، وإلا كانوا عرضة لخسارة فادحة . لأن مجرد إذاعة خبر عن وفرة أو عجز محصول معين ، يترتب عليه هبوط الأثمان أو ارتفاعها . وبهذا تكون السوق عرضة لتقلبات حادة ، وميداناً يصول ويحول فيه المضاربون لكسب الربح . ولذلك يجب أن تكون إذاعة أخبار الأسواق تحت إشراف السلطات العامة صوتاً لمصلحة الجمهور . ولا ننتظر من مجتمع تسود فيه فوضى الأخبار عن حالة الأسواق إلا أن يكون مجال الغش والتدليس فيه فاشياً وعلى نطاق واسع يضر المتعاملين .

العوامل النقدية وأثرها في الدورة الاقتصادية :

أضحت المشكلات النقدية من أمهات المسائل التي يعنى بها الباحثون الحديثون في كل أمة لارتباطها بحياة الفرد والمجتمع على السواء ، وأصبح مصير العالم متوقفاً على قدر ما أوتي الباحثون فيه من مواهب لحل تلك المشكلات التي تعتبر بحق مؤظن الضعف والاضمحلال في كل أمة ، كما أنها تعتبر مصدر القوة والنهوض فيها . وقد بدت هذه الظاهرة جلية منذ الحرب العالمية الأولى ولا سيما

فى الدول التى انتاب نقدها ضعف واضطراب ، شلت به نظمها النقدية والسياسية فعمتها الفوضى ولم تقم لها قائمة إلا بعد أن أخذت العدة لاستقرار نظامها النقدى كما حدث فى ألمانيا والنمسا وروسيا وبلجيكا وإيطاليا . ولعله من تحصيل الحاصل القول بأن لاختلال النظم النقدية آثاراً بعيدة الغور ، تصيب المجتمع فى صميمه فتقلب أوضاعه وتصير الأمور بلا ضابط ويختل التوازن الاقتصادى . وقد كثر الجدل والنقاش حول المسائل النقدية فى السنوات الأخيرة بغية الوصول لحلها . ولكن على الرغم من كثرة ما قام به الباحثون فى هذا الموضوع ، فإن اختلاف آرائهم وتباين مشاربهم لم يضع الأمور فى نصابها . ولن تحل المشكلات النقدية إلا بالتجرد من الأثرة وتوافق جميع الآراء ، وبذلك نكون قد قضينا على كل اضطراب وضمننا الاستقرار وأصبنا الهدف المنشود لأن النقود تلعب دوراً هاماً فى الحياة الاقتصادية .

والآثار النقدية أحد العوامل التى ذكرناها أساساً لإحداث الدورات الاقتصادية ، تلك الآثار تنجم عن المشكلات النقدية فى حالتين :

١ — إذا كانت المعاملات تسير على نظام النقد الورقى الذى لا ارتباط له بالذهب .

٢ — إذا كانت المعاملات تجرى على أساس الذهب .

فى الحالة الأولى : إذا كان النظام ورقياً وذا سعر إلزامى وغير قابل للصرف بذهب ، فإن الحكومة أو المصرف المركزى يصدر منها ما شاء وتبعاً لحاجة الحكومة ، وفى هذه الحالة تلجأ الحكومات إلى إصدارها للانفاق منها . وإذا ما أسرفت الأداة الحاكمة فى عملية الإصدار أدى ذلك إلى تأثير حالة الإنتاج بهذه الزيادة مما يؤدى إلى رخاء يعقبة كساد ، فتحدث الدورة الاقتصادية كما أوضحنا سابقاً . وغنى عن البيان القول بأن البلاد التى تسير على نظام النقد الورقى قد عانت

كثيراً من الاضطرابات الاقتصادية وتعرضت عملتها للانهيهار كما حدث في ألمانيا والنمسا وإيطاليا وروسيا وبلجيكا بعد الحرب العالمية الاولى .

الحالة الثانية : إذا كان النظام النقدي على أساس الذهب ، كما كان الحال في إنجلترا وغيرها من البلدان ، فإنه يكون ذا أثر في الأحوال الآتية :

١ — زيادة إنتاج الذهب ، لأن كل زيادة تقابلها زيادة في القوة الشرائية في البلاد المنتجة ، وهذا بدوره يؤثر على سير الحياة الاقتصادية في البلدان الأخرى التي تسير على نظام الذهب ، ولكن إنتاج الذهب السنوي في الغالب لا يزيد على ٣٪ من المخزون منه في العالم ، وما دامت هذه النسبة منتظمة فإنه لا يترتب عليها اضطراب في الحياة الاقتصادية ، أما إذا ما حادت هذه النسبة إلى الزيادة أو النقصان ، فما لاشك فيه أن إنتاج الذهب يصبح عاملاً قوياً في إحداث الدورة الاقتصادية . فإذا فرض أن زيادة الإنتاج العالمي من الذهب كانت ٥٪ مثلاً ، فإن هذه الزيادة لابد وأن تؤدي في النهاية إلى رواج في الأعمال قد تتمخض عنه عوامل تؤدي بدورها إلى إحداث الدورة الاقتصادية . ولكن بتتبعنا للحوادث الاقتصادية لم نجد أن ذلك العامل كان ذا أهمية كبرى في إحداث الدورة الاقتصادية .

٢ — تغيير النظم النقدية في بعض البلدان ، لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة أو نقص الطلب على الذهب كما حدث في ألمانيا سنة ١٨٧٣ عندما جعلت نظامها النقدي على أساس الذهب ، فقد كانت تسير على نظام الفضة ، وكما حدث في الولايات المتحدة سنة ١٨٧٨ عندما أصدرت قانوناً بصرف الأوراق النقدية بالذهب ، وكما حدث أيضاً خلال الحرب العالمية الأولى عندما خرجت جميع الدول المتحاربة عن قاعدة الذهب ، وكذلك الحال إذا ما تغيرت سياسة المصارف المركزية من حيث العلاقة بين المخزون من الذهب واحتياطياتها منه ، وبين

المصدر من أوراق (البنكنوت) ، وكذلك لو حدث تغير في النظام المصرفي كما حدث في الولايات المتحدة قبيل الحرب العالمية الأولى . كل هذه الحالات تؤيد ما للعامل النقدي من أثر كبير في إحداث الدورة الاقتصادية ، وبالتالي في تفاقم البطالة وزيادة عدد المتعطلين .

٣ — تشير أموال أجنبية في بلد ما ، فان هذا يجعل الحياة الاقتصادية فيها عرضة لاضطرابات عنيفة في بعض الأحيان عند انسياب تلك الأموال من البلد وإليها ، مما يؤدي بدوره إلى عدم الاستقرار كما هو الحال في إنجلترا مثلاً ، حيث تعتبر لندن من أهم المراكز المالية العالمية وحركة رؤوس الأموال فيها كبيرة جداً وبخاصة الأموال الأجنبية الحائرة التي تبغى الاستثمار فيها لآجال قصيرة ، وكما هو الحال في مصر في موسم القطر حيث تهرع الأموال الأجنبية إليها لتمويل هذا المحصول الرئيسي وبعد انتهائه تخرج تلك الأموال ؛ وبدهى أن هذا يعرض سير الحياة الاقتصادية إلى الاضطراب من وقت لآخر .

ويرتبط بالعامل النقدي ، ما تقوم به المصارف من دور هام في الحياة الاقتصادية . وسنعرض بإيجاز لهذا الدور موضعين علاقته بهذا البحث .

المصارف وخلق الائتمان :

بحث الأستاذ « بيجو » هذا الموضوع ، وقد رأى أولاً أن يكشف الستار ويحلوما قد عساه يكون خلافاً بينه وبين علمين من أعلام الاقتصاد ، وهما الأستاذان « جستاف كاسل » و « أدوين كانان » . فالأستاذ كاسل يفرق بين ذلك الضرب من الودائع الذي يمثل المدخرات التي قام بتوفيرها الجمهور ، وبين ذلك النوع من القوة الشرائية الذي تخلفه المصارف خلقاً بطريق الائتمان . ويقول الأستاذ « بيجو » إنه لعل الأستاذ « كاسل » يقصد أن يفرق بين حالتين أولاهما

مصرف قدم قرضاً لعميل مقابل وديعة مساوية له ، وثانيتها مصرف قدم قرضاً آخر لعميل دون أن يقابل هذا القرض وديعة مساوية له . ولا ريب أن هنالك بين الحالتين فرقاً يبنّا له أثره على مستوى الأسعار . ففي الحالة الأولى تظل الأسعار على حالها ، على حين أنها تميل في الحالة الثانية إلى الارتفاع ، ولكن نلاحظ أنه بالنسبة للمدخرات الحقيقية ليس هنالك اختلاف بين الحالتين . فلو أودع عميل مبلغ مائة جنيه مصرفاً ما فإنه قد خول المصرف قوة شرائية حقيقية مساوية لمائة جنيه ، وكذا لو أمكن أن يخلق حقاً مساوياً لمائة جنيه وأقرض هذا الحق لعميل ما فقد أعطاه قوة شرائية حقيقية مساوية لمائة جنيه . والجدير بالملاحظة هنا أنه عندما يقدم المصرف قرضاً لعميل فقد أعطاه حقاً بمقتضاه أضاف ثروة حقيقية تعادل ما قد حرم منها المودع . وجلى من تحليل الأستاذ « كاسل » أنه يفرق بين المدخرات الحقيقية ، والقوة الشرائية التي قد تخلقها المصارف عن طريق الائتمان ، وينكر صراحة أنهما صنوان في إحداث الثروة . فالأستاذ « كانان » ينكر الرأى السائد بأن المصارف تستطيع خلق الائتمان ، ويقول إن هذا الاعتقاد منقوض من أساسه ، ويؤيد وجهة نظره بمثل ضربه عن غرف الأمانات بالحمال العامة يقول : لو استطاع المشرفون على غرف الأمانات إقراض ثلاثة أرباع الحقايب المعهود بها إليهم فإننا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن عدد الحقايب المودعة لديهم يساوى أربعة أمثال العدد الباقى في غرف الأمانات ، ولكننا نكون مخطئين إذا نسبنا إلى هؤلاء المشرفين أنهم خلقوا حقايب تعادل زيادة عدد الحقايب المودعة فى الأصل على العدد الباقى منها بالفعل ، أى تعادل عدد الحقايب التى أقرضوها ، وما المصارف بالنسبة إلى المودع فيها إلا كالمشرفين على المحال العامة بالنسبة للأمانات . ويرى الأستاذ « بيجو » أن الأستاذ « كانان » نسى أن يفرق بين أمرين : عدد وحدات القوة الشرائية التى فى متناول الجمهور ، وكمية السلع الحقيقية التى يمكن الحصول عليها بهذه القوة الشرائية .

فاذا قيل إن المصارف يمكنها أن تخلق الائتمان ، أى أن فى استطاعتها أن تصدر كميات إضافية من النقود كلما شاءت ، فليس ذلك معناه أن فى استطاعة المصارف أن تزيد من كميات السلع الحقيقية ، لأن سياسة المصارف الائتمانية ما هى إلا تحويل نفر من عملاتها حقوقاً على رؤوس الأموال الحقيقية الموجودة فيها ؛ فاذا تسلمت المصارف مثلاً مليون وديعة من عملاتها نظير إعطائهم مليون إيصال ، وأصدرت بعدئذ ثلاثة ملايين من الإيصالات تمثل قروضاً لعملاتها ، فإن مجموع الإيصالات التى فى يد الجمهور يصبح أربعة ملايين ، فاذا قام فريق من هؤلاء المقترضين بسحب أربعائة ألف وديعة نظير عدد مماثل لها من الإيصالات فإن ما يتبقى لدى الجمهور هو ثلاثة ملايين وستمائة ألف إيصال ، وفى المصرف ستائة ألف وديعة ؛ وفى مثل هذه الحال لم تخلق المصارف ودائع جديدة وإنما خلقت حقوقاً جديدة ، وما كان ليتسنى لها أن تقوم بمثل هذا العمل لولا توافر الثقة بها ولولا أنها تحتفظ بحكم العادة فى خزائنها بما يقابل الطلبات النقدية التى تجعلها دائماً على استعداد لتلبية أى طلب .

وما دامت المصارف تستطيع أن تخلق ائتماناً فى صورة حقوق جديدة على رؤوس الأموال الموجودة فيها ، فإن بعض هذه الحقوق قد تستخدم فى استغلال موارد قد تزيد من رؤوس الأموال الحقيقية المستثمرة فى المجتمع ، مما يؤثر فى إحداث الدورة الاقتصادية المعروفة الأثر فى البطالة .

المصارف وأثرها فى إحداث الدورة :

تعمل المصارف إبان الزواج على إجراء التسهيلات اللازمة لتوسيع نطاق الأعمال وتنشيط الإنتاج . وبعبارة أخرى تبسط يدها كل البسط لرجال الأعمال ، وعلى عكس الحال إبان الكساد إذ تقبض يدها وتتخذ سياسة الحذر ، وتكاد تكف عن إقراض المنتجين ، حماية لنفسها ودفاعاً عن كيانها ، ولكن إحجامها فى وقت

يشدد فيه الضيق وتصبح الحاجة فيه ماسة إلى سياسة الإقراض الجرىء السخى قد يزيد الحالة سوءاً ، فإذا ما وجد نظام مصرفى مرناً أمكنه القيام بمساعدة قيمة ، فيخف الذعر عن « البنوك » والمصارف المركزية لثبات مركزها وطول مرانها وسعة خبرتها وتستطيع تحديد المساعدة فى وقت الأزمة فتخفف من حدتها . ولكن إذا ما تعددت المصارف ولم يكن هناك مصرف رئيسى يشرف على النظام المصرفى ويوجه أداته ، فلا يمكن اتباع مثل تلك السياسة . وقد تنطوى مثل تلك السياسة على خطر لأنه من الصعوبة بمكان تعرف المحل المقتدر ، فكثيراً ما نجد أن بعض بيوت الأعمال القديمة قد يعتريها ارتباك وقتى ، ومثل هذا النوع يجب مساعدته ، على أنه يكون مركز البعض الآخر ضعيفاً نتيجة سوء إدارته أو توظيف أمواله فى أعمال غير منتجة ، وهذا النوع مقضى عليه بالقضاء ، ومن الضياع للمجتمع وتبديد أمواله أن تعمل المصارف على الأخذ بيده فى وقت قد يقع بعده فى عسر جديد . وقد ضمن بنك إنجلترا ديون بنك بارنج ، وفى سنة ١٨٨٩ ضمن بنك فرنسا ديون بنك « كوتواردى سكنت » الذى كان يترتب على إفلاسه أثر بالغ فى دوائر الأعمال وكذلك بنك « الريخ » بالنسبة لبنك « درسدنر » . وعلى العموم فإنه يصعب تعرف الحالات التى تستحق المساعدة من غيرها ، ولكن المصارف المركزية فى مقدورها أن توقف الذعر المالى نظراً لحسن إدارتها ، ومقدرتها المالية لا تتورط فى الأعمال المشكوك فيها .

علاقة الأسعار بالسورة الاقتصادية :

تسكلمنا فيما سبق عن الأموال التى تخلفها المصارف وعن علاقتها بالدورة الاقتصادية . ولا ريب أن هناك علاقة وثيقة أيضاً بين التغيرات التى تطرأ على هذه الأموال والتغيرات التى تصيب الأسعار . وقد بين أحد المؤلفين الأمريكين وهو الأستاذ « كارل سيندر » بالإحصاءات هذه العلاقة ، فوجد أن سرعة

تداول النقود تتغير بدرجة واحدة وبقوة واحدة وفي اتجاه واحد مع التغير في حجم المعاملات التجارية . وعلى ذلك يرى أن العامل الوحيد الذي يؤثر على الأسعار في حالتى الارتفاع أو الهبوط هو مقدار الأموال المتداولة التى تخلفها المصارف . ويرى الأستاذ « بيجو » أنه لا يمكن الاعتماد على هذا رأى ، فهو لا يعتقد بأن العلاقة وثيقة بين سرعة تداول النقود وبين كمية المعاملات التى تحدث ، فقد تختلف في ظروف شتى . فإذا ساد التفاؤل بين رجال الأعمال فإن كمية المعاملات التجارية سوف تزداد تبعاً لهذا التفاؤل وبذلك تتعادل تلك الزيادة في المعاملات مع الزيادة في كمية النقود المتداولة ، ولن يكون لذلك أثر كبير في رفع الأسعار ، اللهم إلا أثراً ضعيفاً وفي نهاية الدورة الاقتصادية ، إذ يصبح مجال التوسع في الإنتاج ضيقاً فتتوقع أن تكون زيادة سرعة تداول النقود أكبر نسبياً من الزيادة في حجم المعاملات لتراكم المنتجات وبطء تصريفها .

ولكى يكون البحث أكثر دقة ، والنتائج التى يمكن الحصول عليها أكثر صحة ، قام الأستاذ « بيجو » بدراسة هذا الموضوع على ضوء الإحصاءات الإنجليزية ، فاعتمد على الأرقام التى استخرجها لقياس مقدار ما تخلفه المصارف من الأموال ، كما اعتمد في بحثه أيضاً على إحصائيات أسعار الجلمة Sauerbeck ما بين ١٨٨١ و ١٩١٤ ، فوجد مصادفة أن مستوى الأسعار في هاتين السنتين واحد ، وأن مقدار الائتمان المصرفى قد بلغ في سنة ١٩١٤ ثلاثة أمثال ما بلغه في سنة ١٨٨١ ، فاستنبط من ذلك أن مقدار الزيادة السنوية التى تحدث في التغيرات الطويلة الأجل هى حوالى ٤ ٪ تقريباً ؛ وبعد أن استبعد تلك الزيادة من هاتين الظاهرتين وجد أن حركة الأسعار تسير تماماً حركة الائتمان المصرفى ، إلا أنه لاحظ أن ذبذبة الأسعار تختلف في شدتها

وقوتها اختلافاً بيناً عن مثيلتها في الائتمان المصرفي ، فبينما يبلغ الفرق بين أدنى وأعلى حد للأسعار في المتوسط ١٠ ٪ وجد أن الفرق ما بين حركة الائتمان المصرفي ٥ ٪ تقريباً ، ومعنى ذلك أن الائتمان المصرفي ليس هو العامل الوحيد الذي يؤثر في الأسعار زيادة ونقصاناً ، بل هنالك عوامل أخرى لها أثرها في تغيرات الأسعار خلافاً لما وصل إليه Carl Snyder .

الأسعار:

وقد يختل الجهاز الاقتصادي العالمي نتيجة قيام حرب ضروس تضطرب بسببها المواصلات ، وتنطوي الدول على نفسها مجاهدة في أن تكفي نفسها بنفسها متبعة في ذلك سياسة الاكتفاء الذاتي ، ومن ثم يختل التوازن بين المطلوب من السلع والمعرض منها ، فترتفع أسعار بعض السلع ارتفاعاً كبيراً ، وتحلق في ارتفاعها ، وتتخلف نفقات الإنتاج عن هذا الارتفاع ، ومن ثم تصبح الهوة كبيرة بين الأسعار وهذه النفقات ، فتضخم أرباح أرباب الأعمال ، وهذا بدوره يغري القدامى منهم على توسيع نطاق إنتاجهم إن كان هنالك طلب على سلعهم واستخدام عدد من العمال ، فان توافر هذا العدد ، فانه قد يتم استخدامه دون أن يكون لذلك أثر كبير على مستوى الأجور ، وإذا ما كان هذا العدد من فئة معينة تمتاز بمهارة خاصة ، وعدد هذه الفئة قليل ، والمتعطلون منهم قلة كان لا بد أن يؤدي هذا إلى رفع أجورهم .

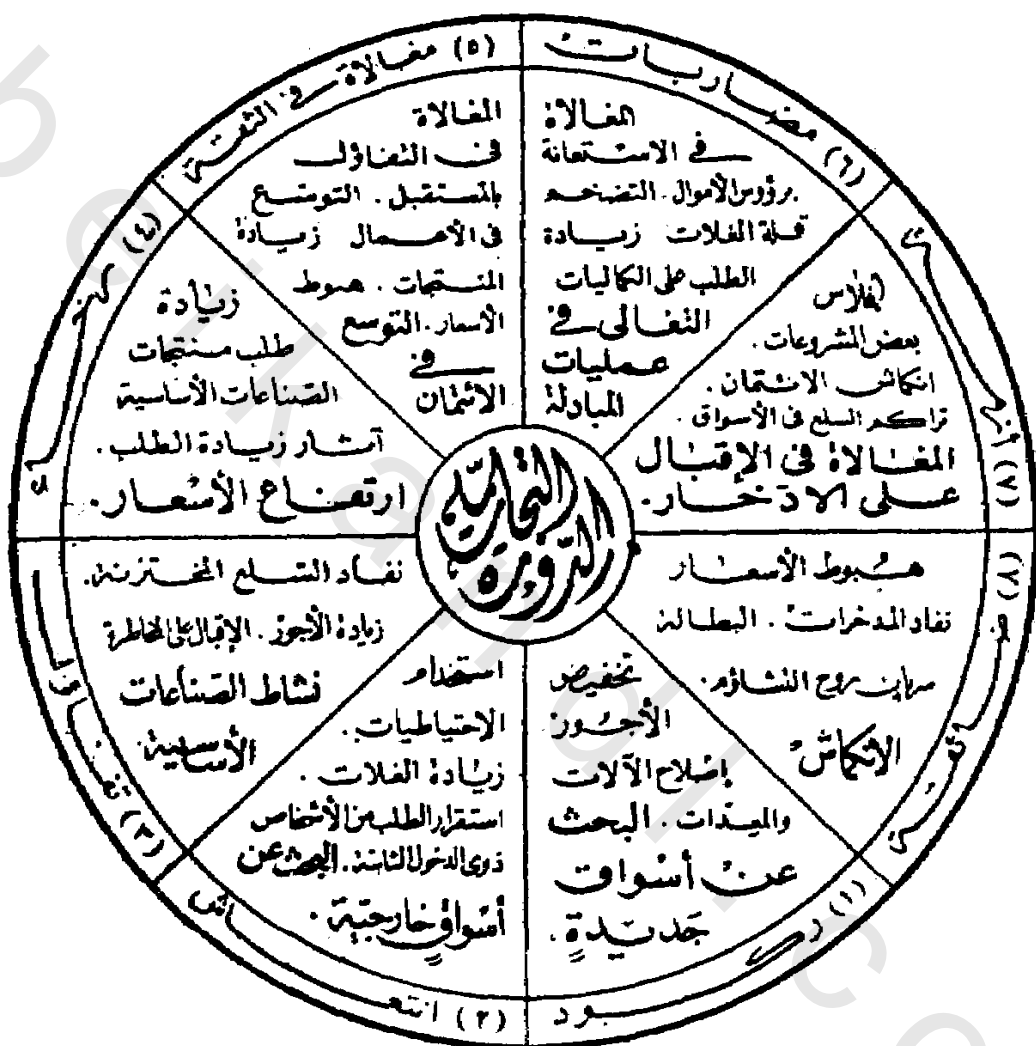
ويغري أيضاً هذا الارتفاع في الأسعار وتخلف نفقات الإنتاج عنها وتضخم الأرباح فريقاً من المنتجين الجدد بالدخول في حلبة الإنتاج ، ومن ثم يطلبون عمالاً ، فيزيد عدد المشتغلين ، ويقل عدد المتعطلين ، ويتوارى شبح البطالة كلما اتسع نطاق الأعمال الجديدة .

هبوط الدخل الحقيقي :

وينجم عن ارتفاع الأسعار أن يضار بعض الأفراد إذا لم يساجل دخلهم الحقيقي مثل هذا الارتفاع . ففي الوقت الذي ارتفعت فيه الأسعار الرسمية في مصر خلال سنى الحرب العالمية الثانية ارتفاعا بلغ ثلاثة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب كما تدل على ذلك الإحصاءات الرسمية ، لم ترتفع الأجور الاسمية للعمال ارتفاعاً يمكنهم من الحصول على حاجياتهم المعيشية بالأسعار التي تباع بها في « السوق السوداء » ، تلك السوق التي قامت لعدم وجود نظام دقيق لمراقبة الأسعار وللقضاء على مثل تلك السوق . وقد جاء في تقرير بوليس مدينة القاهرة عن عامي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ أنه قد بلغ عدد الجنايات في عام ١٩٤٣ — ١١٨٢ جناية ، وعدد الجنح ٨٧٨٦٣ والمخالفات ٢٠٨٤١٣ أى أن المجموع الكلى بلغ ٢٩٧٤٥٨ ، وهذا يزيد بنسبة ٦٨١ ٪ عن عام ١٩٣٣ . وتفسيرنا الاقتصادي لمثل هذه الظاهرة ، وهى الزيادة في الإجرام في هذا الوقت الذى كادت تنعدم فيه البطالة وينفسح ميدان العمل لكل راغب فيه وقادر عليه ، بسبب تلك الحرب — تفسيرنا الوحيد لتلك الزيادة في الإجرام في هذا الوقت عنها في الوقت الذى اشتدت فيه الضائقة المالية وتفشيت فيه البطالة بين العمال ، هو أن الدخل الحقيقية لبعض الأفراد لا تفي بحاجاتهم المعيشية ، ومن ثم يضطرون بحكم الظروف إلى الانحراف عن الطريق السوى ، ومن ثم يلجأون إلى الإجرام ، وليس أدل على ذلك من تعدد حوادث سرقات الملابس ، تلك السلع التى عز على أصحاب تلك الدخل الحصول عليها .

الدورة الاقتصادية

وإليك رسماً يمثل الدورة الاقتصادية ، موضحاً كيفية حدوثها . ولعلك بما سبق من شرح تعرف ما يدفع تلك العجلة للإتمام دورتها واستئنافها وأثرها في البطالة .



مراحل الدورة الاقتصادية

- | | |
|--------------|-----------------------|
| ١ : ركود . | ٥ : مغالاة في الثقة . |
| ٢ : انتعاش . | ٦ : مضاربات . |
| ٣ : تفاؤل . | ٧ : أزمة . |
| ٤ : رخاء . | ٨ : ضائقة . |

النظرية الحديثة في الدورة الاقتصادية (١)

دور الاستثمار:

يشاهد في الحياة العملية أن حجم الاستثمار يأخذ في الزيادة تدريجاً عند بدء عهد الرواج كما هو منتظر ، حيث يتفاهل المنتجون ويزداد ميل منتجي الصناعات الرأسمالية إلى توسيع نطاق إنتاجها ، ومن ثم يدعو هذا التوسع إلى زيادة الطلب على العمال المشتغلين بها فيزيد حجم العمالة ويزداد معه طلب هؤلاء العمال على سلع الاستهلاك وهذا من شأنه أن يؤدي حتماً إلى سريان روح النشاط ، وازدياد الأرباح على هذا النحو يتفاهل المنتجون وتجيئ في نفوسهم الآمال ويتوقعون اطراد تقدم الظروف المواتية التي تغريهم وتحفزهم على زيادة إنتاج سلع الاستثمار . ومن ثم يزيد الطلب على الآلات والعدد الجديدة لإنشاء مصانع جديدة . وكل نشاط في الاستثمارات تصحبه حتماً زيادة الطلب على العمال ، كما تتبعه زيادة في قامة الأجور وزيادة الدخل الأهل وزيادة في الإنفاق على سلع الاستهلاك . ومن ثم يؤدي ذلك إلى زيادة معدل الربح مرة ثانية فيدب النشاط في نفوس المنتجين ويشتد تفاؤلهم فيقومون بأعمال جديدة ، وهكذا تستمر حركة الاستثمار في ازدياد مستمر يشعر بالدوام سنين عديدة .

ومعلوم أن سلع الاستثمار تعمر طويلاً ، فما ينتج منها اليوم فقد يظل مدة

(١) نقول مسز روبنس في مؤلفها "Introduction to the Theory of Employment" « إن النظام الاقتصادي الحاضر لا يستطيع أن يجد دواما عملاً مستمراً للراغبين فيه ، ويعتبر هذا العجز أكبر مساوئ هذا النظام . وليس عجيب في مجتمع لا ينسجم بالثبات والاستقرار أن يكون كل شيء فيه حركة دائبة دائمة ، فحركة التجارة والأعمال لا يقر لها قرار يتناوبها الرواج والكساد من آن لآن . ولعلك تدرك أن تلك العجلة تمر بأربعة أدوار متعاقبة لإتمام دورتها وأولها دور الاستثمار » .

قبل استعماله ، وما نستهلكه اليوم قد يكون من إنتاج بضع سنين خلت . وعليه فحجم الاستثمار يتزايد تدريجاً سنة بعد سنة . وعلى هذا فربح المستثمرين القدامى يغرى غيرهم من المستثمرين فيدخل الميدان مستثمرون جدد ، تؤدي المنافسة بينهم إلى نقص مستوى الأرباح العام ، وبالتالي يأخذ حجم الاستثمار الكلى في التناقص تدريجاً .

وتفسيرنا لهذه الظاهرة : نفرض أنه لو كان حجم الاستثمار في عام يساوى حجم الاستثمار في عام آخر ، لكان مستوى التوظيف ومستوى الدخل والاستهلاك في العام الثانى مثله كالعام الأول ، فإذا اختلف التوازن وزاد حجم الاستثمار عن الاستهلاك سنة بعد أخرى ، ترتب على ذلك زيادة سلع الاستثمار لنقص ما يستهلك منها عما ينتج منها ، وعندئذ تقوم المنافسة بين المستثمرين فيقل ربحهم ، وتبعاً لذلك يتغير تقديرهم للمستقبل وتفتر عزيبتهم ، وعندئذ يأخذ الاستثمار في التناقص تدريجاً حتى يصير حجم الاستثمار في العام الثالث مساوياً لحجم الاستثمار في العام الثانى .

وإذا ما أخذ حجم الاستثمار في التناقص يرى المستثمرون أن لا فائدة ترجى لهم في التوسع في الاستثمار لنقص الطلب على السلع ؛ وسرعان ما تبدأ حركة الاستثمار في اتجاه نزولى له ، بظواهره المعروفة ؛ إذ يقل الطلب على العمال وتبعاً تزيد البطالة وتتفاقم حدتها كلما نقصت أرباح المستثمرين ، ومن ثم يقل مقدار ما يصرف على سلع الاستهلاك وتهبط حركة نشاط الأعمال والأرباح تبعاً ، ويتوالى هبوط الاستثمارات إلى حد يخاله المرء حلقة لانهاية لها .

ولو أن هذه الحركة النزولية في الاستثمار مرجعها أن سلع الاستهلاك تعمر طويلاً ، إلا أنها لا تخلد ومصيرها البلى ، وسيأتى يوم قصر الزمن أو طال ينضب فيه معين الاستثمار . فإذا حدث حادث لم يكن في الحسبان ، كطلبات جديدة أو اختراع آلات جديدة سرعان ما يستخدمها المنتجون ، فيستعاض عن القديم

بالجديد من الآلات . وزيادة الربح منها يشجع المنتجين على طلبها ، فتشيع موجة
التفاؤل بين المنتجين وتأخذ حركة الإستثمار في الزيادة

وهنا يبدأ الدور من جديد وهكذا دواليك . هذا هو دور الاستثمار ولعله
أهم دور في الدورة الاقتصادية .

دور الإنفاق على سلع الاستهلاك :

الإنفاق في ذاته لا يعتبر مستهجنًا بشرط أن لا يتعدى الحدود . فإذا جاوزها
صار شرًا ، ونشأت عنه الدورة الاقتصادية بظواهرها المعروفة ، رواج يعقبه
كساد فيحدث مثلاً خلال الرواج ، رخاء يؤيده ارتفاع أسعار الأوراق المالية
في البورصة ، الأمر الذي يجعل أصحابها ينفقون عن سعة نسبة أكبر من دخلهم
على سلع الاستهلاك ، ظناً منهم أن عهد الرواج هذا سوف لا يقف عند حد ،
وأن حركة الاستثمار تدر عليهم ربحاً يعوض زيادة الإنفاق والإقلال من الإيداع
كلما زاد حجم الاستثمار . ويحدث النقيض إذا ظهرت بوادر الكساد بانخفاض
أسعار الأوراق المالية ، حيث يتحول تفكير المستثمرين فتشبط عزيمتهم ويقل
مقدار ما ينفق على سلع الاستهلاك ، ولا ريب أن المغالاة سواء خلال الرواج
أو الكساد ينشأ عنها تقلبات حادة في الأسعار .

دور التوقع :

يلعب توقع المنتجين دوراً هاماً يؤثر على سير أعمالهم ، وهم ليسوا معرضين
للعُدوى النفسانية فحسب ، بل إنهم أيضاً يقومون بأعمالهم على تقدير الربح أو
الخسارة المنتظرة ، لا على أساس الأسعار الجارية فقط . وإنما على حالة السوق
المتوقعة . فإذا ظن هؤلاء أنهم مقبلون على عهد رخاء وأخذت الأسعار في الارتفاع
فزادت أرباحهم ، عندئذ تطمئن نفوسهم لهذه الحالة ، ويأخذون في تقدير

الأرباح المستقبلية على اعتبار أن الأسعار سترتفع وأن الأرباح سوف تزيد، فيكثر طلب هؤلاء المستثمرين على سلع الاستثمار ويحدث عكس هذا إذا قدر أن الأسعار أخذت في الانخفاض فيقدر المنتجون الأرباح المنتظرة على أساس اطراد هذا الانخفاض فيكفون عن الشراء بقاءً أو يقللون طلباتهم من سلع الاستثمار.

دور سعر الفائدة :

تؤثر تغيرات سعر الفائدة سواء كانت ارتفاعاً أو انخفاضاً في اتجاه مضاد لحركة الاستثمار ، إذ المشاهد عملياً أنها تطف من شدتها . وعندما يهبط مستوى النشاط الاقتصادي ويتبعه نقص الطلب على النقود يتجه سعر الفائدة إلى الانخفاض . وهذا من شأنه أن يخفف من حدة تقلبات الاستثمار عما لو كان سعر الفائدة يظل ثابتاً .

وعندما يصل الكساد إلى الحضيض يستأنف الرواج من جديد . وعلى العكس من ذلك إذا زاد النشاط الاقتصادي لاسيما إذا لازمه ارتفاع الأجور وزيادة الطلب على النقود التي ينجم عنها رفع سعر الفائدة . ومن ثم يضع حداً لحركة الاستثمار الصعودية ويقصر موجة الرخاء . وهكذا نرى أن تقلبات سعر الفائدة تسير في اتجاه مضاد لحركة الاستثمار وتخفف من عنف ذبذبة الحالة الاقتصادية .

هذه التقلبات التي تصيب الهيكل الاقتصادي في دولة ما ، قد يتردد صداها في العالم الخارجى سواء كانت رواجاً أو كساداً . فإذا حدث الرخاء في بلد ما ، فالمشاهد أن زيادة النشاط فيها يظهر أثرها المباشر على طلب السلع الأجنبية فتزيد صادراتها وبالتالي تروج التجارة بين الدول . كما قد يحدث العكس إذا أصيبت دولة بكساد ، فإن الأمر يتعدى البلاد الأخرى ، وبخاصة إذا كان بينها وبين جيرانها معاملات تجارية .

٣ - تدهور الكفاية الصناعية لدى العمال واثرها في البطالة :

منذ الانقلاب الصناعي والعالم يزخر بمشروعات كثيرة للتجديد الصناعي في جميع مناحيه ، إذ تطبق أحدث طرق الإنتاج الفنية وتستخدم المستحدثات الآلية فيها على نطاق واسع . ولا ريب أن التوسع في الأساليب العلمية قد يؤدي إلى الاستغناء عن العمال كما كان الحال في إنجلترا ، إذ كان من نتيجة استخدام الآلات في الزراعة أن نقص عدد المشتغلين بها من ١٠٨٧ر٥٤٤ في سنة ١٨٥١ إلى ٩٤٠ر١٥٣ في سنة ١٩٠١ ، وهذه حالة تؤذيهم في الصميم وتجعلهم أكثر حساسية على مدى الأيام ، ولو أن الأخذ بالتنظيم العلمى « الرأشالية » ينجم عنه وفر كبير في العمليات الصناعية ونقص في نفقات الإنتاج ، إلا أن الصناعات التى تتخذ هذا النظام كثيراً ما تضطرها الظروف إلى تحديد كمية الإنتاج بدلاً من التوسع ، فيه بل إلى تقسيم مناطق البيع وذلك بناء على اتفاقات المتعجين للمحافظة على مستويات أرباحهم والقضاء على ما تجره المنافسة بينهم من ضياع وهذا من شأنه أن يساعد على تفاقم البطالة وتفشيها بين العمال ، وبهذا يصبح الطلب على العمال فى تغير مستمر تبعاً لما يحدث فى الأوضاع والأساليب الصناعية من تغير . فالعمال الذين حذقوا صنعة ما ومارسوها طويلاً سرعان ما يجدون أنفسهم غير أكفاء للوضع الجديد وتنقطع صلتهم بصناعاتهم الأصلية ، فيولون وجوههم شطر أعمال جديدة قد لا تلائمهم ، وقد يتعذر عليهم مزاولتها لتدهور كفاياتهم الصناعية الناشئ عن التقدم الصناعى واستخدام الأساليب الحديثة ، فيصبحون متعطلين ويصح قول جون استورت ميل فيهم : « هؤلاء قد ضحوا بأنفسهم من أجل أبناء وطنهم والأجيال المقبلة » .

التقدم الصناعى الحديث واثره فى تعطل العمال :

قد تؤثر الأساليب الحديثة فى ميدان العمل فى بعض الصناعات فتنمو وتزدهر،

على حين أن تنحط بعض الصناعات كما حدث في إنجلترا ، إذ في الوقت الذي تقدمت فيه الصناعة اضمحلت الزراعة . وقد يكون لإدخال المستحدثات في الصناعة أثر في زيادة المتعطلين ، إلا أنها لا تعتبر زيادة مزعجة إذا قورنت بالنسبة التي كانت قبل اتباع الأساليب الفنية ، كما كان الحال في إنجلترا بالنسبة للصناعات التي تناولتها التغيرات العنيفة في فجر الثورة الصناعية .

وقد يكون تفوق بلد في صناعة معينة بسبب أخذها بالمخترعات الحديثة مما ينجم عنه تعطل عدد من عمال هذه الصناعة في بلد آخر إذا ما تغيرت ميول المستهلكين فيها ، كما حدث بالنسبة إلى صناعة الحرير في إنجلترا عندما تقدمت هذه الصناعة في الصين ، وحازت منتجاتها قبولا لدى البريطانيين .

وأحيانا يكون التعطل راجعاً إلى ظهور صناعة جديدة تحل محل صناعة أخرى كقيام صناعة النقل الآلي محل « النقل بالعربات التي تجرها الخيل » . فقضى هذا الإحلال على جميع الصناعات المتصلة بالنقل بالعربات « كصناعة السروج وأدواتها » و « سياسة الدواب » وكذا كان إحلال « الكهرباء » في الإضاءة محل المصابيح الغازية والشموع ، إذ العمال الذين كانوا يقومون بمختلف الأعمال المتصلة بصنع المصابيح والشموع أصابهم الضرر ، وتعرضوا لشروط البطالة . وهذه شكاية طالما ردها العمال في فجر الثورة الصناعية . وأحيانا أخرى يكون التعطل سببه ظهور المنافسة بمنافس غريب كما حدث بالنسبة لصناعة « الحياكة » في إنجلترا التي لاقت منافسة أجنبية يوما ما ، كما يكون التعطل سببه هجرة الصناعات من منطقة لأخرى . وقد يسر استخدام الآلات العمل للنساء والأولاد في بعض الصناعات التي ما كان يتسنى لهم العمل فيها لولا الآلات ، ومن ثم قد حلوا بدورهم محل الرجال فتعطل عدد من هؤلاء الآخرين .

والتغيرات الفنية الطارئة على الإنتاج في شتى صورته كثيراً ما يفقد بعض العمال موارد أرزاقهم بسبب إدخالها ، ولكن على الرغم مما يحدثه هذا التطور من الآثار السيئة التي أدت إلى انتشار البطالة بين العمال وإنزال الفاقة بهم ، فإن فائدته للمجتمع لا تنكر وبخاصة طبقة العمال لأن استخدام المستحدثات الآلية يسير سيراً حثيثاً ، وفي استطاعة العمال أن يتدربوا عليها تدريجاً ، لأن الآلات لا تفقد العامل عمله قطعاً ، فالعامل الذي تسرحه الآلة في مصنع سرعان ما يجد عملاً له في مصنع آخر ، وليست الفترة القصيرة التي يقضيها في تدريبه على العمل الجديد كثيرة الشأن عظيمة الأهمية في أمر البطالة ، لأن زيادة إنتاجها يهيئ الفرصة لعدد أكثر من ذى قبل إذ الفائض من دخل الأفراد قد يستخدم في إنشاء مشروعات جديدة ، غير أن هذا الإجراء لا يحدث قبل فترة معينة يتعرض خلالها العمال للتعطّل . ولهذا ليس بعجيب أن يكون للتغيرات الفنية أثر سيئ بين العمال ، ولكنه ليس بذي شأن يذكر في إحداث تعطّلهم ، لأن سبب تعطّل العامل ليس حرمانه من عمله السابق ، وإنما علته أنه لا يجد عملاً آخر ، ومن الجائز أن يقذف العامل من عمل اختاره لنفسه واعتاده منذ صغره ويجد أمامه عملاً غيره وإن كان لم يتعوده .

فلا يكون حرمانه من عمله سبب تعطّله ، وعلى هذا إذا وجد فريق من العمال متعطّلاً كان لزاماً علينا أن نبحث عن سر تعطّله . على أنه من المقرر أن الطبقة العاملة معرضة لفترات تعطّل من وقت لآخر تبعاً لتفاوت أوقات الكساد والرواج . وحينئذ يكون السبب في هذه التقلبات التي يتعرض لها العمال من وقت لآخر ما ينتاب العالم من موجات الرخاء والكساد .

وعندما تكتظ سوق العمل بالعمال ولم يوفق هؤلاء الذين لفظتهم تلك السوق إلى أعمال منتظمة ، فإن علة البطالة هي الكساد لا التغيرات الفنية . وحينئذ لا يجب أن يحول بخاطر باحث — علاجاً لمشكلة البطالة — القضاء على «الأوضاع الصناعية الحديثة بتاتاً» إذ حياة الصناعة ونماؤها متوقفتان على مدى التطور واستمرار التجديد فيه بكل ما فى الكلمة من معنى .

والنقطة الشائكة فى معالجة البطالة ليست الجود الصناعى والوقوف ضد التجديد فيه بحجة أنه من أسباب تعطل العمال ، وإنما الأهم من هذا وضع « سياسة حكيمة » ينتهجها قادة الصناعة وأرباب الأعمال على أن تكون تحت إشراف وتوجيه الأداة الحاكمة ، ويكون هدفها التيسير فى فترة الانتقال ليعملوا على سرعة إغاثة المتعطلين بتوفير العمل لهم فى نواح أخرى . غير أن هذه مسألة يقتضى تحقيقها أن تكون مناحى العمل من المرونة ومسهولة التحول بحيث تسير التطورات الاقتصادية .

وقد تكون الظروف الاقتصادية مواتية ، ورغم ذلك لا يجد المتعطل عملاً بسبب عدم إلمامه بالجهات التى هى فى حاجة إليه ، أو لأنه لا يكتفى نفسه لحاجة العمل تبعاً لمقتضيات الظروف والأحوال . فالسبب المباشر فى هذه الحال اضطراب سوق العمل وعدم تنظيمه ، ولأنه إذا احتاج رب العمل إلى عامل ، أو العامل إلى عمل تعذر على كل منهما الاتصال بالآخر ومعرفة رغبته بعد اتساع العمران وتنوع الأعمال ، واختلاف الحاجات ، وتفاوت الكفايات . وعلى ذلك لا يصح اعتبار طلب العمل طلباً بصفة عامة ، وإنما هو طلب من نوع معين ومستوى معين . كذلك لا يكون عرض العمال عاماً ولكن من نوع معين وكفاية معينة . ومعلوم أن الأعمال كثيرة متنوعة ومن درجات مختلفة . فإذا تقدم عامل للعمل ، ولم يشبع

ورغبة رب العمل. تعرض للبطالة حتماً ، لأن نقص التوجيه الصناعى وسوء إدارة ظاهرة مشاهدة فى محيط العمل . فأحياناً يكون الطلب فى جهة والعرض فى جهة أخرى ولا سبيل لتلاقيهما فى الوقت المناسب ، وأحياناً يكون طلب أرباب الأعمال لنوع معين من العمل مغايراً لما يعرض عليهم من كل الوجوه . ولكن هذا لا يحول دون العوامل الاقتصادية أن تعمل عملها لإعادة توازن الطلب بالعرض كما ونوعاً فى المدى الطويل . وفى خلال هذا الزمن لا يخلو الحال من اضطراب سوق العمل وفقدان توازنه . ومن العوامل المساعدة على إعادة التوازن وتلطيف أزمة البطالة هجرة العمال الداخلية بين المراكز الصناعية المتماثلة لا بين الصناعات المختلفة . وإذا يمكن حصر عوامل التوازن فى سوق العمل فيما يأتى :

عوامل فقدان التوازن فى سوق العمل ثلاثة :

١ — ضعف الكفاية الصناعية عند الطبقة العاملة . فالمتعطل الذى قذفته سوق العمل خارج محيطها بسبب التغيرات الفنية الطارئة يصبح هو وحديث السن سواء فى العمل ، إذا ما رغب فى عمل جديد ، بل أقل منه مرونة وملاءمة . وقد تحول الظروف العائلية بينه وبين التنقل من مكان لآخر للبحث عن عمل غير أن التقدم فى السن لا يعتبر سبباً أساسياً فى التعطل ، إذ كثيراً ما نرى فى الحياة العملية أن المسنين من الرجال ، لخبرتهم ومراهم ، أكثر تحملاً وأقدر على العمل وتحمل المسئوليات من حديثى السن . على أن كفة الترجيع بين هؤلاء وأولئك تتوقف لحد ما على نوع العمل من حيث السهولة والصعوبة ، فإذا تساوى فن رأى أن الكفة الراجحة تكون فى جانب المسن ، على أن هناك عاملاً آخر مرتبطاً بضعف الكفاية الصناعية ألا وهو الصحة ، فالعامل القوى أقدر على العمل وأكثر إنتاجاً من العامل الضعيف الذى تنتابه الأمراض من وقت لآخر ، ومن ثم

لا يستطيع أن يثابر على عمل دائم ، ويظل هو وأمثاله على « هامش الصناعة »
يتربص الفرص دائماً .

٢ — التعليم الفني : لنقص التعليم الفني أثر محسوس في أزمة البطالة ،
وبالتالى فى فقدان التوازن بين عرض وطلب العمال ، لأن التنظيم العلمى الحديث
يقوم على تقسيم العمل والتخصص فى عمليات الإنتاج المختلفة ، فيقوم كل عامل
بعمل معين يجيده حتى لا يتعرض للبطالة حيناً بعد حين كما هو مشاهد بين العمال
الذين لا يتخصصون فى أعمال معينة فيظلون عمالاً احتياطيين لا يلجأ إليهم إلا
عند الحاجة كم فهم آخر من يدعى إلى العمل إذا راجت الأعمال وأول من يستغنى
عنهم إذا كسدت الأعمال .

٣ — موارد الإنتاج ومقدرتها على امتصاص الفائض من العمال : لاشك
أن موارد العمل كثيرة متنوعة ومجال العمل فيه متسع . إلا أن مقدرة أرباب
الأعمال على إجابة طلب الراغبين فى العمل متوقفة على نوع العمل وقابليته
لامتصاص هذا العدد وملاءمتهم للعمل واستعدادهم لمسايرة التطور فيه والنشء
الحديث عنده الاستعداد والمرونة والطموح ولا ينقصه إلا حسن التوجيه
والإرشاد ، فهم أكثر رواجاً من المتقدمين فى السن . وحسن مآل العالم
متوقف على جهود العمال وتعدد وجوه التثمين وإطراد الاختراع ، فإنه إن قضى
على صناعة وجد فى الصناعة الجديدة ميدان لمن كان يشتغل فى تلك التى قضى
عليها ، وهامى ذى صناعة النقل بالعربات تيسر لعمالها أن يجدوا عملاً مشابهاً ،
عندما برزت السيارة الآلية ، وذلك فى صناعة أثاث السيارات بدلاً من صناعة
السروج وهكذا .

ومع كل هذا فهناك حالات فردية محضة تستدر العطف ، كحالة من قضى

زهرة عمره في عمل فإذا ما خرج منه ضاقت أبواب الرزق في وجهه . وهذه آخر حالات التعطل وغالباً ما تؤدي إلى حالة فقر . وما أوصل مثل هذا العامل إلى هذه الحالة التعسة إلا أنه لم يتعود البحث عن عمل وليست له علاقات شخصية مع أرباب الأعمال والمقدمين الذين يقدمون له المساعدة الكافية إذا فقد عمله السابق .

٤ — العامل الشخصي وأثره في البطالة :

ما زال العلماء جد مختلفين في تعريف الشخصية وتفسير كنهها وسبر غورها ، ولكن اختلافهم هذا لا يمنعنا من أن نعرفها تعريفاً إن لم يكن دقيقاً شاملاً ، فهو أقرب إلى الدقة ، فنقول (: إنها مجموع الصفات والمزايا التي يتصف بها الفرد من خلقية وعقلية وجسمية ، وتتوقف في قوتها وضعفها على مدى تأثيرها في المجتمع . وهي تختلف باختلاف الأفراد بينما يتصف إنسان بأنه قوى الشخصية على حين يتميز الآخر بأنه ضعيفها ، فكل ينفرد بشخصيته التي تميزه عن غيره . والشخصية تولد ولا تكتسب إلا أنها تنمو أو تضعف على حسب ما هي لصاحبها من ظروف وما يحيط به من بيئة . وقد تؤهل الشخصية صاحبها لأن يحتل مكاناً علياً في المجتمع الذي يعيش فيه ، وقد تقف به ، وقد ترجع به القهقري .

وليس مجال بحثنا هذا الشخصية الاجتماعية وأثرها ، ولكن ما يهمنا في نطاق هذا البحث هو « الشخصية الصناعية » . ونقصد بها الاستعداد الشخصي لمزاولة عمل صناعي معين ، وما يتصف به العامل من صفات تجعله مرغوباً فيه لدى أرباب الأعمال كالجد والاستقامة والاستعداد العقلي والجسمي . فالعامل الذي يجعل نصب عينيه هدفاً معيناً بالذات كأن يرفع من مكانته الاجتماعية مثلاً يعمل

دائماً مجداً لبلوغ غايته والوصول إلى ذلك الهدف . ويجعله أمله هذا راغباً في العمل الذى يؤديه . والرغبة في العمل ترفع من شأنه وتحبب إليه المثابرة والإقدام والنشاط ثم إن ما يشعر به العامل من واجب القيام بعمله خير قيام من أهم ما يسر له سبل النجاح ، ومن أهم المميزات التى تجعله مرغوباً فيه ، بل تجعله آخر من يضحي به ويستغنى عنه إذا ما وقعت الضائقة . ويجدر بنا الآن أن نتساءل عن العامل الشخصى فى البطالة .

وتوضيحاً لذلك نقول : إنه إذا دعت الظروف الاقتصادية إلى الاستغناء عن عدد معين من العمال وإيثار غيرهم بالبقاء ، فإن الذى يعين هؤلاء العمال الذين يبقون داخل المصنع إنما هو شخصية العامل وما يتصل بها من صفات يمتاز بها دون سواه تجعله أثيراً عند رب العمل فلا يفرط فيه ، فمن كملت شخصيته الصناعية يبقى ، وأما من ضعفت عنده هذه الشخصية يتعرض للبطالة ، ويكون أول من يستغنى عنه .

ومن أهم مظاهر ضعف الشخصية الصناعية :

ضعف الأخلاق وعلاقته بعدد المتعطلين :

فى كل مجتمع أفراد أصحاء الأجسام كما يبدو من مظهرهم ، ولكنهم لا يرغبون فى العمل ، ومن ثم لا يعتبرون من أفراد العاملين لأنهم كسالى ، ولا يصح اعتبارهم فى عداد المتعطلين لأنهم ما كانوا يؤدون يوماً عملاً ما وخرجوا منه ، ولكنهم من غير شك يكونون قدوة سيئة يتطلع إليها عمال ربما انحرفوا فى سبيلهم وانخرطوا فى سلوكهم مستمرئين الراحة لا يهتمون بالبحث عن عمل ، فيكثر بذلك عدد المتعطلين ، وما السبب فى ذلك إلا ضعف الأخلاق والعدوى التى سرت من أولئك الكسالى المجرمين وأمثالهم التائهين والمتسكعين فى

الطرقات والذين يغشون المحال العامة ، تراهم مشغولين طيلة وقتهم بما يضر ولا ينفع ؛ هم داء المجتمع وعلته ، مثلهم مثل المرضى والعجزة والمجانين : هؤلاء مرضى الأجسام وأولئك مرضى العقول ، انحرفوا عن الطريق السوى فضلوا السبيل مفضلين حالة السقوط في الإجرام والخمول والفسوية على حال الجد والعمل . ولسنا هنا إزاء البحث عما إذا كانت هذه الأمراض الأخلاقية موروثية أو طارئة ، علاجها يسير أم عسير ؛ وإنما من الجائز أنه إذا سنحت الفرصة للمجرم أن يرجع عن غيه إلى عمل شريف ، أو إذا نبذ الخامل حالة الكسل وتغلب عليها سمت نفسه إلى الفضيلة وتحمل المسؤوليات .

ولكن هذا بعيد الاحتمال ، فما زالت السجون والإصلاحات تعج بالمجرمين وفاسدى الأخلاق ، وما زال عدد المتعطلين فى ازدياد مستمر ، وكلما ضعف الوازع الأدبى وقل الشعور بالقيام بالواجب ، ضعفت الأخلاق وانحط مستوى الكفاية الصناعية .

ويوجد فى كل مجتمع طبقات ضعاف الأخلاق :

أولاً — أسفل طبقات الهيئات الاجتماعية : هناك فريق وضع ، منحرف ، يسلك طريقاً معوجاً ، لا يكدر ولا يجذب باحثاً عن عمل يرتزق منه ، بل يعيش على حساب غيره . هؤلاء نشأوا فى بيئة حقيرة كونت لهم شخصية ضعيفة : هى شخصية الإجرام والتشرد ، لم تحملهم تبعات ، بل سهلت لهم وأثارت فيهم حب الإجرام والاستخفاف بالأمور ، هؤلاء فى الغالب لا يتأثر مصيرهم بالتغيرات الصناعية لأنهم عالة على المجتمع .

ثانياً — يوجد فريق من الناس يدل مظهرهم على أنهم يرغبون فى العمل وباطنهم غير ذلك ، وإذا رغبوا فيه فرغبة مؤقتة لأنهم لا يستطيعون مزاولة أعمال

مستديمة ، وغالباً ما ينزعون بطبيعتهم إلى طبقة الطفيليين ، كما أن طبقتهم تغذى باستمرار من أفراد الطبقة الصناعية العاملة . وكما أن عدد المجرمين يزيد في وقت الكساد كذلك يزيد عدد المتسولين إياه .

ثالثاً — يوجد من بين جميع طبقات المجتمع أفراد ينزعون بغريزتهم إلى التهاون والانغماس في شتى ضروب الإسراف المؤدية إلى زيادة عدد المتعطلين . وهذه ظاهرة إن دلت على شيء فلا تدل إلا على نقص في الطبيعة البشرية . فإذا أمكن استئصال شأفة هؤلاء الطفيليين ومن على شاكلتهم من المجرمين والمتسولين وتطهير المجتمع منهم ، أمكن ارتقاء المستوى الأخلاقي بين الناس ، وبذلك يقل عدد المتعطلين سواء كان تعطيلهم طوعاً أو كرهاً . ولا علاج لأزمة البطالة الناشئة من ضعف المستوى الأخلاقي إلا الحث على التمسك بالفضيلة وبث روح النظام بين الأفراد وتعويدهم الجد والنشاط ، وفضيلة القصد وتحمل المسؤوليات ، وبذلك يستقيم الحال ويصلح مآل الناس ويقل عدد المتعطلين ، لأن ارتقاء المستوى الأخلاقي في شتى مظاهره يصون النفس عن الوقوع في أخطاء تجر مرتكبها إلى شرور ، تقوده إلى إجرام يؤدي إلى البطالة ، وقد يكون خلو الفرد من عمل مع ثرائه مفسدة له ، أى مفسدة ^(١) .

ويوجد بين العمال كافة ، حتى بين أبناء الحرفة الواحدة ، فروق شتى ، فيتنافون أفراد الحرفة الواحدة في درجات الكفاءة الصناعية ، فيوصف عامل دون آخر بالقوة والسرعة والفهم والمهارة الفنية . ويوصف عامل آخر بالمتأثرة والنظام والمواظبة والطاعة وحب التعاون وكل مامن شأنه أن يؤدي إلى استمراره

(١) يقول الشاعر :

إن الشباب والفراغ والجدة مفسدة للمرء أى مفسدة

في عمله ، على حين يوصف عامل ثالث بالملازمة فيكون عنده المقدرة التامة على سرعة التحول من عمل لآخر . وليس هناك من لا يؤمن بوجود التباين في هذه الصفات وأثره في تحديد اتجاه حدوث البطالة ، فبينما نرى أن بعض العمال في أغلب الحرف يشتغلون على الدوام دون أن يتعرض دخلهم لنقص مطلقاً حتى في أصعب الظروف ، نرى البعض الآخر لا يشتغل إلا نصف الوقت المقرر أو لا يشتغل إلا مصادفة من وقت لآخر . على أن تفاوت العمال في المواهب والكفاءة الفنية حقيقة لا تقبل الجدل . ومن ثم كانت المنافسة مجحفة بالعمال أيما إجحاف مهما تكن بواعث نقص كفاءتهم . ولا يظهر أثر العامل الشخصي إلا خلال الكساد الاستثنائي ، حيث يجد أرباب الأعمال أن الظروف غير مواتية فيعمدون إلى تسريح العمال الأقل فائدة لهم من غيرهم ، وتختلف عملية الاستغناء هذه بدرجة الكساد ونوع وطبيعة الأعمال . فأحياناً تقضى الضرورة القصوى باستبقاء القليل من العمال الذين برزوا وأظهروا كفاءة ممتازة . ولكن إذا كان الكساد أقل حدة فلا يسرح من العمال إلا الذين تكون كفاءتهم الصناعية دون المتوسط ، وهؤلاء آخر من يدعون إلى العمل إذا راجت الأعمال وأول من يستغنى عنهم إذا كسدت الأعمال . ويعتبر أرباب الأعمال فترة الكساد فرصة سانحة للتخلص من العناصر الضارة ، كالكسالى ومن على شاكلتهم من المشاغبين غير المواظبين على أعمالهم ، ويرحبون كل الترحيب بخيرة العمال . وأقل العمال كفاءة يكونون عادة على هامش ميدان العمل انتظاراً له . وفي الواقع أن حظ أمثال هؤلاء رهن شهادة الرؤساء في حقهم ، فإذا كانت صحيفتهم بيضاء أمنوا شر البطالة ، وإذا كانت سوداء لازمتهم حتى في أوقات الرخاء .

والجدير بالملاحظة هنا أن العامل إذا عاودته البطالة من وقت لآخر واستمر

تعطله مدة طويلة فقد الكثير من صفاته الفنية ، لأن الفراغ يجعله يهيم في الطرقات متسكعاً ، باحثاً عن عمل طيلة وقته . وحيث أن يكون التعطل قد أضر بالعامل ضرراً آخر فوق حرمانه مورد رزقه وهو انحطاط مستوى الكفاية الفنية ، وبذلك يكون عرضة للاستغناء عنه بين حين وآخر . وتؤيد مشاهدات ثقة رجال الأعمال أن التعطل من بواعثه إذلال العامل وإفساد أخلاقه ووهن عزيمته وإضعاف شخصيته^(١) .

والأجدد بنا عند بحث موضوع البطالة ألا نستبعد هؤلاء الطفيليين الذين هم عالة على المجتمع . والذين لا يقومون بأعمال ثابتة ولا يتحملون مسئوليات ، فهم على « هامش الصناعة » ؛ وغاية الأمر أنهم لا يرغبون في مزاوله أعمال منتجة لضعفهم الخلقى ، وكثيراً ما تقتضى الظروف طرد العامل من عمله لأنه غير أهل له ، أو لأنه غير راغب فيه . هذا ومن على شاكلته سلكوا طريقاً معوجاً ، تتسلط عليهم ، وترسخ عندهم عادات تجعلهم يرغبون في العيش على حساب غيرهم دون عمل أو جهد يبذلونه فيقعون في الإحرام . ومن ثم تقل الثقة فيهم ، ويفقدون عطف الجمهور عليهم ، ويلقون خارج محيط العمل ؛ فهم لا يشبعون رغبة أرباب الأعمال وعندئذ تشغل محالهم بآخرين . وتختلف حالة هؤلاء عن حالة من تقتضى الظروف الاقتصادية وقت الكساد إخراجهم دون غيرهم من العمل لعدم كفايتهم ، ومع ذلك تظل محالهم شاغرة . ومن هنا كان أثر العامل الشخصى في البطالة أساسه المفاضلة فمن لم يصلح لعمل منتج اعتبر غير صالح للعمل .

وقد جرى العرف بين الناس على إطلاق كلمة « غير صالح للعمل » على العمال سواء هؤلاء الذين يكونون على هامش ميدان العمل أو هؤلاء الذين يهيمون على وجوههم ويحصلون على قوتهم ، ولكن من طريق غير شريف . على أن

(١) وافد صدق قول الشاعر:

لقد هاج الفراغ عليك شغلا وأسباب البلاء من الفراغ

صلاحية الإنسان للعمل أو عدم صلاحيته ، تتوقف لحد ما على نوع العمل المطلوب إنجازه فقد يكون الشخص ماهراً في حرفته ، والعمل المطلوب إنجازه لا يوافقه مطلقاً ، ومن ثم فقد يكون غير أهل لهذا العمل ، فالعامل الذي لا ينتج ثمرة تساوى أجره في عمل ، قد يكون منتجاً في عمل آخر . وأحياناً يكون الشخص قادراً على القيام بالعمل وراغباً في الاستمرار في هذا العمل إلا أنه لا يوافق إلا لعمل لمدة معينة تطول أو تقصر على حسب حالته الصحية التي تمنعه من مزاولة عمل دائم . هذا العامل يمكن اعتباره صالحاً للعمل من ناحية ، وغير صالح له من ناحية أخرى على حسب الزمن . وأحياناً أخرى قد يقبل عامل أن يشتغل برغبة صادقة بشروط معينة ، ويرفض الشغل بتاتاً بشروط أخرى ، فمثل هذا العامل لا يعتبر متعطلاً إذا ما رفض العمل بالأجر العادي والشروط الجارية . كما يجوز أن يرحب رب العمل بعامل في ظرف معين ، ويرفضه بتاتاً في ظرف آخر . ويتوقف قرار العامل بالنسبة لمزاولة العمل أو إحجامه عنه ، لحد ما على ما ينزل بهؤلاء الذين لا يؤدون عملاً ، أو بعبارة أدق ما يصيب المتعطلين ، من شرور البطالة . كما يتوقف قرار رب العمل بالنسبة للعامل وصلاحيته للعمل وعدم صلاحيته على فرصة إمكانه الحصول على عامل خير منه يحل مكانه ، وعلى ذلك يرتفع ويهبط مستواه تبعاً لما ينتاب سوق العمل من تقلبات . ولهذا كان ثمة مجال للفرقة بين العمال غير الصالحين للعمل . وليست الفرقة بين هذا الفريق وغيره من المجتمع صعبة من الوجهة النظرية فحسب ، بل من الوجهة العملية أيضاً ، إذ أن كثيراً ما يتحول العمال من عمل لآخر ومن جهة لأخرى .

ضعف الكفاية الصناعية وأثره في إحداث البطالة :
يؤثر ضعف الأخلاق في حياة الفرد أثراً بيناً ، وهذا من أكبر بواعث إخفاقه . وأهم مظاهر تدهور مستوى الإنسان الخلقى الخمول ، والخيانة ، وعدم الاستقامة ،

والمجون ، وترك العنان لنفسه دون أن يكون له من نفسه رادع . ولا ريب أن وجود هذه النقائص في شخص كاف لجعله غير أهل للقيام بأى عمل ، كما أنه لا يكون أهلا للعمل عند وجود بعض العيوب الفنية كفقدان روح الابتكار وعدم ملاءمته للأعمال . وقصر جهود العامل على حالة معينة تحد من نشاطه وتمنعه من مساهمة تغيرات الطلب الطارئة ، هذا العامل الذى اتصف بعدم الكفاية الصناعية يصبح هو وأمثاله في عداد المتعطلين ويكونون على «هامش الصناعة» ولا تتاح لهم فرصة العمل إلا قليلا ، كما إذا هاجر عمال من مكان ما فإن الأيدي العاملة تقل في هذا المكان ، أى يقل عرض العمال ، وترتفع أجورهم ، وحينئذ يجد من هم على هامش الصناعة عملا .